DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/19
23 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية ١٩٩٦
٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف

التقرير المتعلق بالدورة السنوية

جنيف، ٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا -	المسائل التنظيمية	٤
ثانيا -	النظام الداخلي	٨
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
ثالثا -	تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج	١٣
	ألف - تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥	١٣
	باء - خطة العمل والتنفيذ المالي	١٩
	جيم - الأنشطة على مستوى البرامج (التقييم)	٢٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
رابعا -	بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٤
	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	
خامسا -	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والإجتماعي	٢٨
سادسا -	تحقيق التناسق في عرض الميزانيات والحسابات	٣٥
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
سابعا -	التقرير السنوى لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة به	٣٧
ثامنا -	المسائل المتعلقة بدورات البرمجة	٥٠
	ألف - تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف	٥٠
	باء - طلب من حكومة ناميبيا	٥٥
تاسعا -	تكاليف دعم الوكالات	٥٦
عاشرا -	متطوعو الأمم المتحدة	٦١
حادي عشر-	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٦٦
ثاني عشر-	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٦٨
ثالث عشر-	مسائل أخرى	٧٠

المقررات التي اعتُمدت

رقم المقرر	عنوانه	الصفحة
٩٦/٢٥	المسائل المتصلة بالنظام الداخلي والوثائق وممارسة المجلس التنفيذي لمهامه	١١
٩٦/٢٦	خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وسلطة الانفاق البرنامجي	٢١
٩٦/٢٧	صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وبخاصة في أفريقيا	٢١
٩٦/٢٨	بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٦
٩٦/٢٩	بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤٥
٩٦/٣٠	ناميبيا: مركز خاص معادل لمركز أقل البلدان نموا	٥٥
٩٦/٣١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات	٥٨
٩٦/٣٢	متطوعو الأمم المتحدة	٦٤
٩٦/٣٣	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٦٩
٩٦/٣٤	استعراض المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦	٧٣

أولا - المسائل التنظيمية

١- افتتحت الرئيسة، صاحبة السعادة السيدة آنيت دي زيل (ترينيداد وتوباغو) الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ للمجلس التنفيذي. وقد رحبت بجميع الأعضاء والمراقبين في الدورة الحالية التي هي الدورة السنوية الثالثة التي يعقدها المجلس منذ إنشائه في عام ١٩٩٤. ولاحظت أن السنوات الماضية كانت سنوات منتجة للغاية شهدت اعتماد الأطر التشريعية الجديدة لترتيبات البرمجة وميزانيات فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن تنفيذ أساليب عمل جديدة ناجحة فيما يتعلق باجراءات المجلس.

٢- وأضافت أنه يُؤمل في هذه الدورة أن تحظى البيانات المتعلقة بمهام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بموافقة المجلس التنفيذي. وسينظر المجلس في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي. كما سيتم تناول التوجه الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على صعيد تنفيذ مبادراته المتعلقة بالتغيير في مجالات التركيز الأربعة ألا وهي استئصال الفقر والعمالة والبيئة والنهوض بالمرأة. كما سينظر المجلس في تقرير مدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/1996/22) ويقوم بتنظيم احتفال خاص بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبالاضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الخبرة التي اُكتسبت خلال فترة السنتين ونصف السنة المنقضية في مجال أساليب عمل المجلس التنفيذي، سيتم النظر في النظام الداخلي للمجلس. والبنود المتبقية التي سـُينظر فيها واردة في جدول الأعمال المؤقت.

٣- وأبلغت الرئيسة المجلس التنفيذي أن المكتب عقد ثلاثة اجتماعات منذ الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ التأمت في ١٢ نيسان/أبريل و٢٣ نيسان/أبريل و٦ أيار/مايو. واستعرض المكتب مسائل معروضة على الدورة السنوية وأجرى مناقشة أولية فيما يتعلق بقضية النظام الداخلي التي ستـُتناول في إطار البند ٢ من جدول أعمال الدورة السنوية. وأبلغت الرئيسة المجلس أن جميع الجلسات ستبدأ في وقتها المحدد ليتيسر الاستغلال الأمثل لخدمات المؤتمرات المتاحة.

٤- ولاحظ أمين المجلس التنفيذي أن الوثائق المشار إليها في الوثيقة DP/1996/L.7/Rev.1 قدمت إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات في الوقت المناسب باستثناء التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية (DP/1996/17). ومعظم الوثائق كانت متاحة بجميع اللغات بحلول ٢٣ نيسان/أبريل وهو تاريخ الجلسة الاعلامية غير الرسمية السابقة للدورة. وجميع الوثائق وزّعت على أعضاء المجلس التنفيذي في بعثاتهم لدى الأمم المتحدة في نيويورك وهي متاحة حاليا في مركز توزيع الوثائق في جنيف. وتمشيا مع توجيهات أمانة الأمم المتحدة لن تتاح الوثائق في غرفة الاجتماعات التي يعقد فيها المجلس جلساته.

٥- وتشمل الوثائق الأخرى المتاحة للمجلس التنفيذي النظام الداخلي لما يلي: (أ) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و(ب) منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ و(ج) المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما ستتاح في ورقات غرف اجتماعات باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية بيانات منقحة بمهام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالاستناد إلى التعليقات المبداة أثناء الجلسة الاعلامية غير الرسمية السابقة للدورة المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل وبالاستناد إلى التعليقات

الخطية الواردة من الوفود. كما ستتاح ورقة غرفة اجتماعات بشأن تكاليف دعم الوكالات طلبها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ وتتضمن تعليقات أُبديت في الجلسة الاعلامية غير الرسمية المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل. كما سيتلقى المجلس ورقة غرفة اجتماعات تتضمن تقريرا مؤقتا عن عمل الفريق العامل المعني بالوثائق سيتم النظر فيها في إطار البند ٢. كما سيتاح للمجلس التنفيذي ما يلي: خطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (بالانكليزية فقط)؛ الملخص التنفيذي لـ "تقييم برنامج الأمم المتحدة الانمائي" برعاية حكومات السويد والدانمرك والمملكة المتحدة والهند (بالأسبانية والانكليزية والفرنسية)؛ والجزء الثاني من المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف (بالأسبانية والإنكليزية والفرنسية)؛ ومنشورات مكتب الدراسات الانمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٦- ولاحظ الأمين بالاضافة إلى ذلك أنه تقرر عقد الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ في موعد يسبق المواعيد التي نُظمت فيها في السنوات السابقة بغية التقيد بالتشريع الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ والذي يقتضي أن يُقدَّم تقرير المجلس التنفيذي عن الدورة إلى الدورة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٦. ولهذا السبب، سيتعين على المجلس التنفيذي أن يعتمد تقريره في آخر يوم من أيام الدورة السنوية. وبينما يُؤمل أن يكون هناك متسع من الوقت يسمح بترجمة الشطر الأكبر من التقرير وإتاحته للمجلس التنفيذي بكافة اللغات الرسمية فإن الأجزاء التي ستناقش يوم الأربعاء ١٥ أيار/مايو ستتاح باللغة التي تُقدم بها دون سواها.

٧- وأبلغ الأمين المجلس التنفيذي بأنه لن تعقد جلسات ليلية بالنظر إلى القيود المالية. غير أنه يمكن عقد مشاورات غير رسمية في المساء بالاستعانة بما هو متاح من التسهيلات الصوتية.

٨- وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته السنوية كما هو وارد في الوثيقة DP/1996/L.7/Rev.1.

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - النظام الداخلي

<u>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</u>

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: بيان مهام صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي

البند ٧ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة (بما في ذلك المبادرات من أجل التغيير)

البند ٨ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة:

- تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف

- طلب مقدم من حكومة ناميبيا لمنحها مركزا خاصا يعادل مركز بلد من أقل البلدان نموا

البند ٩ - تكاليف دعم الوكالات

البند ١٠ - متطوعو الأمم المتحدة

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة

البند ١٢ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٣ - مسائل أخرى.

٩- ولاحظ أحد الوفود أنه لم يتلق الوثائق المتعلقة بالدورة السنوية باللغة الأسبانية لأول مرة إلاّ في بداية الدورة السنوية. ورد الأمين قائلا أنه سيتم التحري في هذه المسألة.

١٠- وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.7/Rev.1 بصيغتها المنقحة والتي تم توزيعها بها.

١١- ووافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/17 وCorr.1).

١٢- ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة رهناً بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٣- ووافق المجلس التنفيذي على الاستعراض العام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ (٣٤/٩٥). كذلك فإنه وافق على المواضيع التي سيجري مناقشتها في الدورة الثالثة لعام ١٩٩٦ والدورة الأولى لعام ١٩٩٧، كما هي مدرجة في مرفق المقرر المتعلق بالاستعراض العام.

١٤- واعتمد المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بدورته السنوية والوارد في الوثائق DP/1996/L.13 وAdd.1-11 وفي النسخة المسبقة للأجزاء المتبقية من التقرير بصيغتها التي اتُفق عليها في وقت سابق (انظر الفقرة ٦ أعلاه) وكما نُقّحت شفوياً. وسيصدر التقرير في شكله النهائي بوصفه الوثيقة DP/1996/19.

١٥- وأدلى مدير البرنامج ورئيسة المجلس التنفيذي ببيانين موجزين شكرا فيهما كل من اشترك في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦.

ثانيا - النظام الداخلي

١٦- أدلت أمينة المجلس التنفيذي ببيان بشأن مسألة النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. وأشارت إلى أنه في أعقاب تحول مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أجرى المجلس مناقشة أولية للنظام الداخلي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٤. وبينما قُدّمت مقترحات شتى وعُينت المسائل التي يتعين النظر فيها، قرر المجلس أنه لا وجه للاستعجال في اعتماد قواعد رسمية وأن المجلس سيحدد تدريجياً احتياجاته في هذا الصدد.

١٧- غير أن المجلس التنفيذي اتخذ بالفعل عدداً من المقررات المتعلقة بأساليب عمله في ذلك الوقت، منها إلغاء الهيئات الفرعية الثلاث لمجلس الإدارة السابق، وكذلك بشأن شكل وطول مقررات المجلس ووقف المحاضر الموجزة. وتناولت الأمينة مؤشرات مثل الهبوط في عدد الاجتماعات، وعدد المقررات والحجم الكلي للوثائق منذ إنشاء المجلس. وهناك عوامل أخرى تتمثل في اشتراك المراقبين في جميع الجلسات واللقاءات التعريفية الرسمية وغير الرسمية، وتقليل استخدام البيانات الخطية، واعتماد المقررات بتوافق الآراء. واضطلع المكتب بدور في تنظيم المناقشات وإدارتها وفي ضمان الحوار والشفافية في صنع القرارات.

١٨- وشملت أساليب العمل التي تحتاج إلى المزيد من اهتمام المجلس التنفيذي: تقسيم العمل بين الدورة السنوية والدورات العادية؛ والصلة بين وضع الجدول الزمني للدورات وتوزيع الوثائق، وخاصة بشتى اللغات؛ وطول الوثائق. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، أنشأ المجلس التنفيذي، في مقرره ٦/٩٦ فريقاً عاملاً لاستعراض هذه المسألة.

١٩- وفي الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦، طُلب إلى المجلس التنفيذي أن يعاود النظر في مسألة النظام الداخلي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. كما طُلب إليه استعراض أساليب العمل.

٢٠- وعرض أحد الوفود التقرير المؤقت للفريق العامل المعني بالوثائق (DP/1996/CRP.11). وقال إن هذا الفريق العامل، الذي شُكل وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٩٦، قد أنشئ في المقام الأول لبحث مسألة توزيع وثائق المجلس في الوقت المحدد بشتى اللغات. ونظر الفريق في طول الوثائق، وتقديم الوثائق إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، والتوزيع الالكتروني للوثائق، وترجمة وتجهيز الوثائق خارج منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ الوفد أنه من اللازم، فيما يتعلق بتلك البنود، النظر في مسائل أخرى تتصل بعمل المجلس، وأنه بالتالي من السابق لأوانه أن يقدم الفريق العامل توصيات محددة. وأُعرب عن الأمل في أن تعطي مناقشات المجلس في الدورة السنوية زخماً لإحراز مزيد من التقدم. وأُعرب عن بالغ التقدير لاشتراك ومساعدة أمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، في أعمال الفريق العامل.

٢١- وأخذت وفود كثيرة الكلمة مشفوعة فقدمت توصيات وتعليقات بشأن النظام الداخلي وأساليب عمل المجلس التنفيذي. وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى اعتماد النظام الداخلي. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة أن تعد مشروع نظام داخلي لكي ينظر المجلس التنفيذي فيه، على أن توضع في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء مناقشة هذا البند.

٢٢- وعمم أحد الوفود ورقة غير رسمية بشأن أداء المجلس التنفيذي. ولاحظ الوفد، في تقديمه للورقة، أن أساليب العمل قد تحسنت في العامين اللذين يشكلان عمر المجلس وأن من المهم استمرار الحوار. وأضاف أن الهدف من الورقة هو المساعدة في المناقشة المتعلقة بتحسين الأداء وتعزيز الصلة بين المجلس وأمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي حين اتسم عمل المجلس بحوار أفضل بين أعضائه وبعملية اتخاذ مقررات ذات وجهة عملية، فإنه ما زالت توجد مشاكل تشمل وجود جدول أعمال مثقل بالبنود وميل إلى الأخذ بالإدارة الجزئية مما ولد بنوداً إضافية لجدول الأعمال وتقارير إضافية. ومن بين الخيارات المتاحة لحل هذه المشاكل: (أ) اعتماد نظام داخلي رسمي؛ (ب) كجزء من استعراض جدول الأعمال، النظر بشكل أفضل في كيفية التخطيط للاجتماعات وتنفيذ المقررات؛ (ج) إيجاد مستوى أفضل ونظام أكثر مرونة لتقديم التقارير؛ (د) الاستفادة من التقارير بفعالية أكبر. والهدف من الاقتراح هو تمكين الأمانات من الإعداد لدورات المجلس التنفيذي بشكل أفضل وضمان نوعية عالية لنواتج المجلس. والاقتراح لا يمثل شكلاً ثابتاً بل هو من شأنه تعزيز القدرة على التنبؤ. وعنصر أساسي في الاقتراح هو إجراء مناقشة سنوية لخطة العمل. وأيدت عدة وفود الاقتراح وقالت إنه يشكل إطاراً جيداً للنقاش.

٢٣- وقدم أحد الوفود، يؤيده آخرون، مشروع مقرر يقترح إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية يُعنى بموضوع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. وجاء هذا المشروع استجابة للتأييد الذي أُعرب عنه أثناء المناقشة بشأن استكمال النظام الداخلي رسمياً تلافياً للمشاكل مستقبلاً. ولوحظ أن ولاية الفريق العامل يجب أن تكون محددة بوضوح.

٢٤- واقترح وفد آخر، يؤيده آخرون، مشروع مقرر يفرض حداً زمنياً على طول البيانات.

٢٥- وشرح أحد الممثلين باستفاضة سبعة مبادئ فيما يتعلق ببحث في أساليب العمل والنظام الداخلي هي: الكفاءة، وفعالية العمل، والشفافية، والمشاركة الفعالة من جانب الوفود. وإقامة حوار بناء فيما بين الوفود، والنقد الذاتي، وروح الفكاهة.

٢٦- وفيما يتعلق بالوثائق، أشارت الوفود إلى اعتبارات أثارها الفريق العامل. ولاحظ المتكلمون ضرورة ضمان التقيد بالموعد المحدد للتقارير ونوعيتها، وإتاحة الوثائق للمراقبين وقت إتاحتها للأعضاء، وتحقيق الانضباط في طلب التقارير وورقات السياسة العامة من جانب المجلس التنفيذي. وأوصى البعض بتعميم الوثائق مباشرة على العواصم. ودعوا أيضاً إلى ضرورة النظر في آثار عبء التكاليف والعمل على الأمانة. وقد أُشير إلى أن الوثائق هي أساس العمل، وأن المجلس ليس راضياً عن نظام التوزيع الحالي. وعلاوة على ذلك، فالوثائق لا تتاح بجميع اللغات في وقت مبكر بما فيه الكفاية، مما يحول دون أداء المجلس لعمله بفعالية. غير أن من المسلم به أن هذه الحالة ليست هي خطأ أمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بل هي بالأحرى مشكلة نظامية تؤثر على ترجمة وإعداد الوثائق في كل منظومة الأمم المتحدة. ولوحظ أيضاً أن التوزيع الالكتروني للوثائق، وإن كان لا يشكل بديلاً عن النسخ الورقية، ينبغي أن يتقيد بالقواعد المتعلقة باللغات. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود أن توفَّر للبعثات الخدمات الاستشارية التقنية في استخدام شبكة المعلومات والاتصالات المحوسبة الدولية "انترنت". وإن طول الوثائق ينبغي أن يكون دالة لأهمية الموضوع؛ وينبغي استخدام ورقات غرف الاجتماعات كوسيلة لعرض الوثائق الأقصر. وتساءلت بعض الوفود عن استخدام وتكلفة النسخ "الصفراء" (المسبقة) الصادرة بالإنكليزية فقط. بينما أيدت وفود أخرى الإبقاء عليها بالنظر إلى أنها تجد النص المسبق

مفيداً حتى وإن كان متاحاً بلغة واحدة فقط. وأثير قلق بشأن مسألة تكلفة الترجمة الخارجية لورقات غرف الاجتماعات. وأكد أحد الوفود ضرورة التقيد بقرار الجمعية العامة ١١/٥٠ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والمتعلق بتعدد اللغات.

٢٧- وأشار أحد الوفود إلى ضرورة وضع نتائج المناقشات بشأن متابعة قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ في الاعتبار.

٢٨- وأكدت عدة وفود على الدور الهام للمراقبين في المجلس التنفيذي وطلبت إيضاحاً بخصوص القواعد المطبقة بشأن اشتراكهم. وأُشير إلى الحاجة إلى ايجاد شيء من التمييز بين الأعضاء والمراقبين. وحذر عدد قليل من المتكلمين من مغبة اتباع النظام الداخلي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في هذا المجال.

٢٩- وطلبت بعض الوفود استعراضاً لعدد وطول الدورات، فأعرب بعضها عن تأييد عقد دورتين عاديتين ودورة سنوية واحدة. ولوحظ أن تحديد الجدول الزمني للدورات يمكن أن يكون مرناً، تبعاً لجدول الأعمال. وطلب أحد الوفود تكريس دورات منفصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان، كأن تُكرس الدورة العادية الأولى مثلاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والثانية لصندوق السكان.

٣٠- وفيما يتعلق بجدول الأعمال، أكد المتكلمون على أهمية ترشيد مناقشة المواضيع، ودورية تقديم التقارير بشأن البنود، واستخدام الاجتماعات التي تُعقد بين الدورات، وتوقيت البنود. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت هناك حاجة إلى دورات أطول. وقال إنه يمكن تجميع قائمة بالأولويات، استناداً إلى احتياجات المجلس التنفيذي والاحتياجات المؤسسية، لاستعراضها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. أما الخطوة التالية فهي اعتماد خطة عمل لأعمال المجلس في عام ١٩٩٧. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى أن تركز الدورة السنوية على قضايا الاستراتيجية والسياسات من أجل اجتذاب مزيد من الاهتمام السياسي في العواصم.

٣١- وشملت القضايا الأخرى المثارة مكان انعقاد دورات المجلس التنفيذي، والحاجة إلى التقيد بالمواعيد في الاجتماعات، والحد من طول البيانات، وعدد المداخلات بشأن البند الواحد. كما ينبغي أن تكون المقررات محدودة الطول والعدد. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى أن تكون جميع الوثائق الصادرة أثناء الدورة متاحة بشتى اللغات. وأشار بصورة محددة إلى مشاريع المقررات التي جرى إصدارها في بعض الحالات أثناء الدورة السنوية بلغة واحدة فقط، ولم يكن لدى الوفود سوى وقت ضئيل لاستعراض النص قبل اعتماده. وحث الأمانة على إتاحة مزيد من الوقت في دورات المستقبل لاستعراض المقررات المتاحة بلغة واحدة فقط. وحث أحد الوفود المجلس على تكثيف جهده الدؤوب في إنجاز مهمته الحقيقية - ألا وهي مكافحة الفقر وفي هذا الضوء، الحد من استخدام الموارد البشرية والمالية المنفقة على الوثائق. واقترح وفد آخر الحاجة إلى أمانتين، إحداهما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأخرى لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٢- ورداً على اقتراح من مدير البرنامج بتنظيم حدث خاص بمناسبة انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، لوحظ أن المجلس ذاته ينبغي تنظيمه لكي يجتذب مشاركة رفيعة المستوى ولكي ينشّط الحوار.

٣٣- وردت الأمينة على عدد من الاستفسارات. فأشارت إلى أن الوثائق "الصفراء" تصدر باللغة التي كتبت بها، وهي الإنكليزية عادة. وتكلف النسخ الصفراء بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ٢٥ دولار سنوياً وتـُمـَّول من ميزانية أمانة المجلس التنفيذي. ولا يدفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثمن ترجمة الوثائق الرسمية للمجلس الذي يـُسدَّد من ميزانية الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بإنتاج الوثائق، كررت أنه ينبغي عدم تحميل أمانة الأمم المتحدة الخطأ عن ذلك إذ أن المشكلة أكبر من مجرد النظر في وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. أما التكاليف الإضافية لترجمة ورقات غرف الاجتماعات إلى لغات العمل فليست عالية. وذكرت أن جدول الأعمال المشروح يعطي صورة شاملة لكل دورة من دورات المجلس التنفيذي، على نحو ما طلب أحد الوفود. ورداً على وفد آخر، أشارت إلى أن الزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي تتم بتشاور وثيق مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

٣٤- وقدم أحد الوفود، تؤيده وفود أخرى، مقترحاً، ينطلق من الحرص على زيادة دعم فعالية المجلس التنفيذي ويتشابه مع ترتيبات مماثلة في محافل أخرى، مؤداه أنه ينبغي للمجلس أن يعتمد حداً زمنياً طوعياً مدته خمس دقائق للكلمات المدلى بها. واقترح لذلك أنه بغية المساعدة على التقيد بهذا الحد الزمني الطوعي، ينبغي للأمانة توفير "إشارات ضوئية". وقرر المجلس التنفيذي الموافقة على هذا المقترح الذي سيجري تنفيذه على اساس تجريبي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. واتـُفق على أن تنطبق هذه القاعدة أيضاً على البيانات التي تدلي بها الأمانة في الوقت الذي وافق فيه عدد من الوفود على أنه ينبغي الأخذ بشيء من المرونة في هذا الصدد.

٣٥- ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٩٦/٢٥ - المسائل المتصلة بالنظام الداخلي والوثائق وممارسة المجلس التنفيذي لمهامه

إن المجلس التنفيذي

ألف - النظام الداخلي

١ - يقرر الدعوة إلى انعقاد فريق عامل مخصص مفتوح العضوية يـُعنى بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي، ويرجو من أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة ودعم المشاورات وذلك، في جملة أمور، من خلال اعداد الوثائق الملائمة؛

٢ - يطلب إلى رئيس المجلس التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ عن التقدم المحرز أثناء العملية بغية التوصل إلى قرار نهائي بشأن النظام الداخلي في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

باء - الفريق العامل المعني بالوثائق

٣ - يحيط علما بالتقرير المؤقت للفريق العامل المعني بالوثائق وبالتعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي بشأنه في دورته السنوية لعام ١٩٩٦، ويشجّع الفريق العامل المعني بالوثائق على إضفاء الصبغة النهائية على عمله وتقديم تقرير يتضمن توصيات - إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦؛

جيم - ممارسة المجلس التنفيذي لمهامه

٤ - يؤكد الحاجة إلى ضمان أن يظل النهج المتّبع في أساليب عمل المجلس التنفيذي مرناً وعملياً؛

٥ - يقرر الأخذ بخطة عمل سنوية للمجلس التنفيذي ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يُعدّا، للدورة العادية الثالثة، إطاراً إجمالياً بالمسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧، استنادا إلى مداولات المجلس السابقة والأولويات والأهداف التنظيمية المحددة لعام ١٩٩٧، وذلك بغية اعتماد خطة عمل للمجلس في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، استنادا إلى المقترحات المقدمة من الوفود بشأن هذه المسألة أثناء الدورة السنوية لعام ١٩٩٦؛

٦ - يسلم بالحاجة إلى القيام بمزيد العمل بشأن تحسين نوعية الوثائق المقدمة إلى المجلس ووثاقة صلتها بالموضوع، واستعراض جدول أعمال المجلس بقصد تركيز المداولات في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالثا - تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

ألف - تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥

٣٦- قامت المديرة التنفيذية، في تقديمها للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن عام ١٩٩٥ ((DP/FPA/1996/17 (Part I)، بالتركيز على بعض أنشطة الصندوق وشواغله ومنجزاته أثناء عام ١٩٩٥، الذي كان عام تغيير وانتقال بالنسبة إلى الصندوق. وأوضحت أن الصندوق، في سعيه إلى مواجهة التحدي الذي شكله المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو تحدٍ لم يسبق له مثيل، قد اجتاز فترة تمحيص للذات. ونتيجة لذلك، أعاد تحديد اتجاهات برامجه ونظامه لتخصيص الموارد، والمبادئ التوجيهية لسياساته العامة، وإجراءاته الخاصة بالبرمجه، وعدد من عملياته المالية والإدارية، لكي تراعى فيها الأولويات البرنامجية الجديدة التي نشأت عن مؤتمر القاهرة وبغية زيادة الفعالية الإجمالية لبرامجه.

٣٧- وقد سعى الصندوق، بواسطة شتى المشاورات والاجتماعات الداخلية التي طـُرحت فيها الأفكار الإبداعية، إلى معالجة عدد من الاهتمامات الرئيسية، مثل: ما يترتب على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى توصيات غيره من المؤتمرات الدولية التي عـُقدت مؤخراً من آثار على الصندوق؛ والميزة النسبية للصندوق في ميدان السكان؛ وكيفية تحقيق تركيز أفضل للمساعدات المقدمة من الصندوق، الأمر الذي يعني إعادة تحديد نظام تخصيص الموارد؛ وكيف يصبح الصندوق خير نصير للمسائل الحساسة، كتلك المتعلقة بالصحة التناسلية للمراهقين؛ وتعيين مهمة الصندوق للسنوات العشر القادمة؛ وتحديد أساليب التعاون مع منظمات أخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وأكد الصندوق، في جميع تلك المناقشات، على الأهمية البالغة للمساءلة والكفاءة الإدارية وضرورة تحسين رصد وتقييم البرامج التي تتلقى مساعدة من الصندوق.

٣٨- واستعرضت المديرة التنفيذية أبرز الملامح المالية والبرنامجية للصندوق أثناء عام ١٩٩٥، مشيرة بوجه خاص إلى ما أُحرز من تقدم في تنفيذ البرامج، والانخفاض الكبير على مدى سنوات ثلاث في عدد البرامج المرحلـّة إلى سنوات لاحقة، والانخفاض في النسبة المئوية لميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي بالنسبة إلى الدخل، والزيادة الملحوظة من حيث النسبة المئوية والحجم على السواء في الموارد المخصصة لبلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ثم أكدت على أهمية حشد الموارد ولاحظت أن الصندوق سينتهج بشكل حثيث استراتيجية تعمل على إقناع بلدان البرامج والجهات المانحة على الوفاء بما تعهدت به من التزامات في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٩- وقالت إن العام المنصرم كان بالنسبة إلى الصندوق عام نشاط كثيف وتغيير، ولا يعتزم الصندوق إبطاء خطاه. وما زالت هناك تحديات كبيرة. ويتعين على الصندوق تعزيز قدرة مكاتبه الميدانية وتبسيط العلاقة بين المكاتب الميدانية والمقر. كما يتعين عليه الإبقاء على اليقظة وضمان المساءلة فيه والنهوض ببناء القدرات الوطنية ودعم التنفيذ الوطني، وتحسين الرصد والتقييم ونظم مراجعة الحسابات. وفوق كل

شيء، فإن الصندوق يدرك تماماً ضرورة أن يصبح أكثر تَوجُّها صوب تحقيق نتائج وأن يُظهر بشكل أفضل ما أُنجز بدعم منه.

٤٠- وذكرت وفود عديدة، في معرض تعليقها على تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥، أن التقرير يقدم نظرة عامة جيدة جداً عن أنشطة الصندوق أثناء العام المنصرم. ورأت أنه يبين بوضوح أن عام ١٩٩٥ كان عاماً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الصندوق من حيث إعادة توجيه البرنامج في اتجاه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتدريب موظفي الصندوق على هذا التوجُّه الجديد. وذكر أحد الوفود أن أنشطة الصندوق من حيث تنقيح المبادئ التوجيهية وعقد حلقات دراسية وحلقات تدريبية لتوعية جميع الموظفين بالأولويات البرنامجية الجديدة كانت نهجاً حكيماً في الفترة التي أعقبت فوراً المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقد عـُبِّر عن ذلك بوضوح في التقرير.

٤١- غير أن وفوداً كثيرة قد رأت أن التقرير بالصيغة المقدم بها لا يعرض بوضوح استراتيجية الصندوق لتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنه ليس تحليلياً بما يكفي من حيث دراسته للسنة المنصرمة. ولاحظت وفود أخرى أنه لا يقدم تقييماً للعبر المستخلصة ولا يورد أمثلة محددة لما أُحرز من نتائج. ولاحظ العديد من تلك الوفود أنها تقصد من تلك الملاحظات توجيه النقد البنـّاء الذي يرمي إلى مساعدة الصندوق. وفي هذا الشأن، ذكر إثنان من الوفود أنهما يعتبران أن أداء الصندوق هو أفضل من أي من البرامج الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

٤٢- وذكرت عدة وفود أن المشاكل الملاحظة فيما يتعلق بالتقرير السنوي وغيره من الوثائق هي، في الحقيقة، مشاكل تعانيها منظومة الأمم المتحدة ككل، ألا وهي: الافتقار إلى الصراحة؛ وعدم الرغبة في مناقشة العبر المستخلصة من حيث ما تتم مواجهته من مشاكل وإخفاقات؛ والافتقار إلى أمثلة محددة عن نجاح البرامج أو فشلها في عملها. وقال أحد الوفود إن قراءة كثير من التقارير تبعث على الاعتقاد بأنه لم يحدث أي فشل قط، وهو أمر غير صحيح، كما يعرف الجميع. وما يريد المجلس التنفيذي معرفته حقاً هو العبر التي اسـُتخلصت من الحالات التي لم تكن نجاحاً تاماً.

٤٣- وقالت عدة وفود إنها ترى أنه، من بين جميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، ربما كان صندوق الأمم المتحدة للسكان واحداً من أكثرها حفزاً على التغيير، وإن بوسعه أن يقود الطريق بجعل تقاريره أكثر انفتاحاً ووضوحاً وتَوجُّهاً نحو حل المشاكل وأكثر تحليلاً.

٤٤- وقالت المديرة التنفيذية، في ردها، إنها توافق على التقييم الصريح لتقارير الأمم المتحدة. وهي ترى أن ذلك يعود، بدرجة كبيرة، إلى الثقافة التنظيمية للأمم المتحدة، ولكن ليس هناك ما يمنع تغييره إلى الأفضل. وقالت إنه يمكن تحسين التقرير السنوي للصندوق. إلا أن على الوفود أن تفهم أنه يتناول مسائل حساسة كثيرة، بعضها أكثر حساسية في بعض البلدان منها في بلدان أخرى، ولا بد من وضع ذلك في الاعتبار. وهي تعتقد أن من الممكن توخي مزيد من الصراحة في بعض وثائق الصندوق الأخرى، كتلك التي يعرض فيها برامجه القطرية. وأبلغت الوفود أن الصندوق هو بصدد اعتماد عرض جديد لبرامجه القطرية، سيـُستخدم لأول مرة في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، وأعربت عن أملها في أن يتم بذلك الرد على كثير من أوجه القلق التي أُبديت في مناقشات ذلك اليوم.

٤٥- وعلقت عدة وفود على عمل المجلس التنفيذي، فذكرت أن المناقشات داخله ينبغي أن تكون أيضاً أكثر انفتاحاً وصراحة. وقالت عدة وفود إنها متفقة مع المديرة التنفيذية في قولها إن المناقشات ينبغي أن تكون بمثابة حوار عفوي وتبادل حقيقي للأفكار بدلاً من أن تكون مناسبة للحكومات لتقديم بيانات معدَّة سلفاً. واتفقت عدة وفود أيضاً على وجوب أن المناقشات أكثر تركزاً، وأن تكون الدورة السنوية مكرسة لمسائل السياسة العامة.

٤٦- وأثارت عدة وفود مسألة تقديم المساعدة لأفريقيا بغية تلبية احتياجاتها الخاصة. ولاحظت أن الصندوق قد قطع أشواطاً بعيدة في إعادة توجيه مساعدته إلى أكثر البلدان احتياجاً، وكثير منها في أفريقيا، إلا أنه ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه. وفي هذا الشأن، شددت وفود كثيرة على ضرورة زيادة القدرة الاستيعابية للبلدان الأفريقية عن طريق الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات. وأشار أحد الوفود إلى أن من غير المنصف التركيز على أفريقيا فقط عند الحديث عن "المشاكل"؛ فزيادة القدرة الاستيعابية هي مطلب لكثير من بلدان العالم، وثمة بلدان كثيرة غير أفريقية يمكنها الإفادة من التجربة الأفريقية، والعكس صحيح.

٤٧- وكررت المديرة التنفيذية تأكيد التزام الصندوق بمساعدة بلدان أفريقيا، وتأييده الكامل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا. وأشارت إلى أن المشكلة ليست، في كثير من الأحيان، مسألة قدرة استيعابية، بل مسألة التزام سياسي أيضاً، وقالت إنها تتفق مع الرأي القائل إن المشاكل ليست خاصة بإقليم معين من العالم دون غيره. وبينت أن الصندوق يعمل على بناء القدرة الوطنية عن طريق تدريب موظفين نظراء وطنيين وعن طريق دعم المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والمحلية. وأشارت المديرة التنفيذية إلى الدور الهام الذي يؤديه الإصلاح الصحي في المبادرة الخاصة، وذكرت أن الصندوق سيكون شريكاً نشطاً وكاملاً في ميدان الصحة الإنجابية.

٤٨- وأعربت وفود كثيرة عن ارتياحها لأن الصندوق قد تمكَّن من تضمين برنامج عمله مسائل هامة ناشئة عن توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومن بين الأمثلة التي أوردتها على ذلك: الإنصاف والمساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة، ومسؤولية الذكور، والاهتمامات الخاصة بالصحة التناسلية للمراهقين. وطُلبت معلومات أكثر تحديداً عن الطريقة التي يتم بها فعلاً استخدام مبادئ الصندوق التوجيهية الجديدة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت المديرة التنفيذية إلى عدة مجالات: (أ) فقد استُحدثت عمليات استعراض تطبيق السياسات العامة بغية رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية على الصعيد القطري؛ (ب) وطُلب إلى المنسقين المقيمين أن يقدموا تقارير عن المبادئ التوجيهية للمنسقين المقيمين بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (ج) وتتناول عملية استعراض جميع المشاريع والبرامج كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية الموضوعية؛ (د) ويجري تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بخدمات الدعم التقني بغية تعزيز المساندة.

٤٩- وعلقت عدة وفود على المسائل المالية ومسائل الميزانية، بما فيها ضرورة المواءمة بين عروض ميزانيات صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأثارت عدة وفود مسألة ترحيل الدخل من سنة إلى السنة التالية. ولاحظت الاتجاه الايجابي المتمثل في انخفاض عمليات الترحيل هذه، على نحو ما أبرزته المديرة التنفيذية في بيانها، إلا أن تلك الوفود شددت على ضرورة رصد هذا الاتجاه بعناية. وأشارت المديرة التنفيذية، في ردها إلى ما أحرز من

تقدم كبير، وذكرت أن ليس من الممكن دوماً التحكّم في عمليات ترحيل الدخل إلى السنوات اللاحقة، نظرا إلى إن جزءاً من الدخل يصل، لا محالة، في وقت متأخر من العام ولا يمكن انفاقه قبل حلول العام التالي. وعلى أي حال، فهي لا تريد إلا أن تشجع على تقديم التبرعات للصندوق، أيا كان وقت ورودها أثناء العام.

٥٠- وفيما يتعلق بالانخفاض الطفيف في النسبة المئوية للميزانية التي تستأثر بها تكاليف خدمات الدعم الإداري والبرنامجي (من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٦ في المائة في عام ١٩٩٥)، قالت المديرة التنفيذية إن ذلك هو، بصورة رئيسية، نتيجة للزيادة الكبيرة في الدخل بين السنتين - ولو أنها، بالطبع، مسرورة لهذا الاتجاه. وأشار أحد الوفود إلى أنه، على الرغم من التشديد المستمر على تخفيض التكاليف الإدارية، فإن ذلك ينبغي ألا يصبح هدفاً في حد ذاته ولا ينبغي أن يعرّض أداء المنظمة للخطر. وقالت المديرة التنفيذية إنها متفقة مع هذه المقولة وذكرت أنه يجري تنفيذ جميع مكونات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي تنفيذاً تاماً.

٥١- وبخصوص إعلان المديرة التنفيذية أن السيدة كرستين ترون قد عُيِّنت في منصب نائب المديرة التنفيذية (البرنامج)، قدمت وفود عديدة تهانيها للسيدة ترون على تعيينها ونوّهت بسجل الصندوق الجيد في تعيين نساء لشغل مناصب في الإدارة العليا والوسطى. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن سبعة مناصب من بين المناصب العليا الأحد عشر في الصندوق تشغلها نساء. وأشادت وفود عديدة بالصندوق على ما حققه من إنجاز، وأشارت إلى أنه قد ضرب مثالاً يمكن أن تحتذي به منظمات أخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

٥٢- وطرحت عدة وفود أسئلة عن تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالايدز، وعن تقسيم العمل. فقالت المديرة التنفيذية إنه، على الرغم من أن البرنامج المذكور هو برنامج حديث العهد جداً، فإن التعاون بين الوكالتين قد ظل ممتازاً حتى الآن. فقد أعار الصندوق موظفاً للبرنامج وما زال يقوم بتوريد الرفالات (العوازل الذكرية) لكثير من البرامج الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالايدز. وقالت المديرة التنفيذية، رداً على سؤال آخر، إن الجزء الأكبر من المبلغ الذي ينفقه الصندوق في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدره ٢٠,٥ مليون دولار، قد أُنفق على توفير الرفالات، وهو ليس سوى جزء صغير مما تنفقه منظومة الأمم المتحدة بكاملها على الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٣- ورداً على قول المديرة التنفيذية إن التسمية الجديدة للمديرين القطريين للصندوق كممثلين له قد أفضى إلى تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين، طلبت عدة وفود معلومات أوضح عن مدى التحسين الذي أحدثه هذا التغيير. فذكرت المديرة التنفيذية أن التسمية الجديدة قد زادت من ظهور الصندوق وحسّنت قدرته على التنسيق بين الأنشطة السكانية. كما أظهرت التزام الصندوق بنظام المنسقين المقيمين بجعل المنسق المقيم يرأس لجنة تقييم المشاريع في كل بلد، وهي لجنة تابعة للصندوق.

٥٤- وأشارت عدة وفود إلى أن ما تم عقب مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية من تشديد جديد على الصحة الانجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، لا يعني أنه ينبغي للصندوق أن يقلل من أهمية أكثر مجالاته ميزة "نسبية"، أي السكان وتنظيم الأسرة، وشدد أحد الوفود على أن على الصندوق أن يلتزم التزاماً قوياً بتثبيت عدد سكان العالم وأن يجعل ذلك أولويته. وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق يفهم

جيداً أين توجد ميزته النسبية وأنه المنظمة الوحيدة من منظمات الأمم المتحدة، التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة. كما قالت إن أفضل سبيل لتثبيت عدد سكان العالم هو بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٥- وكذلك، ذكرت وفود عديدة أن الصحة الانجابية ليست سوى مجال واحد من المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٥. أما المجالان الآخران - وهما المناصرة والاستراتيجيات السكانية والانمائية - فلم يحظيا سوى بقدر قليل نسبياً من الاهتمام في التقرير السنوي عن عام ١٩٩٥. وأشارت وفود عديدة إلى الدور الحاسم الذي يتعين أن يؤديه هذان المجالان البرنامجيان. وقالت المديرة التنفيذية إن التقرير المتعلق بعام ١٩٩٥ قد ركّز على الصحة الانجابية نظراً لأنها مفهوم جديد يجري الأخذ به في أعمال الصندوق في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعليه، فقد بات، بالضرورة، مَحَطّ كثير من الاهتمام أثناء العام، وخاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين وإعادة توجيه الأنشطة. غير أن ذلك لا يعني أنه يجري إهمال المجالين الآخرين، فسيتم تناولهما بمزيد من التعمق في تقارير سنوية لاحقة.

٥٦- ورحبت عدة وفود بما شرحته المديرة التنفيذية في بيانها من أن الصندوق يعمل مع لجنة التنسيق الإدارية على إعادة تصنيف الفئات الفرعية لفرع السكان من تصنيفه البرنامجي بحيث تتمشى مع المجالات البرنامجية الأساسية الجديدة الثلاثة على النحو المبيَّن في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٥. وأكدت على أنه ينبغي الاضطلاع بعملية إعادة التصنيف بالتعاون مع منظمات معنية أخرى مثل لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقالت المديرة التنفيذية إن بوسعها أن تفيد أنه يجري الاضطلاع بذلك.

٥٧- وذكرت وفود عديدة أنه لا يمكن للصندوق أن ينهض بعمله بفعالية دون وجود قاعدة موارد مضمونة. وطالبت بلدان العالم أن تفي بما تعهدت به من التزامات في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما تساءلت عما يفعله الصندوق في سبيل تحسين قدراته على جمع التبرعات وزيادة ترتيبات التمويل المشترك بواسطة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولاحظت المديرة التنفيذية أن أفضل طريقة لجمع مزيد من الأموال هي بوضع برنامج فعال، وأعربت عن اعتقادها بأن الصندوق يفعل ذلك. وقالت إن جمع التبرعات هو، بالطبع، من الأولويات الرئيسية بالنسبة لموظفي الصندوق، ومن بين هذه الأولويات وضع ترتيبات التمويل المشترك. غير أنها لاحظت أن هذه الترتيبات تقوم على كثافة اليد العاملة وتُثقل وقت الموظفين نظراً لمتطلبات مختلف الجهات المانحة من حيث الشؤون المالية ومن حيث الرصد والإبلاغ.

٥٨- وذكر عدد من الوفود أنه، بغية قياس فعالية برامج الصندوق، من الضروري أن توجد مجموعة من مؤشرات التقدم، أو علامات قياسية، تكون موثوقة وقابلة للمقارنة. وقالت المديرة التنفيذية إنها متفقة تماماً مع هذا الرأي، وذكرت أن الصندوق يعمل في محافل عديدة، وخاصة في لجنة التنسيق الإدارية، على وضع هذه المؤشرات. بل إن فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمالية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي أنشأها الأمين العام، تعكف على وضع مجموعة كاملة من المؤشرات في ميادين اجتماعية مختلفة، حيث يتولى الصندوق وضع المؤشرات السكانية والديموغرافية. وقالت إنها متفقة مع الوفود على وجوب رصد الأداء باستمرار، الأمر الذي يتطلب وضع مؤشرات لأثر البرامج.

٥٩- واستفسر أحد الوفود من المديرة التنفيذية عما اتُخذ من تدابير محددة لزيادة الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع الصندوق، مردِّداً بذلك مَطلب وفود كثيرة بزيادة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية، على النحو المطلوب في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار وفد آخر إلى الدور الحيوي الذي يتعين على هذه المنظمات أن تنهض به في زيادة المشاركة المجتمعية. وأكدت المديرة التنفيذية الدور العام الذي يتعين على هذه المنظمات أن تؤديه في بلوغ الأهداف السكانية وأهداف الصحة الانجابية على الصعيدين الوطني والدولي. وبَيَّنت أن أحد المشاكل المقترنة بذلك تكمن في إيجاد المنظمة غير الحكومية المناسبة التي تفي بالمبادئ التوجيهية للصندوق. وذكرت أن الصندوق قد أعاد النظر في معاييره المتعلقة بتقييم القدرة الإدارية والمالية والفنية للمنظمات غير الحكومية، وأنه مستمر في تعيين المنظمات المناسبة منها والمساعدة على تعزيزها.

٦٠- ولاحظت عدة وفود حرص المجلس باستمرار على تحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، أبدى أحد الوفود تشككاً في تكاثر آليات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يسبب كثيراً من الالتباس، وقد يكون متنافياً مع الغرض المعلن لهذه الآليات. وقالت المديرة التنفيذية إنها تتفق مع هذه الوفود في رأيها هذا، وذكرت أنها قد أمضت ما بين ٦٥ يوماً و٦٧ يوماً من أيام الدوام في عام ١٩٩٥ على العمل في مجال أنشطة التنسيق، وأنه يوجد تكاثر في اللجان المعنية بالتنسيق. ودعت إلى ضرورة تبسيط هذه العملية وجعلها أكثر كفاءة.

٦١- وأشار عدد من الوفود إلى ضرورة مواصلة الدمج بين المشاريع كسبيل إلى تخفيض المصروفات الإدارية. وأفادت المديرة التنفيذية أن الاتجاه مؤات في هذا الشأن، واقترحت أن ينظر الصندوق في إمكانية تغيير أسلوب عرض عدد المشاريع في التقرير السنوي عن عام ١٩٩٦ بغية زيادة إظهار هذا الاتجاه.

٦٢- واستفسر أحد الوفود عن سبب قلة المعلومات عن الإجهاض في التقرير السنوي، فذكر أن على الصندوق أن يضطلع بدور هام، ليس فقط في النهوض بتنظيم الأسرة كسبيل للتقليل من حدوث عمليات الإجهاض، بل في النهوض بالصحة الانجابية كذلك، مثلاً، عن طريق معالجة النتائج المترتبة على عمليات الإجهاض غير الناجحة. وأجابت المديرة التنفيذية بأن الصندوق يتصدى للإجهاض في إطار الفقرة ٨-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦٣- واستفسر أحد الوفود عن الدور الذي يتوخاه الصندوق للقطاع الخاص في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فردَّت المديرة التنفيذية قائلة إنها لا تتوقع ورود تبرعات من مؤسسات القطاع الخاص. وأفادت أنها اجتمعت بكثير من قادة قطاع الأعمال في المؤتمر الذي عُقد مؤخراً في دافوس، وأن الخطوة التالية هي العمل على الدعوة إلى انعقاد اجتماع لقادة قطاع الأعمال، يرأسه أحد الشخصيات المعروفة جيداً في أوساط قطاع الأعمال، للنظر في مشاركة مجتمع رجال الأعمال في دعم برامج السكان والتنمية.

٦٤- وأثار أحد الوفود عما إذا لم يكن عقد الدورة السنوية في جنيف قد أدى بالضرورة إلى تخفيض الاشتراك فيها من جانب البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وقالت المديرة التنفيذية في ردها إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يُثمِّن بطبيعة الحال إسهام تلك البلدان تثمينا كبيراً جداً. وأشار وفد سويسرا في وقت لاحق إلى أن حكومتي سويسرا وفرنسا قد أتاحتا مساعدة مالية، عن طريق برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، لتغطية تكاليف السفر والإقامة اليومية لممثل واحد مقره في نيويورك من كل بلد من أقل البلدان الإفريقية نموا التي هي أعضاء في المجلس، مما يمكنهم من الاشتراك أيضا في ذلك الجزء من جدول الأعمال المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورد ذلك الوفد قائلا إنه إذا كانت بعض بعثات أقل البلدان نموا لم تتمكن من الاشتراك في الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان فلم يكن ذلك بسبب القيود المالية ولا هو بسبب انعقاد الدورة في جنيف.

٦٥- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥ (DP/FPA/1996/17 (Part I))، واضعاً في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الوفود اثناء المناقشة المتعلقة بهذا البند كما تنعكس في التقرير المتعلق بالدورة.

باء - خطة العمل والتنفيذ المالي

٦٦- قدم نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) كلاً من خطة العمل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وطلب سلطة الانفاق البرنامج (الوثيقة DP/FPA/1996/18 وCorr.1) وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1996/19). واستعرض بإيجاز الأداء المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥ مؤكداً تخفيض المبالغ المرحلة من ٣٣ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤ الى ٢٤,٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥. ولدى وضع خطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، استخدم صندوق الأمم المتحدة تقديراً متحفظاً لإيرادات عام ١٩٩٦ يبلغ ٣٠٠ مليون دولار وزيادة سنوية في الايرادات قدرها ٨ في المائة، مما وصل بمجموع الإيرادات لفترة خطة العمل الى ١,٥ مليار دولار تقريباً أي أكثر بقليل فقط من التقديرات التي وردت في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ والتي عـُرضت في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥. وفيما يخص تنفيذ البرامج القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي في السنوات الماضية، أكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أتاح أساساً الموارد حسبما هو مخطط.

٦٧- ولدى استعراض أداء الصندوق في عام ١٩٩٥، أعربت عدة وفود عن قلقها لأنه لم يخصص للبلدان ذات الأولوية في عام ١٩٩٥ سوى ٧٠ في المائة من الموارد القطرية ولأن الاعتمادات المخصصة للصحة الانجابية انخفضت بصورة متناسبة. وأثارت بعض الوفود مسائل تتعلق بانخفاض الحصة النسبية للموارد المخصصة للأنشطة القطرية في آسيا. وأثنى عدد من الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان للتخفيض الذي حققه في نسبة النفقات الإدارية في عام ١٩٩٥.

٦٨- وفيما يتعلق بخطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، أعربت الوفود، عموماً، عن تأييدها لأرقام التخطيط المالي وإن كان التخفيض المسقط للايرادات في عام ١٩٩٦ هو أمر مثير للقلق. وطلب أحد الوفود أن تـُدرج في المستقبل البيانات المالية للسنة الجارية لتيسير تقييم الحسابات التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلق معظم الوفود على معدل الزيادة السنوية في الايرادات المقدرة في خطة العمل بـ ٨ في المائة. وعلى الرغم من الزيادة التي حـُققت من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٥ والتي بلغت ١٩ في المائة، رأت قلة من الوفود أن هذا الرقم مفرط في التفاؤل وطلبت معلومات إضافية عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يخص تعبئة الموارد اللازمة. واقتـُرح على الصندوق أن يبسـّط اجراءات التمويل المتعدد الأطراف كوسيلة لزيادة الموارد البرنامجية للصندوق.

٦٩- ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ النهج الجديد في تخصيص الموارد بطريقة مرنة وتدريجية، لكن بعضها رأى أن الزيادات المتوقعة فيما يخص أفريقيا غير كافية. وطلب أحد الوفود ضمانات بأن المساعدة ستزداد بالقيمة المطلقة على الرغم من التخفيض التناسبي للموارد المخصصة لمجموعتي البلدان باء وجيم. وفيما يخص المبالغ المرحلة اقترحت بعض الوفود أن تتخذ تدابير لزيادة الطاقة الاستيعابية في البلدان المتلقية لضمان استخدام الموارد المتاحة بالكامل.

٧٠- ولاحظت بعض الوفود، في معرض تعليقها على شكل خطة العمل، أن هذه الخطة تبدو مالية بالدرجة الأولى، وتبين النوايا العامة فيما يخص استخدام الموارد المقدرة، ولا تدمج الأهداف الاستراتيجية للصندوق في عملية تخطيط موارده. واقترحت تضمين خطة العمل في المستقبل بيانات موضوعية وعلى الأخص الاستخدام المتوخى للموارد حسب المجال البرنامجي. وأُعرب عن قلق مماثل فيما يخص عدم وجود معلومات أكثر تحليلاً في الوثيقة المتعلقة بحالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية، بما أن ذلك سيساعد على توضيح معدلات استخدام الموارد لمختلف البرامج.

٧١- وردّ نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) على نواحي قلق المجلس التنفيذي فيما يخص أداء صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥ فأشار إلى النهج الجديد المتبع في تخصيص الموارد والذي حل محل النظام القديم القائم على أولوية البلدان، وإلى أن الانخفاض الطفيف للاعتمادات المخصصة للصحة الانجابية عوضته الزيادات في المجالات الوثيقة الصلة بها أي الإعلام والتعليم والاتصال. وأكد أيضاً أن الموارد المخصصة للبلدان ذات الأولوية ولمجال برنامج الصحة الانجابية ازدادت بالقيمة المطلقة. وفيما يتعلق بشكل خطة العمل بين أنه أُعد على هيئة وثيقة للتخطيط المالي بناء على طلب مجلس الإدارة. ولكن، على الرغم من أن تخصيص الموارد بحسب المجالات البرنامجية يعتمد الى حد بعيد على تكوين فرادى البرامج القطرية، سيعاد النظر في إدماج الأهداف الاستراتيجية للبرامج في خطط العمل المقبلة.

٧٢- وفيما يخص المعدل المقدر لازدياد الايرادات السنوية، أخبر نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) الوفود بأن هذا التقدير يستند إلى المؤشرات الواردة من البلدان المانحة والزيادات في الماضي والتي بلغت في المتوسط ٩,٢ في المائة خلال السنوات العشر الماضية. وأكد أن تقدير الايرادات سـُيعدَّل سنوياً وفقاً للتبرعات الفعلية التي سيتم تلقيها، بما أن خطة العمل هي خطة متجددة. ورداً على الأسئلة المتعلقة بالمبالغ المرحلة، أشار إلى بعض التدابير التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تخفيض هذه المبالغ، بما في ذلك توفير التدريب وتعيين موظفين وطنيين للمشاريع بغية زيادة الطاقات الاستيعابية في البلدان المشمولة بالبرامج. وأكد للوفود أن تقدير الموارد القطرية في المجموعة ألف بـ ٦٠ في المائة في المتوسط تقدير متحفظ من المرجح أن يتم تجاوزه وأن من الممكن جدا أن تـُحقـَّق الأهداف التي حددها المجلس التنفيذي في المقرر ١٥/٩٦ بحلول عام ٢٠٠٠ وربما قبله.

٧٣- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي والواردة في الوثيقة DP/FPA/1996/19.

٧٤- واعتمد المجلس التنفيذ المقرر التالي:

٢٦/١٩٩٦- خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وسلطة الانفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١- يقر مقترحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبينة في الفقرات ٧ إلى ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1996/18؛

٢- يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٧ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٧ والمقدرة حالياً بمبلغ ٢٥٧ مليون دولار؛

٣- يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠: ٢٧٩ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و٣٠٥ ملايين دولار لعام ١٩٩٩؛ و٣٣٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛

٤- يقر أيضاً استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف: ١٥ مليون دولار سنوياً للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠.

٨ أيار/مايو ١٩٩٦

٢٧/٩٦- صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وبخاصة في أفريقيا

إن المجلس التنفيذي،

١- يسلم بمشكلة القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما يتعلق بالبرامج السكانية في البلدان المتلقية، وبخاصة في معظم البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، كما لوحظ في المناقشة المتعلقة بتقارير المديرة التنفيذية (DP/FPA/1996/17 (Part I) وDP/FPA/1996/19)؛

٢- يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرس هذه المشكلة بدقة في إطار الهياكل والنظم القائمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي المشاورات مع الفعاليات ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك حسبما يكون مناسباً المؤسسات الإنمائية الملمة بشؤون برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المتلقية، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا؛

٣- يطلب أيضاً إجراء دراسة، فضلاً عن إيجاد وسائل وأنشطة أخرى للتصدي لهذه المشكلة، تركّز على تدابير تشغيلية محددة يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضطلع بها لدعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيما يتصل بالبرامج السكانية في البلدان المتلقية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا. وينبغي أن تستفيد التدابير المحددة من تحليل يُجرى للمشاكل التي تُواجَه، وبصورة رئيسية على الصعيد القطري؛

٤- يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدّم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، على أقصى تقدير، وكجزء من التقرير السنوي، توصيات محددة تهدف إلى إجراءات من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان ترمي إلى دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، وخاصة تلك الموجود في أفريقيا.

١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

جيم - الأنشطة على مستوى البرامج (التقييم)

٧٥- قدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) التقرير الدوري للمديرة التنفيذية عن التقييم (DP/FPA/1996/20)، والذي عرضت فيه أنشطة التقييم المضطلع بها في صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وبعد أن أشارت الى أن عدد تقييمات المشاريع التي يساعدها الصندوق يزداد باطراد، ذكرت أن تخطيط التقييم داخل الصندوق لا يزال يتطلب تحسينا مستمرا على نحو يكفل تضمين تصميم المشاريع العناصر الحاسمة الضرورية للتقييمات المفيدة. وأشارت الى بعض المشاكل المشتركة التي سُلطت عليها الأضواء في نتائج التقييمات الأخيرة، موضحة أن عددا من هذه المشاكل يحتاج الى حلول أطول أجلا.

٧٦- وأبلغت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) المجلس التنفيذي بأن النظام الحالي للرصد والتقييم هو قيد التنقيح، وتولى فيه المراعاة الواجبة لأهمية الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. واسترعت الاهتمام إلى النظام الذي بدأ تطبيقه حديثا والمتعلق باستعراضات تطبيق السياسات بغرض رصد الالتزام بسياسات واجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو النظام الذي يشمل، في جملة أمور، استخدام نتائج التقييم. وتم إبلاغ المجلس بأنشطة التقييم الجارية والمخططة، مع ابراز الجهود الرامية إلى تحسين التقنيات والأدوات، ولا سيَّما في مجال وضع مؤشرات لأداء البرامج.

٧٧- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لما اتسم به التقرير من صراحة وصدق، وأشادت بالبيان الافتتاحي الذي أدلت به نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج). وتم التأكيد على أهمية التقييم بوصفه أداة للادارة والبرمجة. وتم تشجيع الصندوق على مواصلة إسناد الأولوية للتقييم واستخدام نتائج التقييم لأغراض البرمجة الاستراتيجية. وأُعرب عن القلق بسبب عدم وجود تقييم منتظم لأداء البرامج وإنجازاتها في إطار عملية استعراض البرامج وتطوير الاستراتيجية، وتم حث الصندوق على مضاعفة جهوده في هذا المجال.

٧٨- وساد الاتفاق بوجه عام فيما يتعلق بفائدة وأهمية المسائل الخاضعة للدراسة في اطار التقييمات بحسب المواضيع، وتم تشجيع الصندوق على إجراء تقييمات لمسائل رئيسية مماثلة تتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحبت الوفود بالمبادرة المتعلقة باستعراضات تطبيق السياسات،

وأبدت رغبتها في أن يتم إبلاغها، في الوقت المناسب، بنتائج هذه الاستعراضات. وحظي الصندوق بالثناء على مبادراته المتعلقة بوضع مؤشرات لأداء البرامج وتقييم التأثير، مع الاقرار على النحو الواجب بالمصاعب التي ينطوي عليها تقييم التأثير. وفي المستقبل، ينبغي ألا يكتفي الصندوق بتزويد المجلس التنفيذي بالمعلومات التجميعية عن تأثير محاولاته وجهوده بل أن يزوده أيضا بـ "لمحات سريعة" عن كيفية تطبيق الدروس المستخلصة والاستفادة منها. وأكدت عدة وفود على الحاجة الى تقاسم الدروس المستخلصة، الايجابية والسلبية على السواء.

٧٩- وأشارت عدة وفود الى أن عملية التقييم والرصد هي عملية ذات قيمة، لا من حيث تحسين أداء البرامج فحسب، ولكن هناك جانبا آخر في غاية الأهمية هو بناء القدرة الوطنية. ذلك أنه يمكن للصندوق، من خلال تعزيز المشاركة الوطنية في عملية التقييم، أن يتيح للبلدان امكانية تحسين تنفيذ وإدارة برامجها الخاصة، كما يمكنه أن يزيد من درجة الشعور بالملكية لدى البلدان التي يجري فيها تنفيذ البرامج. ووردت الاشارة أيضا إلى أن النظام الفعال للتقييم يعتبر أداة مهمة في تعبئة الموارد لأنه يعزز الشعور بالثقة في أن هذه الموارد تُستخدم بحكمة. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي ألا يصبح التقييم غاية في حد ذاته، وأنه يعتبر ذا فائدة طالما استُخدم في تحسين نوعية البرامج وأدائها. وإذا تحول التقييم إلى عملية كثيفة الأعباء، فستكون النتيجة محبطة.

٨٠- وردا على أسئلة تتعلق بمعرفة النسبة المئوية لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاضعة للتقييم، قالت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إن المبادئ التوجيهية المطبقة حاليا تقتضي أن تتضمن جميع المشاريع والبرامج عنصرا تقييميا يعتبر جزءا لا يتجزأ منها. أما عدد المشاريع والبرامج التي لديها عنصر "مستقل"، أي خارجي، للتقييم فلم يصل بعد إلى ١٠٠ في المائة، وإن كان يسجل زيادة مستمرة في السنوات الأخيرة. أما ما إذا كان ينبغي إدراج هذا التقييم المستقل فهو أمر يتوقف، حسبما أشارت الوفود، على مدى فعاليته بالقياس إلى تكلفته. أما فيما يتعلق بتقييم التأثير، فقالت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إن من الصعب للغاية تحديد العلاقة السببية. فإذا شهد بلد ما تحسنا في أوضاعه الديمغرافية وحالة الزيادة السكانية فيه، فليس من الممكن تحديد جانب التحسن الذي يُنسب للبرامج الحاصلة على مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ غير أن الصندوق يواصل العمل على وضع مؤشرات لقياس التأثير وقياس جوانب أخرى من جوانب أداء البرامج.

٨١- ورحبت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) بتعليقات الوفود حول الحاجة إلى إدراج الخبرة الوطنية في عمليات التقييم. ويعترف الصندوق بقيمة هذه الخطوة، سواء من حيث الاستفادة من الخبرات القيِّمة الموجودة لدى البلدان التي تُنفَّذ فيها البرامج، أو من حيث الزخم الذي تعطيه هذه الخطوة لعملية بناء القدرة الوطنية. وقالت إنها تتفق أيضا مع الوفود على أن من الضروري عدم الاكتفاء بإعداد عرض تجميعي لنتائج التقييمات، بل تبادل الدروس المستخلصة فيما بين البرامج؛ وتضطلع أفرقة الدعم القطرية بدور حاسم في تحقيق هذا الغرض.

٨٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الدوري عن التقييم، الوارد في الوثيقة DP/FPA/1996/20.

رابعا - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٣- عرض مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأفاد بأنه يقدم بيان المهمة استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٥. وقال إن مشروع بيان المهمة هو نتاج عدة مشاورات جرت على مدى الستة عشر شهراً الماضية التي بدأت بندوة في معتكف عقدتها لجنة الإدارة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واستمرت عن طريق اجتماعها العالمي المعقود في راي - نيويورك، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، حيث احتل المشروع مكاناً بارزاً في جدول الأعمال. وعـُممت بعد ذلك نصوص مختلفة لبيان المهمة على جميع الموظفين الفنيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في كل من الميدان والمقر، ثم عـُمم البيان في شكل مشروع على أعضاء المجلس التنفيذي لإبداء تعليقاتهم عليه. وأُدخلت التعليقات التي وردت من الموظفين ومن أعضاء المجلس التنفيذي على بيان المهمة دون الإخلال بالمضمون الرئيسي للبيان بقدر الإمكان.

٨٤- وقال مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية إن بيان المهمة وُضع لاستخدامه في منشورات الصندوق كما وضع لوسائط الاعلام والجمهور والموظفين كبيان موجز لأهداف ومبادئ صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهو لا يخل بأي شكل من الأشكال بولاية الصندوق، أو بأولوياته، أو بتوزيع موارده، أو بالمبادئ التوجيهية المتعلقة به والواردة في مقررات المجلس التنفيذي المختلفة. ويعتبر البيان وثيقة من وثائق العلاقات العامة المخصصة للجمهور العام وليس وثيقة من وثائق الأمم المتحدة. وبـُذلت في الواقع جهود لتكون صياغة البيان واضحة بقدر الإمكان وفي متناول الأشخاص الذين لا تكون مصطلحات الأمم المتحدة مألوفة لهم.

٨٥- وناقش أعضاء المجلس التنفيذي مشروع بيان المهمة في اجتماع غير رسمي عـُقد في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأبدى أعضاء المجلس عندئذ تعليقات ومقترحات مختلفة. واستجابة لهذه المقترحات، نقح صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حد ما مشروع بيان المهمة، ويجري حالياً عرض المشروع المنقح على المجلس كورقة من ورقات غرف الاجتماعات. وقدم المدير شرحاً موجزاً للتعديلات وأشار إلى كيفية استجابتها للمقترحات المقدمة من الوفود. وطلب بعد ذلك تعليقات على المشروع المنقح من المجلس.

٨٦- وقالت عدة وفود إنها تشعر بالارتياح للمشروع المنقح وأنها ترى أنه يعكس بدقة التعليقات التي أُبديت في الاجتماع غير الرسمي. وقدم أحد الوفود بعض التعديلات على المشروع المنقح فطلب تعديل الفقرة الأولى لتوضيح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل طبقاً لأولويات محددة مع احترام السياسات الوطنية للبلدان المستفيدة احتراماً كاملاً وطلب أيضاً حذف الفقرة الخامسة والجملة الأخيرة من الفقرة السادسة لعدم وجود لزوم لهما.

٨٧- وأثارت التعديلات المقترحة من الوفد تعليقات مختلفة. فذكرت عدة وفود أنها لديها أيضاً، في حالة الموافقة على التعديل، مقترحات تود أن تقدمها. بيد أنه وجدت وفود كثيرة أنه ليس هناك ما يدعو إلى تنقيح النص وقالت إنها لا ترغب في مناقشة أي تعديلات في الصياغة.

٨٨- واقترح أحد الوفود من أجل توضيح الصياغة عدم تكرار عبارة "هذه الأهداف" في الفقرة الرابعة والاستعاضة عنها في المرة الثانية بعبارة "تثبيت عدد السكان". وأيدت عدة وفود هذا الاقتراح ولكن رأت

وفود كثيرة أنه سيؤدي في الواقع إلى تغيير معنى الفقرة. وقال أحد الوفود المشتركة بصفة مراقب إن حكومته لديها تحفظات على الفقرات الثالثة والرابعة والسابعة من مشروع بيان المهمة المنقح.

٨٩- وانتقلت المناقشة بعد ذلك إلى التساؤل عما إذا كان بيان المهمة وثيقة من وثائق العلاقات العامة التي يجوز للمديرة التنفيذية أن تصدرها من تلقاء نفسها والتي ينبغي للمجلس التنفيذي أن "يحيط علماً" بها فقط، أم أنها من وثائق السياسة التي تحتاج إلى موافقة المجلس. وأعربت وفود مختلفة عن كلا الرأيين. وطلب المجلس بعد ذلك رأي الرئيسة، فطلبت بدورها رأي المديرة التنفيذية.

٩٠- وشرحت المديرة التنفيذية المراحل المختلفة لوضع بيان المهمة. وقالت إنه كان في بدايته فكرة لها وأن هذه الفكرة نوقشت كثيراً، كما ذكر مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، في اجتماع "راي". وعندما أبلغت المجلس التنفيذي بما جرى في هذه المناقشات، أبدى أعضاء المجلس أيضاً حماساً كبيراً وطلبوا عرض البيان عليهم لاتخاذ اللازم بشأنه فرحبت بذلك ترحيباً كبيراً. وقالت إنها رأت دائماً أن للبيان قيمة أساسية كوثيقة إعلامية لاستخدامها في إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك من جانب الجمهور العام. ولذلك فإن البيان يعتمد بأكمله على توجيهات السياسة العامة للصندوق المتفق عليها من قبل.

٩١- ورداً على بعض مواطن القلق التي أثارتها الوفود أثناء المناقشة، أشارت المديرة التنفيذية، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل دائماً، حسبما ورد في بيان المهمة، بناء على طلب الحكومات فقط وأنه لا يمكنه لذلك اطلاقاً أن يعمل خلافاً لرغبة الحكومات أو للسيادة الوطنية. ويخضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً ولذلك رأت أنه من المستصوب أن يشار إلى ذلك في البيان نظراً لتعلق معظم الأسئلة التي طرحتها وسائط الإعلام بشأن الصندوق بحقوق الإنسان. وكررت مرة أخرى أن بيان المهمة لا يعدّل، ولا يجوز أن يعدّل، ولاية الصندوق.

٩٢- وأبلغت المديرة التنفيذية مجلس الإدارة بوجود سابقة مؤخراً حيث أيد مجلس إدارة "اليونيسيف" بيان مهمة "اليونيسيف". ويُعرض بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجلس التنفيذي المشترك بين البرنامج والصندوق في الأسبوع التالي. ولذلك فإنها ترى أنه من الضروري أن يؤيد المجلس بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً.

٩٣- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، قرر المجلس التنفيذي الموافقة على بعض التعديلات الطفيفة في النص لكي يتفق مع الصيغة المقررة من قبل أو لتصحيح بعض الاسقاطات التحريرية. بيد أنه لم يتمكن من الموافقة على تعديل النص بالاستعاضة عن عبارة "هذه الأهداف" بعبارة "تثبيت عدد السكان" رغم تأييد وفود كثيرة لذلك. وسحب بالتالي هذا الاقتراح، حرصاً على توافق الآراء.

٩٤- وقرر المجلس التنفيذي أنه يمكن الاستجابة لطلب المديرة التنفيذية وتأييد بيان المهمة المقترح ما دامت قد وردت اشارة للتعليقات التي أبدتها الوفود المختلفة أثناء المناقشات في المقرر. وبناء على ذلك، رأى المجلس أنه يمكن تأييد البيان وعدم الاكتفاء بالإحاطة علماً به.

٩٥- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٨/٩٦ - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١- يؤيد بيان المهمة الذي يرد طيه كمرفق لهذا المقرر، مع مراعاة المناقشات التي جرت خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقودة في عام ١٩٩٦، حسبما وردت في التقرير المتعلق بالبند ٤ من جدول أعمال الدورة، ولا سيما الفقرة ٨٤.

٨ أيار/مايو ١٩٩٦

المرفق

بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدم المساعدة للبلدان النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وللبلدان الأخرى، عند طلبها إياها لمعاونتها على تناول قضايا الصحة الإنجابية والقضايا السكانية، ويعمل على زيادة الوعي بهذه القضايا في جميع البلدان، وهو ما ظل يفعله منذ إنشائه.

ومجالات العمل الرئيسية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي: المساعدة على كفالة حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية لكل قرينين ولكل الأفراد بحلول عام ٢٠١٥ أو قبله؛ ودعم الاستراتيجيات السكانية والإنمائية التي تساعد على بناء القدرات في مجال البرمجة السكانية؛ وتعزيز الوعي بالقضايا السكانية والإنمائية، والدعوة إلى تعبئة الموارد والإرادة السياسية اللازمتين لتحقيق الأهداف في مجالات عمله.

ويسترشد صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) ويعززها، وعلى وجه الخصوص، يؤكد الصندوق التزامه بالحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين ومسؤولية الرجل، وباستقلال المرأة وتمكينها في كل مكان. ويؤمن صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن ضمان هذه الحقوق وتعزيزها؛ وتعزيز رفاه الأطفال، وخاصة الطفلات، هي جميعاً أهداف إنمائية في ذاتها. وإن لكل قرينين ولكل الأفراد الحق في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم ومدى المباعدة بينهم، والحق في أن يحصلوا على المعلومات والوسائل لبلوغ ذلك.

ويؤمن صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تحقيق هذه الأهداف سيسهم في تحسين نوعية الحياة وفي الوصول إلى الهدف المقبول عالمياً وهو تثبيت عدد سكان العالم. ونحن نؤمن أيضاً بأن هذه الأهداف جزء لا يتجزأ من جميع الجهود المبذولة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مطردة ومستدامة تلبي الاحتياجات البشرية، وتكفل الرفاه وتحمي الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة كلها.

ويسلم صندوق الأمم المتحدة بأن حقوق الإنسان جميعها، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية لا تتجزأ، ومترابطة ويقوم بعضها على بعض، كما عبر عنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان فيينا وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وغيرها من الصكوك المتفق عليها دولياً.

ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرائدة للأمم المتحدة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذه، التزاماً كاملاً، بالعمل في شراكة مع الحكومات وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية، ووكالات المعونة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ويدعم الصندوق بقوة نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتنفيذ جميع مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وسيساعد الصندوق في تعبئة الموارد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، عقب الالتزامات التي قطعتها جميع البلدان على نفسها في برنامج العمل بأن تكفل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي السكان والتنمية.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٦- كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مدير البرنامج (DP/1996/18/Add.2) وتقرير المديرة التنفيذية (DP/FPA/1996/17-Part II)، المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللذان عرضهما، على التوالي، المدير المناوب للبرنامج ونائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٧- وقدم المدير المعاون للبرنامج استعراضا شاملا لأجزاء التقرير الأربعة، موضحا أن الشكل الموحد، المتفق عليه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، يمثل خطوة رئيسية في اتجاه الإعداد المشترك للتقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن شأنه أن ييسر عمل الوفود. واستجابة لأوجه القلق التي سبق أن أعربت عنها الوفود، تم توخي العناية لجعل التقارير أكثر دقة وتفصيلا وتحليلا.

٩٨- وسلّط نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والادارة) الضوء على التطورات الأخيرة في المجالات التي يتناولها التقرير، ولا سيّما ما يتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات. وأكد على التقدم المحرز في مجال توحيد الإجراءات وتنسيق الأنشطة الميدانية. وحدد كذلك بعض المشاكل والتحديات التي تضمنها التقرير كيما يناقشها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٩٩- وكان الرئيس قد وجه الدعوة لحضور الدورة الحالية إلى مدير مكتب جنيف، إدارة الشؤون الإنسانية، بصفته رئيسا للفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، وذلك لتقديم عرض شامل لأعمال الفرقة العاملة. وقال رئيس الفرقة العاملة إنها أُنشئت في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بهدف تيسير متابعة القرار بشكل منسَّق على مستوى المنظومة بأسرها. ويتمثل دور إدارة الشؤون الانسانية في دعم هذا العمل، وضمان إبلاغ الوكالات بالتقدم المحرز في تطبيق القرار وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء. وأثنى رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات على تقرير مدير البرنامج، موضحا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ظل عضوا نشطا في كل من الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تعتبر الآلية الرئيسية للتنسيق بين المنظمات المشاركة في الأنشطة الانسانية. وأشار مرة أخرى إلى التقرير، فأبرز ثلاث مسائل ذات ارتباط وثيق بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي : (أ) حشد الموارد، (ب) والطابع المتزامن لأنشطة الإغاثة وأنشطة التنمية، (ج) والأشخاص المشردون داخليا.

١٠٠- وأشار الرئيس إلى أن النداء الموحد المشترك بين الوكالات لم يصدر بغرض جمع الموارد من أجل التنمية، وأن الأمر يحتاج إلى جهود اضافية لإنشاء آليات استشارية لتنسيق حشد الموارد لمواجهة الاحتياجات القطرية. وفي هذا الصدد، أشار إلى قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم ورقة شاملة عن موضوع حشد الموارد، كمساهمة ايجابية في أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وأعمال الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات. وبعد أن أشار إلى أن أنشطة الإغاثة لا تنفَّذ في فراغ وإنما

تنفذ في سياق التنمية وإعادة التأهيل، أعرب أيضا عن تقديره للأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بحث العلاقة بين الاغاثة والتنمية، مشيرا إلى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدراسة التي تقوم بها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لاستراتيجيات الإنعاش في فترة ما بعد النزاعات. وفي معرض الاشارة إلى الورقة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الترتيبات اللاحقة، رحب الرئيس أيضا بمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار "الغرض المتوخى من تخصيص الموارد من البند (الأساسي ١-١-٣) "TRAC 3"" التي عكست عملية إعادة التقييم والمساهمة في إعادة تنظيم العلاقات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات التنفيذية. ورحب كذلك بما يعتزمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إتاحة المزيد من الموارد استجابة لاحتياجات البلدان التي تمر بحالات استثنائية في مجال التنمية. وبعد أن لاحظ رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات أن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتوضيح الأدوار داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشردين داخليا، أشار إلى الاتجاه الإيجابي الذي يسير فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل زيادة توضيح دوره الخاص به في ذلك المجال.

١٠١- وعلقت وفود عديدة على هيكل ومحتويات تقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت عدة وفود أنه لا ينبغي تكريس الدورة الحالية لمناقشة جوهر التقارير، وهو أمر يمكن الاضطلاع به، بالفعل، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإنما ينبغي بالأحرى تعيين مسائل محددة لينظر فيها المجلس ويصدر توصيات بشأنها. وقد قدمت تعليقات محددة وفقا للمجالات الرئيسية الأربعة التي تناولها التقريران.

١٠٢- المسائل المتعلقة بشكل التقارير. أثنت وفود عديدة على التقريرين من حيث أنهما يمثلان تحسنا ملحوظا بالنسبة للتقارير السابقة، كما أثنت على الشكل الموحد الذي ييسر إجراء المقارنات. وذكرت وفود قليلة أنها كانت تفضل تقريرا مشتركا. وعلقت بعض الوفود بأنه كان يمكن أن تُقترح في التقريرين خيارات بتوصيات تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتستند إلى تحليل للمشاكل يتسم بدقة أكبر من التي اتسم بها التقريران موضع النظر. ووردت الإشارة إلى الفقرات ٢ إلى ٥ من الوثيقة DP/FPA/1996/17 (Part II) بوصفها مثالا جيدا على كيفية مناقشة المسائل في التقارير المقبلة.

١٠٣- متابعة استعراض السياسات الثلاثي السنوات. أشادت عدة وفود، في معرض الحديث عن نظام المنسقين المقيمين، بالجهود التي بذلها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال توسيع قاعدة تعيين المنسقين، ولكنها حثت على تكثيف هذه الجهود. وطلب وفد من صندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج المناقشات التي تُجرى في الاجتماع الرفيع المستوى للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بشأن التجارب المستخلصة من نظام المنسقين المقيمين. ولوحظ أن النظام يعمل بكفاءة أكبر، فيما يبدو، أثناء حالات الأزمات وأنه ينبغي دراسة العوامل التي تؤثر على ذلك. وطُلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان توضيح الدور المقبل لممثلي الصندوق المعينين حديثا في اطار نظام المنسقين المقيمين.

١٠٤- متابعة المؤتمرات الرئيسية. طلبت الوفود إيضاحات بشأن النتائج الملموسة المحرزة حتى الآن، ولا سيَّما على الصعيد الميداني، فيما يتعلق بتعزيز التنسيق وتطبيق المبادئ التوجيهية، مثل المبادئ التي وضعتها الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا السياق أيضا، طُرحت أسئلة بشأن مدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

في المؤتمرات المقبلة، ولا سيَّما الموئل الثاني وقمة الغذاء العالمية. وأعرب وفد عن القلق تجاه غياب قضايا السكان في الوثائق المتعلقة بالمبادرة الخاصة للأمم المتحدة بشأن أفريقيا، وطلب إعداد وثيقة تكميلية عن إدماج عنصري السكان والصحة الإنجابية في تلك المبادرة. وطُلب من المنظمتين كلتيهما إبلاغ المجلس التنفيذي باستراتيجياتهما المتعلقة بزيادة حشد الموارد لمواجهة المتطلبات الجديدة المتعددة التي نشأت في المجال الإنمائي الدولي.

١٠٥- وأعربت عدة وفود عن القلق تجاه العدد المحدود لمذكرات الاستراتيجيات القطرية التي استكملت بالفعل، وتساءلت هذه الوفود عن أسباب هذا التقدم البطيء. وأعرب وفد آخر عن قلقه من أن النهج البرنامجي، على الرغم من أنه يقوم على أساس مفهوم جيد، لم يحرز سوى تقدما محدودا. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، طلب أحد الوفود إيضاحات بشأن دور وحدات التنفيذ الوطنية ومدى مشاركتها في بناء القدرات الوطنية، وهي المشاركة التي أشارت اليها بعض الوفود على أنها أساسية لنجاح التنفيذ الوطني. وينبغي أيضا التركيز على زيادة تدريب الموظفين الحكوميين وموظفي المشاريع بغية تحسين القدرات الوطنية. وسأل أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الطريقة التي يتم بها التنسيق بين جهود الصندوق في مجال تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني وبين جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال. وطلبت وفود قليلة معلومات وأرقاما إضافية عن تحقيق اللامركزية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين ركز أحد الوفود على الحاجة إلى المزيد من التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، حذر وفد آخر من إنشاء آليات معززة في الوقت الذي يخضع فيه دور اللجان للاستعراض. وفيما يتعلق بالأماكن المشتركة، أعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقدم المحرز والتقدم المتوخى. وقال وفد إنه كان يمكن للتقريرين تقديم المزيد من المعلومات عن الخدمات الإدارية المشتركة. ذلك أن هناك حاجة إلى التوسع السريع في تلك الخدمات وينبغي لها أن تشمل خدمات أخرى إلى جانب شبكات المعلومات.

١٠٦- التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. أكدت عدة وفود على أهمية توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، ولكنها شجعت المنظمتين على إبلاغ المجلس بأية مشاكل بهذا الصدد يمكن معالجتها من خلال الجهود الدولية الحكومية. وطلب وفد معلومات عن مدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان في ورقات البنك الدولي المتعلقة بأُطر السياسات، وعن تعاون الصندوق مع مصارف التنمية الإقليمية. وطُلبت أيضا معلومات بشأن مسألة عدم وجود أية اتفاقات رسمية للتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. وتساءل وفد آخر عن الطريقة التي يمكن بها إشراك مؤسسات بريتون وودز في نظام مذكرات الاستراتيجيات الوطنية.

١٠٧- الرصد والتقييم. ذكر وفد أنه كان ينبغي للتقريرين تقديم مزيد من المعلومات عن تأثير التقييمات على تعديل سياسات المنظمتين. وطُلب المزيد من المعلومات عن التطورات الأخيرة في مجال التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في ضوء المناقشات التي جرت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية من أجل تنسيق المساعدة الدولية، طلب أحد الوفود إيضاحا من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ما إذا كانت المجالس أو الوحدات السكانية الوطنية لا تزال ذات أهمية.

١٠٨- الأنشطة الإنسانية. أعربت وفود عديدة عن تقديرها للمسائل التي أثارها التقرير وأثارها رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات. وأكدت هذه الوفود على أهمية تعريف دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الإنساني الشامل، مع الإشارة على وجه التحديد إلى أن دور البرنامج ليس في مجال الإغاثة وإنما في مجال التنمية. ومع ملاحظة أن الحالات والمتطلبات تختلف من بلد إلى آخر، طُلب المزيد

من الايضاحات فيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات مثل المشردين داخليا، وتسريح المحاربين، وإزالة الألغام. ومع التركيز الحالي على حالات الطوارئ المعقدة، تم التأكيد على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا يهمل الكوارث الطبيعية، حيث كان دور المنسق المقيم مهما وكان التعاون فيما بين الوكالات مثاليا في أغلب الأحيان. وأشار عدد من الوفود أيضا إلى أهمية العمل على اتخاذ تدابير عملية لضمان التعاون مع إدارة الشؤون الانسانية ومؤسسات بريتون وودز، وخاصة البنك الدولي. وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن تتاح لها الفرصة لمناقشة المسائل بمزيد من التعمق، وذكرت أنها ستعاود تناول الموضوع في الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اطار مناقشات "الغرض المتوخى من تخصيص الموارد من البند الأساسي - TRAC 3".

١٠٩- الردود. تطرّق مدير البرنامج المعاون لأسئلة الوفود المحددة وتعليقاتها. وسلم بأن التقرير يوفر معلومات شاملة ولكن كان من الممكن أن يتضمن تحليلا إضافيا لتوجيه مناقشات المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١٠- وقال إنه يجري فتح باب توظيف المنسقين المقيمين أمام الوكالات الكبيرة فضلا عن المنسقين المقيمين التابعين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. ولما كان المنسقون المقيمون يخصصون المزيد من الوقت لأنشطة التنسيق فإنهم أصبحوا يُسندون تدريجيا إلى نواب الممثلين المقيمين وظائف برنامج الأمم المتحدة الانمائي التمثيلية والتنفيذية. وهذا التفويض يسهله أكثر الفصل الواضح بين وظائف المنسقين المقيمين ووظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمثيلية والتنفيذية.

١١١- وفيما يتعلق بالنهج البرنامجي، الذي يتطور باطّراد، من الضروري انتظار نتائج عمليات الاستعراض النصفي للبرامج القطرية والتقييمات النهائية، التي سينعكس فيها التقدم المحرز.

١١٢- وقد كانت مذكرة الاستراتيجية القطرية نتاج عملية خاصة بالحكومة ويتوقف الوقت الذي يستغرقه استكمالها على دورة التخطيط الوطنية وعلى كمية وتنوع المدخلات اللازمة. وفي حين أن تسع مذكرات استراتيجيات قطرية قد اكتملت فإن هذه المذكرات هي في مراحل اكتمال متقدمة أو في مرحلة الإقرار في ٣٤ بلدا آخر. وبدأت عملية مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وهي الآن في مراحل أقل تقدما في ٤٣ بلدا آخر. وعملية مذكرات الاستراتيجيات الوطنية قائمة فعلا في ما مجموعه ٨٦ بلدا، الأمر الذي يُظهر في الواقع حدوث تقدم مطرد.

١١٣- وفيما يتعلق ببناء القدرات للتنفيذ الوطني، يشمل التدريب على المستوى القطري النظراء الحكوميين المشاركين في التنفيذ الوطني. وسوف يشدد بالتأكيد بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات بوصفه جزءا من البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة. ووحدات التنفيذ الوطنية لازمة في الوقت الحاضر لتأمين الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير لأغراض التنفيذ الوطني.

١١٤- وقدم مدير البرنامج المعاون مزيدا من البيانات عن التوازن بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل النساء في الوقت الحاضر نسبة ٣٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية. والنسبتان الاجماليتان المحددتان كهدفين هما ٣٨ في المائة لعام ١٩٩٧ و٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. أما الأرقام النوعية المستهدفة للجنسين لعام ١٩٩٧ فهي أن تشكل النساء ٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد - ٢ أو ٢٠ في

المائة من الموظفين برتبة مد - ١، وأن تشكل ٣٠ منصباً من مناصب الممثلين المقيمين الـ ١٣٢. وأما المستويات التي تم بلوغها في عام ١٩٩٦ فهي أن كانت المرأة تشغل: ٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد - ٢ و١٣ في المائة برتبة مد - ١، ومن بين الممثلين المقيمين في عام ١٩٩٦ والبالغ عددهم ١٣٢ كان عدد النساء ٣٢ إمرأة.

١١٥- وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، بعث مدير البرنامج ومدير البنك برسالة مشتركة إلى الممثلين المقيمين بشأن سبل تعزيز التعاون على المستوى القطري. وأبدى صندوق النقد الدولي أيضا اهتمامه بإقامة تعاون أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وتشكل تعبئة الموارد على المستوى القطري أحد الاهتمامات الهامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالتنفيذ.

١١٦- وفيما يتعلق بالتقييم أمكن لمدير البرنامج أن يدرج، في بيانه الاستهلالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات اضافية حول ذلك الموضوع، وبشكل خاص في ضوء المناقشات التي دارت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

١١٧- وأوضح مدير البرنامج المعاون أن متابعة المؤتمر جارية على المستوى العالمي في فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات واللجنة التي ووفق عليها مؤخرا بشأن تمكين المرأة والنهوض بها و، على الصعيد الوطني، من خلال الأفرقة المخصصة لمواضيع معينة تحت قيادة المنسقين المقيمين. وفرق العمل المشتركة بين الوكالات في طور وضع مدخلات ملموسة مثل مبادئ توجيهية للمنسقين المقيمين. والأفرقة المعنية بمواضيع محددة على المستوى الوطني من شأنها أن تفضي في نهاية الأمر إلى أنشطة تنفيذية منسقة أو مشتركة دعما لنتائج المؤتمر.

١١٨- ويُنتظر القيام بمتابعة مشتركة بين الوكالات لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في إطار فرق العمل المشتركة بين الوكالات القائمة، والتي يمكن تكييف برامج عملها وفقا لنتائج المؤتمر. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بنشاط في التحضيرات للمؤتمر وكان قد أعار أمانته موظفين اثنين من موظفيه. وكان الأمين العام قد أشار في لجنة التنسيق الإدارية إلى أن مؤتمر قمة الأغذية العالمي بوصفه مؤتمرا من مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة يجب أن يلقى دعما من المنظومة بأكملها في التحضير والمتابعة. وكان مدير البرنامج قد شارك في التوقيع مع المديرين التنفيذيين الآخرين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على بيان بشأن الأمن الغذائي العالمي موجه إلى مكتب الفريق العامل لما بين الدورات التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تقوم بالتحضير لمؤتمر قمة الأغذية العالمي.

١١٩- وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية بإمكان الممثلين المقيمين في الوقت الحاضر الموافقة على مبلغ يصل إلى مليون دولار لفرادى المشاريع أو البرامج. وفي إطار ترتيبات البرمجة الخلف، من شأن اللامركزية المصحوبة بالمساءلة أن تتعزز كما تشير إلى ذلك المناقشات اللاحقة في المجلس التنفيذي. وهناك ٩ مراكز تجريب يجري فيها تجريب تحقيق قدر إضافي من اللامركزية قبل إدخالها الاتجاه السائد في نهاية الأمر.

١٢٠- وأخيرا، وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، أشار مدير البرنامج المعاون إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، وذلك بشكل متعدد الأطراف من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكذلك بشكل ثنائي من خلال الأفرقة العاملة المشتركة. ويجري أيضا القيام بعمل

تعاوني مع البنك الدولي في التحضيرات المشتركة للعودة إلى الحالة الطبيعية بعد النزاع في ليبيريا. وأكد مدير البرنامج المعاون أيضا أن تركيز النشاط البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنما هو تركيز على الوقاية في حالات الطوارئ والأزمات وتقديم المساعدة الإنمائية الملائمة أثناء الأزمات وعند العودة إلى الحالة الطبيعية، وليس على الإغاثة. واستشهد بأمثلة المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج تنمية المناطق لإعادة إدماج الأشخاص المشردين، وذلك في بلدان ومناطق من بينها أوكرانيا، وأمريكا الوسطى، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وموزامبيق. ولاحظ أن مدير البرنامج كان قد حدد درجة عالية من الأولوية لمسألة التنسيق بين تعبئة الموارد لأغراض الإغاثة وتعبئة الموارد لأغراض التنمية. وبذلك الخصوص فإن عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية هام في الجمع بين وكالات التنمية والبنك الدولي، في حين أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تمثل أساسا الشركاء في الإغاثة. وارتُئي أن التبادل الصريح للمعلومات فيما بين هاتين المجموعتين يسهم في النظر المشترك في الأدوار وتعبئة الموارد، ويميّز بين مختلف آليات جمع الأموال والدور الهام للمنسق المقيم في تعبئة الموارد على المستوى القطري.

١٢١- وشكر نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) الوفود على ما أبدته أثناء المناقشة من تعليقات نقدية ولكن بناءة. وأخبر المجلس التنفيذي بما دار من نقاش حول نظام المنسقين المقيمين في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، استنادا إلى التعليقات التي قدّمتها لمدير البرنامج المنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. واتُّفق على أن يُجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلا للتعليقات الموحدة وأن يوزع النتائج ويتابع الأعمال. وفي المستقبل ستشارك الوكالات أيضا في عمليات تقييم أداء المنسقين المقيمين. وفي ذلك السياق أكد أيضا أن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان الذين عُيّنوا حديثا سيعملون في إطار نظام المنسقين المقيمين الذي ما زال صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعمه دعما كليا.

١٢٢- وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بفعالية النهج البرنامجي، شرح أن خبرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال هذا النهج، الذي ما انفك يُستخدم منذ عام ١٩٧٧ من خلال وضع البرامج القطرية، لا تزال مرضية وقد سهلت الاستخدام المترابط لأموال البرامج. وفيما يتعلق بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التنفيذ الوطني، أكد أن الصندوق يعتبر ذلك جهدا على صعيد المنظومة يسير بتشاور وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيسهم شركاء الصندوق في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتمثيلية والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في التعليقات على المبادئ التوجيهية المنقحة. وسيواصل أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده لتعزيز بناء القدرات الوطنية في جميع الأنشطة البرنامجية الممولة من الصندوق، بما في ذلك التدريب على المستوى القطري.

١٢٣- وأعرب نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) عن موافقته على الشواغل التي مؤداها أن متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية على المستوى الميداني تتطلب مزيدا من الجهود. وأشار إلى التغذية المرتدة من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان تشير إلى أن المبادئ التوجيهية لنظام المنسقين المقيمين بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تستخدم من خلال عمل هذه الأفرقة بإرشاد من المنسقين المقيمين في بلدان عديدة. وصندوق الأمم المتحدة للسكان ينتظر المزيد من التعليقات من مكاتبه القطرية لرصد استخدام المبادئ التوجيهية على مر الزمن. وردا على استفسار حول مذكرة

الاستراتيجية القطرية، أكد أن المذكرة هي عملية استنباط رؤية انمائية مشتركة وأن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لا يقيم أية آليات موازية من خلال التقييم القطري المشترك.

١٢٤- وفيما يتعلق بأهمية مجالس أو وحدات السكان الوطنية، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييمات لهذه الآليات التنسيقية فرأى، فيما عدا في حالات استثنائية قليلة خاصة ببلدان محددة، أنها مفيدة في وضع سياسات السكان وتنسيق المساعدة الخارجية. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام مثل هذه المؤسسات في توسيع عملها بما يتعدى قطاع السكان التقليدي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد فوافق على الحاجة إلى تكثيف جهود جمع الأموال. وذكر أن اختيار الدعوة كمجال من المجالات البرنامجية الأساسية لما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد زاد أنشطة إثارة الوعي على المستوى الميداني.

١٢٥- وفيما يتعلق بمدخلات الإسهام في الموئل الثاني الوشيك ومؤتمر قمة الأغذية العالمي، شرح أن الصندوق قد أعار موظفا تقنيا للمساعدة في الأعمال التحضيرية للموئل الثاني وكان قد شارك بنشاط في كافة الاجتماعات التحضيرية. وبالنسبة لمؤتمر قمة الأغذية العالمي كان الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات قد أصدروا بيانا مشتركا لإبراز المسائل ذات الصلة بالأمن الغذائي التي ينبغي أن تلقى مزيدا من العناية في مشروع خطة العمل، ومنها مثلا مسائل الوصول إلى الغذاء، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، ذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أثار موضوع غياب مسائل السكان عن الوثائق في الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية بشأن المبادرة الخاصة. وبعد المناقشات، كانت اللجنة التوجيهية قد قررت إدراج موضوعي الوضع بين الجنسين والسكان كموضوعين شاملين لعدة مجالات في خطط التنفيذ وإدراج الصحة الإنجابية على وجه التحديد كعنصر مكون لإصلاح قطاع الصحة. وكانت لجنة التنسيق الإدارية قد أكدت هذا التفاهم الجديد في اجتماعها الذي عُقد في نيسان/أبريل.

١٢٦- وفيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، رد نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أبرم اتفاقا مع البنك الدولي ينص على تقاسم المعلومات التي تُجمَّع تحضيرا للبرامج القطرية فيما بين المؤسسات قصد تفادي أية ازدواجية في العمل وتوفير أساسٍ مشترك للأنشطة على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك يجري تنفيذ مشاريع مشتركة في بلدان عديدة. وأكد أنه على الرغم من عدم وجود اتفاقات رسمية تعقد مشاورات هامة بانتظام على جميع مستويات المؤسستين. وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما انفك يعمل بشكل وثيق طوال عقدين مع مصرف التنمية الآسيوي وأنه قد أبرم أيضا اتفاقا مع مصرف التنمية الأفريقي.

١٢٧- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير. واتُّفق، بناء على اقتراح أحد الوفود، على أن تحال التقارير الحالية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكون لها كمرفقات: (أ) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان تتناول الجزء المشترك من الدورة الخاص بالبرنامج والصندوق؛ (ب) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس تتناول تنفيذ ترتيبات البرمجة؛ (ج) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٦ تتناول مسألة التقييم.

سادسا - تحقيق التناسق في عرض الميزانيات والحسابات

١٢٨- قدمت مديرة الشؤون المالية وشؤون العاملين والادارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تحدثت بالنيابة عن كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق، تقريرا عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال تحقيق التناسق في عرض ميزانياتها. وذكّرت الوفود بالتفاهم الذي لقي تأييدا واسع النطاق في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان والذي اعترف بأن تحقيق التناسق في الميزانيات، كوسيلة لتعزيز التفاهم وتحسين صنع القرار، يعني جعل الميزانيات أكثر تماثلا في المحتوى والعرض وفي المبادئ الأساسية المطبقة في إعداد الحسابات والميزانيات. وأوضحت أن التماثل لا يعني التطابق.

١٢٩- وأشارت المديرة إلى أن العمل جارٍ على هذا الأساس. وقالت إن مجالات التركيز الحالية تتمثل فيما يلي: تقييم إمكانية تطبيق النهج المتكامل فيما يتعلق بالميزانية الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مؤخرا، لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتحديد الخط الفاصل بين أنشطة البرامج ودعم البرامج والتكاليف الادارية، وتحقيق التوافق بين أساليب العرض، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بأساليب العرض الخاصة باستخدام الموارد، وتحقيق التناسق بين تصنيفات الميزانيات، واعتماد مصطلحات مشتركة.

١٣٠- وطلبت المديرة إلى المجلس التنفيذي المصادقة على الجدول الزمني الموضوع لتنفيذ الأعمال التي وافق عليها مؤخرا المجلس التنفيذي لليونيسيف في مقرره ١٦/١٩٩٦. ويتوخى ذلك الجدول الزمني تقديم تقرير مشترك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة التي ستُعقد في صيف عام ١٩٩٦، وتقرير مرحلي شفوي بالإضافة إلى ورقات عمل في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٦، وتقديم مقترحات أولية بشأن تحقيق التناسق إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ بعد عرض هذه المقترحات وإقرارها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١٣١- وسيشمل التقرير المرحلي الشفوي الذي سيُتلى على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الثالثة ١٩٩٦، مقارنة بين عروض الميزانيات وتعاريف المصطلحات بالاضافة إلى الخطوات اللازمة لتحقيق مزيد من التناسق. وسيؤخذ في الاعتبار في المقترحات النهائية، المناقشات التي جرت في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وسيكون الهدف من ذلك هو استخدام المقترحات المتعلقة بتحقيق التناسق بمجرد موافقة المجلس التنفيذي عليها في عرض ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى أكبر حد ممكن. كما أبلغت المديرة المجلس أنه أثناء المناقشة المتعلقة بتحقيق التناسق في الميزانيات في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، جرت الموافقة على عقد جلسة إطلاعية ما بين الدورات بشأن هذا الموضوع.

١٣٢- وركّزت الوفود التي تحدث ممثلوها عقب إدلاء المديرة ببيانها على الأهمية الكبيرة التي تعلقها على تحقيق التناسق بين ميزانيات المنظمات الثلاث. وذكر عديد منهم أنهم أدركوا مدى صعوبة تحقيق هذا التناسق، ومع ذلك شعر البعض بأن العمل لم يجر بالسرعة التي كانوا يأملونها. وأعرب وفد عن موقف حكومته ومؤداه أنه إذا لم يتحقق التناسق، فإن ذلك سيؤثر تأثيرا ضارا على دعم حكومته للمنظمات المعنية. وتساءل بعض الوفود عما إذا كان الجدول الزمني المقترح واقعياً، بالنظر إلى تعقد الوضع. وأشار وفد واحد

إلى أن جدول أعمال اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد وُضع بالفعل، وتساءل عما إذا كان من الممكن عمليا تقديم المقترحات من خلال هذه اللجنة.

١٣٣- وقالت المديرة في ردها إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أصرا على إحاطة المجلس التنفيذي علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق التناسق في الميزانيات. وقد قُدِّم تقرير مرحلي مع ورقة عمل إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ قبل ذلك بستة أسابيع أي في آذار/مارس ١٩٩٦. وأن الفريق العامل المعني بتحقيق التناسق الذي شكّلته المنظمات الثلاث يركز الآن على إعداد مقترحاته الأولية بحيث تصبح جاهزة لتقديمها إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٧، بعد عرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١٣٤- وأوضحت المديرة، يؤيدها في ذلك المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أن إحدى الصعاب التي تجري مواجهتها تتمثل في أن اليونيسيف قد اعتمدت مؤخرا بيان ميزانيتها المتكامل الجديد الذي لا يغطي سوى ميزانيات المقر والمكتب الاقليمي لا المكاتب القطرية. وأدى ذلك بالضرورة إلى إبطاء العملية. إلا أن كلا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعتقدان اعتقاداً جازماً بأنه ينبغي الالتزام بالجدول الزمني المقترح إذا أُريد تقديم عروض متناسقة للميزانيات لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وبالاضافة إلى ذلك، ولصالح تحقيق التناسق، ينبغي للمنظمات الثلاث جميعا أن تعمل استنادا إلى نفس الجدول الزمني. وقد أعادت المديرة تأكيد أن التناسق لا يتطلب بالدقة تقديم نفس العروض. لكنه يعني أن الميزانيات ستكون متماثلة ويمكن المقارنة بينها، وشفافة، حسبما أوضحت الوفود أثناء المناقشات التي دارت في الدورة السنوية وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وهذا هو أحد الأهداف التي التزمت المنظمات الثلاث التزاما صادقا بتحقيقها، وسيتيح لها الجدول الزمني المقترح تحقيقها فعلياً.

١٣٥- واعترفت عدة وفود بالصعوبات التي تسببت فيها الميزانية المتكاملة الجديدة لليونيسيف. وأعرب وفدان عن اعتقادهما بأن الميزانية الجديدة تشكل في حد ذاتها تحسنا في عرض ميزانية هذه المنظمة. ومع ذلك، ركّز بعض الوفود على أنها لا تريد مزيدا من الصعوبات تؤدي إلى إرجاء التقدم وإرجاء تحقيق النتائج التي تشعر هذه الوفود جميعا أنها أساسية. وعلى أساس هذا الفهم، سيصبح في الامكان الموافقة على الجدول الزمني المقترح، على النحو المطلوب.

١٣٦- ولهذا السبب، أشار المجلس التنفيذي مع التقدير إلى الالتزام الذي أعرب عنه كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان باتخاذ اجراءات متناسقة فيما يتعلق بالميزانية، وركّز المجلس على أهمية وضع الاجراءات الجديدة في مكانها الصحيح بحيث تصبح نافذة المفعول فيما يتعلق بميزانيات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأكّد المجلس أيضا على أهمية تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق والشفافية والقابلية للمقارنة في الاجراءات التي ستطبق على منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا. ووافق المجلس على الجدول الزمني الذي قدمته المديرة، بالنيابة عن كلا برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو الوارد في الفقرة الثالثة أعلاه، والذي وافق المجلس التنفيذي لليونيسيف عليه فعليا.

١٣٧- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تحقيق التناسق في عروض الميزانيات والحسابات، مع ما يتصل بذلك من تعليقات.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سابعا - التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة به

ألف - التقرير السنوي

١٣٨- عرض مدير البرنامج تقريره السنوي عن عام ١٩٩٥ (DP/1996/18 وAdd.1-4). وانقسم عرضه إلى ثلاثة أجزاء: (أ) الخطوات التي اتـُخذت لتهيئة بيئة تمكينية في نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز وتنفيذ مبادرات التغيير التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٩٤، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتركيز البرنامج، وحشد الموارد، والإدارة، والموارد البشرية، والتنسيق على نطاق المنظومة؛ (ب) نتائج البرنامج، بما في ذلك إعادة توجيه البرامج، والمركز المالي للبرنامج وتخطيط الموارد بالنسبة للفترة المقبلة؛ (ج) التحديات المقبلة.

١٣٩- وفي إطار هذا البند الأخير، أبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم تكثيف جهوده للمرور بعملية تحوّل. فقد أُنشئت آليات جديدة، مثل اللجنة التنفيذية واللجنة المعنية بإدارة التغيير. كذلك قرر كبار مديري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطلاق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١، باعتباره أداة للتركيز على القضايا النظمية التي تعرقل الاصلاح الشامل للبرنامج. بيد أن الموارد الأساسية قد هبطت في عام ١٩٩٥ وهو يدعو المجلس الآن إلى تشكيل شراكة استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلوغ هدف التمويل السنوي وقدره ١,١ مليار دولار. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتطلع إلى المناقشات المقبلة حول تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أُجري مؤخراً برعاية حكومات الدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة، والهند والذي يوجد بشأنه موجز تنفيذي متاح للمجلس. كذلك أتيحت للمجلس خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ومعلومات أساسية إضافية. وعرض مدير البرنامج أيضاً مشروع بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنقح الذي كان معروضاً على المجلس للموافقة عليه.

١٤٠- وأخذ خمسة وأربعون وفداً الكلمة للتحدث عن هذا البند فشكروا مدير البرنامج على بيانه وعلى الوثائق الإضافية التي قـُدمت للاجتماع. وقال معظم المتكلمين إنهم وجدوا البيان شاملاً ومنيراً وأثنوا على مدير البرنامج وزملائه على الجهود التي بذلوها لتهيئة بيئة تمكينية من أجل التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بؤرة التركيز في البرنامج

١٤١- قالت الوفود بصفة عامة في تعليقاتها على التقرير السنوي لمدير البرنامج، إن الوثائق تتضمن معلومات مفيدة عن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المقاصد التشغيلية الخمسة لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥. ولاحظوا مع التقدير التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المبادرات من أجل التغيير وفي إثراء مجالات التركيز الأربعة على المستوى البرنامجي. وأعادت جميع الوفود تقريباً التأكيد على دعمها لمجالات التركيز وعلقت أهمية خاصة على الأولوية المعطاة للمجال

الموضوعي المتمثل في استئصال شأفة الفقر، والمجال الوظيفي المتمثل في تنمية القدرة في إطار التنمية البشرية المستدامة. وأبدى وفد مراقب تعليقاً مفاده أن اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسألة الإدارة الصالحة ينبغي ألا تكون على حساب مجالات تركيزه، وخاصة استئصال شأفة الفقر. وأشير إلى أهمية وضع أهداف كمية لعملية تحقيق استئصال شأفة الفقر. وذكر كثيرون أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز موارده الشحيحة بقدر أكبر على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وأنهم يدعمون الجهود التي يبذلها من أجل بلورة "بؤرة تركيز داخل بؤرة التركيز". وقد أثبتت هنا المشاورات غير الرسمية التي أُجريت مع أعضاء المجلس بمبادرة من مكتب سياسة ودعم البرامج جدواها.

١٤٢- وضربت وفود كثيرة أمثلة على العمل الجاري في بلدانها في إطار التنمية البشرية المستدامة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوجه وفد واحد بالنقد لما لاحظه من أن قضايا العناية بنوع الجنس تحديداً لا تمثل سوى جزء صغير فقط من إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجالات التنمية البشرية المستدامة، ودعا إلى سرعة العمل من أجل وضع عدد أكبر من برامج العناية بنوع الجنس تحديداً. وأعلن وفد آخر خشيته، عندما يتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء قدراته الموضوعية، من احتمال قيام ازدواج مع القدرات البحثية والتقنية القائمة لدى سواه من المؤسسات. من ذلك مثلاً البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي، والحراجة، وسياسات التنمية، فهي من المواضيع التي تغطيها وكالات أخرى.

الوثائق

١٤٣- أبدى كثير من المتكلمين ملاحظة مفادها أنه على الرغم من أن الوثائق جاءت شاملة ومستوفاة لشتى اشتراطات أصول الصياغة فإنه يتعذر استخلاص صورة شاملة منها عن بؤرة التركيز في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال عدد منهم إنه ينبغي أن يكون التقرير أدق تحليلاً وأكثر توجهاً إلى المشاكل. وينبغي للتقرير في رأي أحد الوفود أن يتكون أساساً من تحليلات موجزة للبيانات الإحصائية المتعلقة باتجاهات البرامج على المستوى القطري، خاصة من حيث علاقتها بقرارات المجلس التنفيذي. واقترح متكلم آخر أن يركز التقرير على الدروس المستفادة وتقييم الآثار بينما اقترح ثالث أن ينطوي على تحليل للميزة النسبية للنتائج مقارنة بالأهداف.

١٤٤- وأشار وفد إلى أن خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يمكن أن تتيح إطاراً جيداً لرصد الأنشطة التنظيمية والإبلاغ عنها، نظراً إلى أنها تعين أهدافاً محددة، ومجالات رئيسية للنتائج، ومؤشرات للأداء. وذكر وفد مراقب أن من الضروري إتاحة الوقت بغية تحليل الوثائق التي تُعمَّم في الغرفة وأنه سيعلق عليها في المستقبل. وأشار وفد آخر إلى أنه سبق لوفده أن اقترح شكلاً بديلاً للتقرير السنوي.

الموارد

١٤٥- علّق معظم الوفود على انخفاض الموارد الأساسية بالقيمة الحقيقية خلال عام ١٩٩٥ ودعوا إلى بذل قدر أكبر من الجهود لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر جاذبية في نظر المانحين. ولاحظ بعض المتكلمين أنه على الرغم من تكثيف عملية الاصلاح في ظل مبادرات التغيير، فإن الأموال الرئيسية اللازمة لترجمة هذه الاصلاحات إلى برامج ناجعة المفعول تتناقص. وأعرب عدد من الوفود عن خشيته من احتمال

انتهاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاعتماد بشدة على الموارد غير الأساسية التي لا توفر أساساً مناسباً لعمليات وكالة متعددة الأطراف. وفي هذا السياق، علّق عدد من الوفود على عدد الصناديق الاستئمانية التي أُنشئت منذ عام ١٩٩٥، واستفسروا عن التكاليف الإدارية، والآثار التنظيمية، والفعالية الكلية لهذه الترتيبات من زاوية التكاليف. واستفسر وفد عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضد وضع استراتيجية للتمويل الأساسي تضاهي الاستراتيجية غير الأساسية المذكورة في الوثيقة DP/1996/18. وأثار أيضاً مسألة تقاسم الأعباء. وأكدت وفود عديدة أنها ستُبقي مساهماتها الأساسية لعام ١٩٩٦ عند مستوى عام ١٩٩٥. ودعا أحد المتكلمين إلى إنشاء قوة عمل خاصة برئاسة مدير البرنامج لتناول مسألة حشد الموارد الأساسية.

١٤٦- وأعربت وفود عديدة من المجموعة الإقليمية الأفريقية عن خشيتها من أن يؤثر هبوط موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلباً على البرامج في منطقتها بالنظر إلى ما شوهد من صعوبة جذب مصادر تمويلية أخرى. وطلب متكلمون عديدون آخرون أن تكون أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أكثر كثافة وقابلية للتنبؤ بها.

١٤٧- واقترح أحد الوفود أن يدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو أكثر اقداماً في برامج كبيرة للتمويل المشترك مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لتمتين قاعدة أمواله المتواضعة، وخاصة في مجال العناصر المتصلة بمجال تنمية القدرات والمجالات الأخرى للتنمية البشرية المستدامة. وقال عدد من الوفود إنهم يتطلعون إلى تلقي نتائج تقييم التمويل المشترك التي أمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدراسته مؤخراً في دورة المجلس التنفيذي التي سوف تنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وطلب أحد الوفود، يؤيده في ذلك وفد آخر، إلى مدير البرنامج أن يقدّم، وفقاً للمقرر ٢٨/٩٥، معلومات عن تأثير نوعية الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعلاقة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛ واستعراض التكاليف، بما في ذلك تكاليف الموظفين، التي ينطوي عليها تقديم الدعم التشغيلي والإداري إلى الأنشطة غير الأساسية. وشدد وفد مراقب على الأداء الممتاز لمنطقة أمريكا اللاتينية في التمويل المشترك.

١٤٨- وذكر وفد مراقب أنه ينبغي، عند تخصيص الموارد، عدم الأخذ بفئات جديدة من البلدان بالنظر إلى أنه لا يوجد أساس قانوني لإعادة تصنيف ممكنة.

تعزيز المكاتب القطرية

١٤٩- أشار متكلمون كثيرون إلى ضرورة مواصلة تحسين الخدمات والدعم اللذين يقدمهما المقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المكاتب القطرية. وفي هذا الصدد ينبغي الانتهاء بسرعة من جهد إعادة تشكيل هيكل مكتب دعم السياسات والبرامج، وتوفير الارشادات السليمة تقنياً والمناسبة من حيث التوقيت للمكاتب القطرية، وإجراءات البرمجة المتسمة بالكفاءة، والتخلص من مستويات الإدارة المجزأة وما لا ضرورة له من طلبات المعلومات من جانب المقر. وقد رئي بصفة عامة أن تمكين المكاتب القطرية عن طريق تزويدها بالموارد البشرية والتقنية المناسبة، وبفرص التدريب والمعلومات والخبرة التقنية هو مفتاح تحسين الأداء على المستوى القطري.

١٥٠- وحث أحد الوفود على توجيه نفس العناية لتعزيز نقاط الوصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي لا يوجد للبرنامج مكاتب قطرية فيها. وطالب آخرون بتوفير قدر من المرونة أكبر للمكاتب القطرية عند تطبيق الإطار البرنامجي للتنمية البشرية المستدامة على الظروف والأحوال الوطنية.

التنسيق

١٥١- وعلّق متكلمون كثيرون على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم زيادة التنسيق في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في إطار استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتحسين دعمه لنظام المنسق المقيم. واتفق على أن إقامة تكامل في السياسات والتنفيذ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هو هدف مرغوب فيه وإن يكن طموحاً. ومن المهم أيضاً التنسيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأبدى عدة متكلمين في معرض الإشارة إلى حالات الطوارئ، ملاحظة مفادها ضرورة مواصلة تحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح وكفاءة أدائه من ناحية، والشيء نفسه بالنسبة لإدارة الشؤون الإنسانية ووكالات الإغاثة من الناحية الأخرى. وفي هذا الصدد، رحب أحد الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الشؤون الإنسانية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٦. وقد أعرب عدد من الوفود عن تقديره للملاحظات النيرة التي ضمنها مدير البرنامج بيانه الافتتاحي فيما يتصل بالجوانب الإنمائية لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الطوارئ.

١٥٢- بيد أن عدداً من الوفود قد رأى أنه من الضروري تحديد ما إذا كان نظام المنسق المقيم يعمل بكفاءة، وما هي العقبات التي تحول دون تحسين أدائه، وما هي أفضل طريقة لدفع المنسقين المقيمين هم أنفسهم إلى المشاركة على نحو أوفى في الجهود الرامية إلى تعزيز النظام. واستفسر أحد الوفود عن موعد إتاحة تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسق المقيم. وأعرب متكلم أو اثنان عن الأمل في ألا تفضي الجهود المبذولة للنهوض بترابط السياسات في مقر الأمم المتحدة إلى صرف العناية عن المسائل البرنامجية على المستوى القطري. واستفسر وفد عما إذا كان مدير البرنامج قد وجد صعوبة في الجمع بين دوره كرئيس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين مسؤوليات التنسيق التي أسندها إليه الأمين العام. وذكر آخرون أن التنسيق هو في نهاية الأمر من مسؤوليات الحكومات المتلقية وأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على تعزيز قدرة التنسيق الوطنية.

١٥٣- وأشار وفد إلى أهمية مذكرة الاستراتيجية القطرية وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اقناع عدد أكبر من البلدان بالأخذ بأداة التنسيق هذه. وأثنى عدد من المتكلمين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدور الذي يؤديه في توثيق المصالحة الوطنية وإعادة البناء في البلدان ذوات الأزمات. وأعرب آخرون عن دعمهم للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بتحقيق التناسق في المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

المساءلة

١٥٤- أكدت الوفود على أهمية مساندة الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز المساءلة الإدارية والمالية والفردية والفنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقالت إن هذه المنظمة قد قطعت أشواطاً هامة في هذا المجال. وأشارت إلى أن تحسن معدل الامتثال لمراجعة الحسابات والمذكور في الوثيقة DP/1996/18 جدير بالثناء هو والتدابير المتخذة مؤخراً لتدعيم المساءلة الفردية. ومن الناحية الأخرى، أبدى وفد أو اثنان ملاحظة، فيما يتعلق بالتقييم، مفادها أن من الواضح أن الفرع ذا الصلة بالموضوع من التقرير الأخير قد أُعدَّ قبل الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦ بالنظر إلى أنه لا يتناول قضايا الامتثال وتقييم أثر البرامج التي نوقشت في ذلك الاجتماع. وطلب أحد الوفود أن يجري في مزيد من البلدان اختبار عملية تقييم أثر البرامج وأدائها التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٥٥- وقالت عدة وفود إن لديها أسئلة حول الكيفية التي أُجريت بها عملية مراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيفية التي تُتاح بها نتائج هذه العمليات للمجلس التنفيذي. وطلب أحد المتكلمين إيضاحاً للحاجة إلى عمليات مراجعة حسابات خاصة والمذكورة في الوثيقة DP/1996/18.

١٥٦- وذكر أحد المتكلمين، في مقترح قرأه بالنيابة عن أحد عشر وفداً أخرى، أنه ينبغي للمجلس التنفيذي، في ضوء خلفية قوامها تقييدات الموارد ومن أجل زيادة الموارد المتاحة للبرامج إلى أقصى حد، أن يستخدم الفحص السنوي للميزانية لكي يقدر بدقة المجال المتاح لتحقيق مزيد من الوفورات. وثمة شرط مسبق للتقييم هو تلقي معلومات دقيقة تتصل بقطاعات التكلفة في المقر في نيويورك بما في ذلك، في جملة أمور، المصروفات المتعلقة بالموظفين والإيجارات والمصروفات الأخرى ذات الصلة. وطلب أن تتاح هذه المعلومات بطريقة شفافة وسهلة الاستعمال ومناسبة من حيث التوقيت من أجل تيسير إجراء مزيد من المناقشات في الدورة العادية الثالثة للمجلس لعام ١٩٩٦. وفي حين أبدى وفد آخر التأييد لهذا المقترح، فإنه شدد على الحاجة إلى الحفاظ على هيكل إدارة قوي في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إدارة التغيير

١٥٧- لاحظت وفود مع الاهتمام التدابير والآليات الجديدة التي أعلن عنها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتكثيف عملية التغيير في هذا البرنامج. فقد أبدت عدة وفود ملاحظة مفادها أن التعجيل بعملية الإصلاح مع العمل في الوقت نفسه على ضمان أن تظل العمليات اليومية سليمة لا تُمس هو أمر مرغوب فيه. وطلبت بعض الوفود مزيداً من المعلومات حول دور الخبراء الاستشاريين المعنيين بالعمليات الذين تعاقد معهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية المساعدة في إدارة التغيير. وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أنه ينبغي مواصلة إدارة عملية التغيير بشكل شفاف، على النحو الذي ظلت تتسم به حتى الآن.

المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

١٥٨- تكلم أحد الوفود باسم المجموعة الأفريقية فرحب بتفصيل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا. وأشار أيضاً إلى نجاح اجتماعات

المائدة المستديرة المتعلقة بعدة بلدان أفريقية أثناء عام ١٩٩٥ وأعرب عن الأمل في أن تؤدي الالتزامات إلى دفع المبالغ. وأشار متكلم آخر إلى المبادرة الخاصة فاستفسر عن مدى عمليات التشاور مع الحكومات قبل إطلاق هذه المبادرة وعما إذا كانت الموارد المطلوبة لتنفيذها قد كُفلت. ورد المدير المساعد ومدير المكتب الاقليمي لأفريقيا على تلك الأسئلة الأخرى المتعلقة بالمبادرة الخاصة وذلك في عرض خاص.

مسائل أخرى

١٥٩- أعاد عدد من الوفود تأكيد الأهمية التي تعلقها هذه الوفود على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعرضت إيضاحات للدور الذي تقوم به بلدانها في هذا الصدد. وأُعرب عن الأسف لإغفال الإشارة إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الوثيقة DP/1996/18. وذكر عدة متكلمين أيضاً أهمية التنفيذ الوطني في بلدانهم وطلب أحدهم أن يجري النظر في النهوض بعمليات تبادل الخبرة فيما بين وحدات التنفيذ الوطنية في البلدان المختلفة. وطلب أحد المتكلمين أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بشأن تقاسم المعلومات فيما بين المناطق.

١٦٠- وتتصل القضايا الأخرى التي أثارتها الوفود بالتوازن بين الجنسين في موظفي الفئة الفنية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛ واستخدام البرنامج للمعلومات المتاحة من هيئات البحوث التابعة للأمم المتحدة؛ والاهتمام بتلقي المنشورات ذات الصلة قبل أن تتلقاها وسائط الإعلام. وأبدى أحد الوفود ملاحظة مفادها أن بعض التقارير الحديثة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة قد تضمنت معلومات ذات صلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسأل عما هو شكل التعاون القائم بين مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي ووحدة التفتيش المشتركة.

١٦١- وطلب أحد الوفود أن يفتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتباً له في بلده.

الردود المقدمة من مدير البرنامج

١٦٢- قدم مدير البرنامج إجابات على الأسئلة المُثارة وطلبات معلومات أخرى في أوقات مختلفة أثناء المناقشة. ففيما يتعلق بمسألة الموارد، كرر القول بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر الأموال الأساسية هي حجر الأساس لعملياته. وأوضح أن البرنامج قد ظلت لديه دائماً استراتيجية لتعبئة الموارد الأساسية. أما السبب في ذكر استراتيجية التمويل بالموارد غير الأساسية في الوثيقة PD/1996/18 فهو أنها تمثل مبادرة جديدة استُحدثت في عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بتكاثر الصناديق الاستئمانية، ذكر أن البرنامج الإنمائي يُبقِي هذه المسألة قيد الاستعراض ويشجع أيضاً تقاسم التكلفة من جانب أطراف ثالثة كمكمِّل للصناديق الاستئمانية. وفيما يخص النُهج الأكثر إلحاحاً المتبعة مع المانحين الرئيسيين، تُظهر التجربة أن مدير البرنامج لا يستطيع أن يذهب إلا إلى هذا المدى في ذلك الاتجاه دون أن يسبب نفور مقدمي التبرعات. وهذا هو السبب في أنه الآن يقترح تشكيل شِراكة استراتيجية مع المجلس التنفيذي لبلوغ الرقم المستهدف وقدره ٣,٣ مليارات دولار. وأبدى ملاحظة مفادها أنه يوجد قصور في الصفقة التي عُقدت بشأن إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأبدى تعاطفه مع بلدان البرامج التي ترى أنها قد اعتمدت تغييرات رئيسية بلا طائل فيما يبدو.

١٦٣- وفيما يخص قضية الوثائق، قال إنه موافق على أنه يلزم تحسين نظام تقديم التقارير السنوية. وسلَّم بأن أحد الحلول يمكن أن يتمثل في دمج عمليات تقديم التقارير والتخطيط في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن الأساليب الأكثر موضوعية الجاري استحداثها لرصد الأداء في إطار خطة البرنامج للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يمكن أن تتيح انتاج تقارير ذات نوعية أعلى تُقدَّم إلى المجلس التنفيذي.

١٦٤- وفيما يتصل بتحقيق تركيز برنامجي أكبر، ذكَّر الأعضاء بأنه قد نقل آراءه بشأن هذا الموضوع في خطاب سابق له. ففي إطار مجال الأولوية الأول المتمثل في استئصال شأفة الفقر، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه الآن على (أ) وضع سياسات وطنية لمكافحة الفقر و(ب) النهوض بفرص توليد الدخل وأسباب كسب العيش القابلة للاستدامة للفقراء. وقال إنه يوافق على أن تحديد أهداف كمية لقياس استئصال الفقر هو أمر أساسي واستشهد بمبادرة اتخذتها في الآونة الأخيرة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ذلك المجال على أنها خطوة هامة إلى الأمام. وفيما يتعلق باهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحراجة والأمن الغذائي ومجالات تقنية أخرى، أوضح أنه لا يوجد ازدواج في الجهود بين البرنامج الإنمائي والوكالات التقنية والمنظمات الدولية الأخرى. ذلك أن البرنامج الإنمائي لا يسعى بحال من الأحوال إلى أن يكون رائداً في هذه الميادين التقنية؛ فهو يسعى فقط إلى أن ينمي من قدراته الذاتية ما هو ضروري للتمكن، بدرجة معينة من الكفاءة، من تقييم البرامج في المجالات التي يُطلب منه تمويلها.

١٦٥- وبخصوص التنسيق، وافق على أن الصورة الراهنة التي يعرضها نظام المنسقين المقيمين هي صورة مختلطة وأشار إلى أن قطاع التنسيق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتناول هذه المسألة. وشدد على أن الغرض من السعي إلى تحقيق الترابط في السياسات على المستوى العالمي هو على وجه الدقة تعزيز الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري والتي تنطوي على شركاء من منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بدوره كمنسق خاص، قال إنه لم يواجه أي صعوبة خاصة في الجمع بين هذه الوظيفة وبين مهامه كمدير للبرنامج. فبالنظر إلى أن البرنامج محوري لتنسيق أنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن الوظيفتين تساير كل منهما الأخرى بصورة طبيعية جداً.

١٦٦- وبخصوص مسائل أخرى، قدم مدير البرنامج إيضاحات بشأن تكاليف موظفي البرنامج بالنسبة إلى مجموع الدخل ودور لجنة إدارة البرامج والإشراف عليها ونظام مراجعة حسابات الإدارة الخاص بالبرنامج. ورداً على سؤال محدد حول التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستخدم هذه المنظمات في تنفيذ البرامج مباشرة كما سيساعدها على بناء قدراتها هي. وفيما يخص أعداد المشاريع في حافظة البرنامج في عام ١٩٩٥، ذكر أن هذه الأعداد قد ظلت تتدهور حتى عام ١٩٩٥ ولكنها ارتفعت في ذلك العام لأسباب يحاول البرنامج الآن أن يحددها. وأشار إلى عمليات مراجعة الحسابات الخاصة فشرح أنها مراجعات حسابات تذهب إلى أبعد من عمليات التفتيش التي يقوم بها البرنامج على أساس منتظم. بيد أنه أكد على أن إجراء عملية مراجعة حسابات خاصة لا يعني ضمناً في حد ذاته أنه توجد أي أسباب لقلق كبير. وفيما يتعلق بتقارير وحدة التفتيش المشتركة، أكد مدير البرنامج أن البرنامج قد استعرض التوصيات المعنية ووجدها مفيدة.

١٦٧- وبخصوص التوازن بين الجنسين في موظفي البرنامج، ذكر أن ٣٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية في عام ١٩٩٦ هم من النساء. والهدف المُبتغى هو تحقيق مساواة بين الجنسين في فترة السنوات الأربع إلى الخمس القادمة، كما لوحظ في المناقشة المتعلقة بالبند ٥ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ١١٤).

١٦٨- وأشار الأمين، في معرض رد له على استفسار بخصوص الإصدار المتأخر للمرفق الإحصائي للتقرير السنوي (DP/1996/18/Add.4) إلى أن المعلومات المدرجة في المرفق قد تم الحصول عليها من مصادر غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يكن في مقدورها اتاحة هذه المعلومات للبرنامج إلا بعد نهاية سنتها المالية. وقال إن الإضافة المتعلقة بالمعلومات الإحصائية لم تكن تتاح في الماضي إلا في شكل مؤقت في الدورة السنوية، وإن المجلس التنفيذي، في إطار جهوده الرامية إلى تبسيط أعماله، يُقدم الآن هذه المعلومات عن السنة المعنية في شكلها النهائي في أقرب فرصة ممكنة. وأوضح أن التأخير في تلقي المعلومات في البرنامج فيما يتعلق بالدورة السنوية لعام ١٩٩٦ قد ازداد حدة بفعل الموعد المبكر الذي عُقدت الدورة فيه.

١٦٩- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٥ (DP/1996/18 وAdd.1 وAdd.3 وAdd.4) واضعاً في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء مناقشة هذا البند كما تنعكس في التقرير المتعلق بالدورة.

باء - بيان المهمة

١٧٠- أعرب عدد غير صغير من الوفود عن التقدير لبيان المهمة المنقح الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن الموافقة عليه. وقال وفدان أو ثلاثة إن لديها بعض أوجه القلق المستمرة بشأن صيغة فقرات معينة. وقد اتُفق على عقد اجتماع غير رسمي فيما بين الوفود المهتمة بالأمر أثناء الدورة الراهنة من أجل محاولة تبديد أوجه القلق المتبقية هذه.

١٧١- وفيما يتعلق ببيان المهمة، وجه مدير البرنامج التماساً قوياً لتوخي أقصى قدر من الانضباط من جانب الوفود. وقال إن لدى مجلس الإدارة فرصاً عديدة لاستعراض مشروع البيان الذي يشكل وثيقة داخلية وليس مقصوداً به أن يكون وثيقة رسمية. وقد نُقح النص المعروض عليه في الدورة الراهنة تنقيحاً مستفيضاً لكي توضع في الحسبان التعليقات القيّمة المقدمة من شتى الأعضاء. وأوضح أن النص الحالي هو، كما قال في خطابه الافتتاحي، يعكس توافقاً قوياً في الآراء داخل المنظمة، ويتفق تماماً مع الإطار التشريعي المقدم من المجلس ذاته ولا يتجاوز بحال من الأحوال ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المهم أن يوافق مجلس الإدارة على البيان بأسرع ما يمكن لكي يمكن تقديمه إلى موظفي البرنامج ليكون دليلاً ومصدر إلهام لهم.

١٧٢- تم عقب الاجتماع غير الرسمي تعميم بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على المجلس التنفيذي للحصول على موافقته.

١٧٣- ولاحظ ممثل أحد الوفود أنه قد طُلب إليه الموافقة على نص عُرض باللغة الانكليزية فقط وذلك على الرغم من أن وفده ناطق باللغة الاسبانية. واتُفق، بالنظر إلى التفاهم المتوصل إليه أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في وقت سابق من العام بشأن بيان المهمة والمناقشات التي جرت أثناء الدورة

الحالية، على أن تتشاور الأمانة مع ممثلي الوفود المهتمة بالأمر في نيويورك قبل إصدار بيان المهمة باللغات المختلفة.

١٧٤- وذكر أحد الوفود أنه لم يجد في النص إجابة على تحفظاته بشأن الفقرة ٤، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام عبارة "الإدارة الصالحة"، وقال إنه كان يفضل الاستعاضة عنها بعبارة "الإدارة الشفافة والقابلة للمساءلة". وأضاف أن وفده قد وجد، علاوة على ذلك، أن الوقت المتاح لإجراء المشاورات والمناقشات بشأن البند غير كاف. وأيد وفد مراقب هذا الرأي.

١٧٥- وذكرت ممثلة أحد الوفود، متكلمةً بصفتها منسقة المجموعة الآسيوية، أنها كانت تأمل حقاً في أن يتاح مزيد من الوقت لاتمام المشاورات في المجموعة. وقد أُحرز تقدم في التفاوض على صيغة يمكن أن تكون مقبولة عموماً بالنسبة إلى جميع الأعضاء؛ وأعربت الممثلة عن أسفها، بناء عليه، لعدم توفر مزيد من الوقت لتحقيق اهتمامات جميع الدول الأعضاء في المجموعة.

١٧٦- وذكر نائب الرئيس، الذي ترأس هذا الاجتماع، أنه سعى للتعجيل بمناقشة هذا البند، آخذاً في الاعتبار كافة الآراء التي جرى الإعراب عنها في الدورات السابقة وبصورة غير رسمية بشأن بيان مهمة البرنامج الانمائي.

١٧٧- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٩/٩٦- بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي

إن المجلس التنفيذي،

يقر بيان المهمة الملحق كمرفق لهذا المقرر، آخذاً في الاعتبار المناقشات التي جرت أثناء الدورة السنوية التي عقدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ على النحو المبين في التقرير بخصوص البند ٧ من جدول أعمال الدورة.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

مرفق

بيان المهمة

نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا

... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا

... أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها،

قد قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض ...

من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة

إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي جزء من الأمم المتحدة وهو يؤيد الرؤية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. كذلك فإنه يسلم بالمبدأ القائل بأن التنمية لا يمكن فصلها عن عملية إحلال السلم وأمن الإنسانية وأنه يجب أن تكون الأمم المتحدة قوة قوية من أجل التنمية والسلم على السواء.

وتتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في معاونة البلدان في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمساعدتها على بناء قدرتها على وضع وتنفيذ برامج تنمية في مجالات استئصال شأفة الفقر وايجاد فرص عمل وأسباب لكسب العيش يمكن أن تدوم، وتمكين المرأة وحماية وتجديد البيئة، مع إيلاء الأولوية لاستئصال شأفة الفقر.

وكذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مساعدة أسرة الأمم المتحدة كي تصبح قوة موحدة وقوية تدعم التنمية البشرية المستدامة، وهو يعمل أيضاً على تدعيم التعاون الدولي لأجل التنمية البشرية المستدامة.

ويساعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بناء على طلب الحكومات ودعماً لمجالات تركيزه، على بناء القدرة على تحقيق الإدارة الصالحة، والمشاركة الشعبية، وتنمية القطاعين الخاص والعام، وتحقيق النمو مع الانصاف، وذلك بالتشديد على أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي الصالح الوحيد للبرامج الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ويؤدي الممثلون المقيمون للبرنامج الانمائي دور المنسقين المقيمين عادة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فيدعمون، بناء على طلب الحكومات، عملية تنسيق المساعدة الانمائية والإنسانية. وكذلك يساعد المنسقون المقيمون على تنسيق كامل الموارد الفكرية والتقنية لدى منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية الوطنية.

ويسعى برنامج الأمم المتحدة الانمائي جاهداً ليكون شريكاً فعالاً في مجال التنمية لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، وهو يعمل على دعم سبل العيش بينما تسعى الوكالات إلى دعم أسباب الحياة. ويعمل البرنامج الانمائي على مساعدة البلدان على التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث المعقدة والحيلولة دون حصولها وعلى إدارتها.

ويستفيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من الخبرة الفنية المستمدة من جميع أرجاء العالم، بما في ذلك تلك المستمدة من البلدان النامية، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد الأبحاث.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي التعاون بين الجنوب والجنوب بالتشجيع على تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية تشجيعاً نشطاً.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في إطار مجالات تركيزه، نقل التكنولوجيا وتكييفها وإمكانية الحصول على أكثر أنواعها فعالية.

ويحصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تبرعات من كل بلد في العالم تقريباً. وهو يسعى إلى ضمان تدفق الموارد لدعم برامجه تدفقاً يمكن التنبؤ به. ويقدّم البرنامج أموالاً في شكل منح بتطبيق معايير تقوم على العالمية تحابي بقوة البلدان ذات الدخل المنخفض ولا سيما أقل البلدان نمواً.

وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي محايد سياسياً وهو غير متحيز في تعاونه. ويسعى البرنامج إلى تصريف أعماله بأسلوب شفاف يتسم بالمساءلة أمام جميع الجهات المهتمة به.

وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ملتزم بعملية التقييم والإصلاح الذاتيين المستمرين. وهو يهدف إلى تحسين كفاءته وفعاليته وإلى مساعدة منظومة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة أكبر لصالح شعوب وبلدان العالم.

وسيستمر برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تدعيم إطار التعاون الانمائي الدولي يستجيب للظروف العالمية والاقليمية والوطنية المتغيرة.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

١٧٨- عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الاقليمي لأفريقيا تقرير المدير عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (DP/1996/20). وأشارت إجمالاً إلى العناصر الرئيسية للدعم الذي يقدمه البرنامج الانمائي، على النحو الوارد في التقرير، إلى أنشطة برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، بما في ذلك الدعم المقدم للجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية، ومن أجل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ولبناء القدرات والتخطيط الاستراتيجي، ولتنمية القطاع الخاص، ولأجل فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية، ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، ولمتابعة أعمال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي

بجهوده في ضمان أن ينفَّذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات تنفيذاً فعالاً وأن يجري الإبقاء على الانتعاش الاقتصادي الأفريقي والتنمية الأفريقية كأولوية عليا للأمم المتحدة. وستعطي المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة زخماً جديداً لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وقد ضُمِّنت الوثيقة DP/1996/20 تفاصيل دور البرنامج الانمائي في المبادرة الخاصة. وسيساعد البرنامج الانمائي على رصد تنفيذ المبادرة الخاصة ويقدّم تقاريره إلى لجنة التنسيق الإدارية بفضل دور المدير بوصفه رئيساً مشاركاً للفريق التوجيهي. وستكون للبرنامج الانمائي المسؤولية الرئيسية عن الجزء المتعلق بالإدارة الصالحة.

١٧٩- وقال أحد الوفود إن حكومته ستدعم المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا وأنها تلتمس لهذا الغرض تعاون الممثلين المقيمين وإرشادهم. وأشار المتكلم إلى أن حكومته ما زالت لا تستطيع الإعلان عن مبلغ محدد بالضبط ولكنه يرى أن أولويات المبادرة الخاصة تتمشى وأولويات حكومته. وأضاف أن حكومته سبق أن قدمت مساهمات مالية إلى الصناديق الاستئمانية المنشأة لدعم تدابير بناء الثقة في أفريقيا وكذلك لدعم صندوق منظمة الوحدة الأفريقية. وسيرحَّب أكبر الترحيب بالمبادرات الاقليمية التي تأتي من أفريقيا والمتعلقة بمنع المنازعات وبناء الثقة. وذكر المتكلم أنه يلزم اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالمبادرة الخاصة وأعرب عن أمله في أن يجري التنسيق بين الإجراءات التي يتخذها البرنامج الانمائي وإجراءات المنظمات الأخرى. وأضاف أن وفده يتوق أيضاً إلى إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المبادرة الخاصة، وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه ستُعقد في تموز/يوليه ١٩٩٦ حلقة عمل اقليمية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الأفريقية والآسيوية. وأعلن أيضاً عن عقد مؤتمر ثان بشأن التنمية الأفريقية في مدينة طوكيو في عام ١٩٩٨، وهو ما ينطوي على اجتماع تحضيري سيُعقد في عام ١٩٩٧. وستعقد في طوكيو في آب/أغسطس ١٩٩٦ حلقة دراسية تحضيرية لإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، تشترك فيها البلدان الأفريقية والآسيوية، والمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات التعاون الانمائي بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٨٠- وبينما أشارت عدة وفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات لم يسفر عن نتائج يُعتد بها حتى يومنا هذا، أعرب كثير من المتكلمين عن شكرهم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لما بذله من جهود لتنفيذ الأنشطة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وطُلِب إلى البرنامج الانمائي أن يواصل مساعدة هيئات الأمم المتحدة المعنية بدعم برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وناشد أحد الوفود البرنامج الانمائي أن يساعد على جمع أموال إضافية لصالح بلده. وأكد متكلمان على ضرورة الحد من تدفقات الأسلحة إلى أفريقيا.

١٨١- وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ما لخفض عدد الموظفين في المكتب الاقليمي لأفريقيا من أثر في قدرة البرنامج الانمائي على الوفاء بالتزاماته تجاه برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

١٨٢- وأكدت عدة وفود على أن المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا ليس بديلاً عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، بل هي بالأحرى امتداد له يتطلب من كافة الشركاء المعنيين اتخاذ الإجراءات المتلزم بها. وقد شُجِّع التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمات الأمم المتحدة ورُحِّب به. بيد أن حالة تعبئة الموارد يجب توضيحها بشكل أفضل. وقد طلبت بعض الوفود معلومات إضافية بشأن

دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المبادرة الخاصة والأدوار المحتملة للجهات المانحة. وقيل إنه سيجري الترحيب بكل دور منسـَّق لكل من المانحين والمستفيدين.

١٨٣- وأشار ممثل وحدة التفتيش المشتركة إلى نتائج دراسة أجرتها الوحدة مؤخراً بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وهي نتائج ستـُبلـَّغ بها لجنة تنسيق البرامج. وأعربت مديرة البرنامج المساعدة عن شكرها لحكومة النرويج لما قدمته من دعم لأعمال برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال الإدارة الصالحة في أفريقيا وأعربت عن تقديرها لحكومة اليابان لما قدمته من مساهمات لموضوع التعاون بين آسيا وأفريقيا في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورداً على الأسئلة المطروحة، ذكرت ان إجراء المشاورات على الصعيد القطري، مع وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ومع مؤسسات بريتون وودز، سيساعد على تحديد الأعمال الخاصة بالمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا وتحديد الوسائل الملائمة لتعبئة الموارد تحديداً أفضل. وأوضحت أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيعملان معا على رصد التقدم المحرز في ميدان المبادرة الخاصة. وقالت الإدارة الصالحة هي مبادرة رئيسية. وأعربت عن دعمها للمقترح الذي قدمته وحدة التفتيش المشتركة بضرورة أن يكون للجنة الاقتصادية لأفريقيا دور أكبر من أجل تعزيز برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

١٨٤- وأبلغت أيضاً المجلس التنفيذي بأن محافل القطاع الخاص التي عـُقدت بالاقتران مع اجتماعات المائدة المستديرة المتعلقة بأنغولا وناميبيا قد نجحت في اجتذاب الاستثمارات الخاصة. وقالت إن هذه الصيغة ستـُستخدم في اجتماعات المائدة المستديرة المقبلة التي يحتمل أن تشترك فيها المنظمات غير الحكومية أيضاً.

١٨٥- وفيما يتعلق بالمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا، ذكرت أن هذه المبادرة قد أسهمت في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات بمحتوى برنامجي، عن طريق نواتج يمكن قياسها وتحديدها. وقالت إن أهداف المبادرة الخاصة تتماشى وأولويات أفريقيا وأنها ترتبط بالتنمية البشرية المستدامة.

١٨٦- وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (DP/1996/20).

ثامنا- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

ألف- تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف

١٨٧- عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج المذكرة المقدمة من مدير البرنامج عن تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف (DP/1996/21)، التي توضح كيفية تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وأعرب عن ارتياح كبير للحوار البناء جدا الجاري حتى الآن مع أعضاء المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالبند.

١٨٨- وعرض مدير البرنامج المساعد، في بيانه، بعض المجالات الرئيسية التي تمثل فيها الترتيبات الجديدة تغييرات بالقياس إلى الماضي: فالنظام يتيح مرونة أكثر، وتركيزاً أكبر على نوعية البرامج؛ ويقوم على الأداء ويسند سلطة أكبر إلى المستوى القطري. ويجري تنقيح القواعد المتعلقة بالتنفيذ الوطني، والنهج البرنامجي والتمويل المشترك في سياق تطوير ترتيبات البرمجة الجديدة. ومن الخطوات الأخرى التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقديم الارشاد التقني إلى المكاتب القطرية بشأن المجالات الموضوعية الرئيسية؛ وتعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة؛ وتوجيه شبكات الموارد إلى المجالات الموضوعية للتنمية البشرية المستدامة. ومن شأن تعديل شكل التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي عن استعراض الأنشطة القطرية أن يوفر تفاصيل عن الأنشطة البرنامجية المحددة وتحليلاً للأثر الشامل لتدخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في التنمية في البلدان المعنية.

١٨٩- وأبدى مدير البرنامج المساعد تعليقات محددة على ثلاث فئات من فئات تخصيص الموارد: البرامج الاقليمية، والبلدان ذات الحالات الانمائية الخاصة، والموارد اللازمة لدعم المنسقين المقيمين.

١٩٠- وتم توزيع دليل برمجة موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي (الجزء الثاني) على المجلس التنفيذي.

المناقشة

١٩١- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثنى العديد من المتكلمين على بيان مدير البرنامج المساعد لتوضيحه المسائل المثارة سابقا. وتم تأكيد الحاجة إلى إدارة الصناديق الانمائية إدارة فعالة وكفؤة. ودعا أحد المتكلمين جميع المانحين إلى زيادة مساعدتهم الانمائية الرسمية زيادة ملموسة في المستقبل. ويجب استخدام الموارد التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي كحفاز يشجع المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين على المساهمة في برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وعلى ضوء ذلك، ينبغي للمبادئ التوجيهية أن تتضمن مزيدا من المعلومات عن الاستراتيجية والتدابير الملموسة التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البرمجة القطرية.

البرمجة على الصعيد القطري (البندان ١-١-١ و١-١-٢)

١٩٢- أكد العديد من الوفود على الدور المركزي للحكومات الوطنية في تصميم البرامج والموافقة عليها في بلدانها. والمبادئ التوجيهية المستكملة هي خطوة ايجابية في سبيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي

لترتيبات البرمجة الخلف، كما أن المرونة في تطبيقها على الحالات القطرية المختلفة جديرة بالترحيب. وطلب أحد الوفود مزيدا من الوقت لدراسة المبادئ التوجيهية قبل تأييدها، واقترح أن يكون اطار التعاون القطري بوصفه خطة وطنية متجليا على نحو أفضل في المبادئ التوجيهية. وقال وفد مراقب إنه لاحظ وجود تعقيد متزايد في عملية البرمجة لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التي تتسم بوثائق البرامج الجديدة، والهيئات الاشرافية الناشئة والعديد من حالات التقييم في سياق تناقص تخصيص الموارد.

١٩٣- والتمس بعض المتكلمين ايضاحا لدور المذكرة الاستشارية في عملية البرمجة وأعربوا عن قلق إزاء امكانية التقليل من سلطة الحكومات الوطنية. وذكر متكلم آخر أن المشاورات المشار إليها في الفقرة ٥(ب) من الوثيقة DP/1996/21 لم يسبق الاتفاق عليها وأن الاجراءات المذكورة في الفقرة ٥ (ج) التي دعيت فيها منظمات شتى إلى لجان تقدير البرامج المحلية لاستعراض اطار التعاون القطري، لا يمكن قبولها. وأشار أحد المتكلمين إلى أن بإمكان الحكومات المضي في إعداد البرامج القطرية وتحديد الاحتياجات والأولويات حتى قبل الفراغ من المذكرة الاستشارية. وأيدت وفود أخرى مشاركة المجتمع المدني في إعداد المذكرة الاستشارية وشجعت برنامج الأمم المتحدة الانمائي على إشراك تلك المنظمات قدر الامكان. بيد أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التحلي بحياد صارم في اختيار المنظمات المدنية المناسبة التي سيتشاور معها. ورحبت بعض الوفود أيضا بمشاركة المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين في اللجنة الاستشارية البرنامجية المحلية، بينما طلبت وفود أخرى إيضاحا لدور اللجنة. وذكر أحد الوفود أنه لن يكون بإمكان حكومته إشراك المانحين المتعددي الأطراف أو الثنائيين الآخرين في إعداد واستعراض إطار التعاون القطري. وأكد أيضا الحاجة إلى الموافقة المسبَّقة للحكومات قبل تشكيل اللجان الاستشارية البرنامجية المحلية، التي ينبغي أن تتألف أساسا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وموظفي الحكومة المضيفة.

١٩٤- وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، أكد أحد الوفود الحاجة إلى استخدام النتائج بطريقة منتجة وأعرب عن أمله في أن تتسم التقارير بالنقد والتحليل. وأيد عدد من الوفود اصدار تقارير استعراضية عن بلد معين ما إلى المدير التنفيذي كل أربع سنوات لا على أساس كل سنتين كما هو متوخى في التقرير، بينما حبذ أحد الوفود استعراضات أكثر تواترا. وطُرح سؤال حول ما إذا كان ينبغي أن تتسم التقارير بطابع موحد. وذكر وفد مراقب أن رصد نظام التقييم لتخصيص موارد اضافية رصد مسرف وأنه ينبغي إعادة النظر في المبادئ التوجيهية والاجراءات المتصلة بتخصيص الموارد بغية إلغاء الهيئات والاجراءات التي لا حاجة لها.

١٩٥- وتساءل أحد الوفود ما إذا كان تخصيص نسبة ٦٠ في المائة من أساس الموارد التي تخصص مباشرة للبلدان من الموارد الأساسية سيظل يسمح بمرونة الصندوق الأساسي.

البرمجة الاقليمية (البند ١-٢)

١٩٦- طلبت بعض الوفود مزيدا من الايضاح عن دور اللجان الاقتصادية الاقليمية وكذلك عن إطار التعاون الاقليمي المشار إليه في الوثيقة DP/1996/21. وينبغي تفادي استعمال كلمة "استراتيجية". ولوحظ أنه يجب إحكام تركيز البرنامج الإقليمي كي ينصبَّ على الأنشطة التي تجري بمزيد من الفعالية على الصعيد الاقليمي، مثل تلك الجارية في البيئة وفيروس نقص المناعة البشري/الايدز. وطرح أحد الوفود سؤالا هو كيف يمكن إدماج البُعد الاقليمي في مذكرات الاستراتيجيات الاقليمية إذ إن المذكرات ليست عالمية.

البرمجة في البلدان التي تمر بحالات انمائية استثنائية (البند ١-١-٣)

١٩٧- علـّقت الوفود تعليقا ايجابيا على المبادئ التوجيهية الموضوعة لاستخدام البند ١-١-٣. ورحـّب أحد الوفود، نيابة عن الآخرين، بالمبادرة إلى وضع المبادئ التوجيهية، وقال إن من المفيد أن يزيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من ايضاح نطاق الترتيبات الجديدة والتركيز الوارد على الوقاية والاصلاح بالقياس إلى أنشطة الإغاثة. وأشار الوفد إلى الأهمية المعلقة على متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية، وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشة المبادئ التوجيهية المقترحة الجديدة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمنشأة بهذا القرار، وخاصة الاقتراح الداعي إلى وضع أُطر استراتيجية مشتركة للارشاد في تخصيص الموارد. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بعدئذ أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج المناقشات في سياق متابعة قرار المجلس. وبوجه خاص، يتعين ايضاح الاقتراح المتصل بتخصيص الموارد إذ إنه يتعلق بآليات التمويل القائمة، بما في ذلك عمليات النداءات الموحدة. واقترح أيضا أن تجري بين الوكالات مناقشة اقتراح برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتعزيز الوظيفة التنسيقية استجابة للأزمات المفاجئة. وإن التوسع في الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وطرح اقتراحات وخيارات بشأن دوره المحدد ومسؤولياته التشغيلية في حالات الطوارئ سيكون أمرا جديرا بالترحيب. وأكدت بعض الوفود على ضرورة تركيز برنامج الأمم المتحدة الانمائي على بعده الانمائي في حالات الطوارئ. وهذا يعني التركيز على الوقاية والتأهب للطوارئ كجزء منتظم من خطة التنمية وتعزيز الاستقرار والاستدامة في حالة ما بعد الطوارئ. واستجابة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في حالات الطوارئ هي جزء من إطار أوسع لنهج متكامل إزاء إدارة الأزمات. ولبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، من خلال دوره المركزي في التنمية ونظام المنسقين المقيمين، دور رئيسي يلعبه في الجمع بين فعاليات مختلفة. وبالنسبة لمدفوعات الأموال بموجب البند ١-١-٣، يتعين على برنامج الأمم المتحدة الانمائي النظر في دور الفعاليات المختلفة، بما في ذلك دوره هو ذاته، وتقييم الفعالية التي لديها أفضل قدرة على تنفيذ الأنشطة اللازمة.

١٩٨- وإن الانتفاع بالخبرة والعبر المكتسبة في وضع المبادئ التوجيهية أمر جدير بالترحيب. وينبغي تشجيع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على العمل عن كثب مع الفعاليات الأخرى ذات الصلة، مثل البنك الدولي بشأن الاصلاح بعد حالات الطوارئ، أو مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخطيط للطوارئ استجابة لحالات الأزمات التي لم يبت فيها. ويؤدي الممثل المقيم دورا هاما في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة. وجرى الاعراب عن التأييد للسلطة الممنوحة لتخصيص ما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لدعم أنشطة الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ من جانب المنسق المقيم.

١٩٩- ورحب مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في جنيف، نيابة عن وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية، بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تلبية حاجات البلدان التي تمر بحالات انمائية استثنائية على النحو المعروض في الوثيقة DP/1996/21. فهي مبادرة هامة وضرورية تقوم على الخبرة وتسلم بأنه يتعين توجيه الانتباه إلى الاصلاح والتنمية خلال فترات الأزمات الإنسانية. وذكر أن وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية يقوم أيضا بدور منسق إغاثة الطوارئ، تساعده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولاحظ أن هذه اللجنة غير مذكورة في المبادئ التوجيهية. وأشار إلى الفقرة ٩(أ)، فذكر أن الأُطر الاستراتيجية، حسب افتراضه هو، تشمل برامج الإغاثة والانتعاش على السواء. وفي هذا الصدد، اقترح مناقشة المبادرة المتصلة بالاطار الاستراتيجي مع أعضاء اللجنة المذكورة لضمان وجود تعريف مناسب في

أدوار ومسؤوليات الشركاء الإنسانيين والانمائيين. ومن المهم أيضا ضمان التمييز المفيد واللازم بين أنشطة الإغاثة والتنمية بغية استخدام مختلف آليات تعبئة الموارد بأنسب وأكفأ طريقة. وأكد كذلك على ضرورة توخي جميع الأطراف المعنيين الايضاح بشأن مسؤولياتهم ومناحي المساءلة عن تلك الأعمال.

الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة (البند ١-٣)

٢٠٠- طُرحت أسئلة حول محتويات البرنامج العالمي. وأشار أحد الوفود إلى مكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة كمجال يمكن شموله بالبرامج العالمية.

دعم نظام المنسقين المقيمين (البند ٣-١)

٢٠١- أثير استفسار بشأن تمويل أنشطة الإعلام على الصعيد القطري في سياق نظام المنسقين المقيمين. وأعلن أحد الوفود تبرعا بمبلغ ٣ ملايين فرنك سويسري دعما لوظيفة المنسقين المقيمين.

ردود الأمانة

٢٠٢- رحب مدير البرنامج المساعد بالاقتراحات الداعية إلى إجراء تحسينات في المبادئ التوجيهية لتنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة ورد على الأسئلة التي طرحتها الوفود. وأكد أهمية دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمجالات ذات الأولوية التي يتمتع فيها هذا البرنامج بميزة نسبية. وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يتقبل فكرة تقديم التقارير كل أربع سنوات عن الاستعراضات القطرية. وأكد أن الحوار المتوخى فيما يتعلق بإعداد المذكرات الاستشارية وبلجان تقدير البرامج المحلية، سيجري بمعرفة السلطات الوطنية التامة. وتؤدي المذكرة، وهي وثيقة داخلية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، دوراً هاماً جداً في عملية البرمجة من خلال ضمان المحافظة على الاتساق داخل البرنامج الانمائي والاستفادة من الخبرة المكتسبة والمعرفة المتاحة داخل البرنامج الانمائي استفادة كاملة. وعليه، لا تحاول المذكرة التقليل من إطار التعاون القطري والملكية الوطنية. وأوضح أن المبادئ التوجيهية لا تتطلب موافقة المجلس التنفيذي إذ إنها تشكل جزءاً من الإجراءات الداخلية للبرنامج الانمائي. بيد أن المبادئ التوجيهية، بوصفها "وثيقة حيَّة"، ستُصقل عبر الزمن، وبالتالي فإن تعليقات المجلس على المبادئ التوجيهية هي ذات قيمة كبيرة.

٢٠٣- وفيما يتعلق باللجان الاقتصادية الاقليمية، ذكر أن لديها ولاية لتقديم خدمات استشارية إلى أعضاء المنطقة. ولا يعمل المستشارون العاديون والمستشارون الموظفون توظيفاً خاصاً إلا بناء على طلب بلد ذي برنامج. ويُلتمس حوار بناء مع اللجان الاقليمية ودورها الهام في هذا المجال. ونهج الإطار الاقليمي هو أداة مفيدة بالنسبة إلى قضايا قطاعية معينة، ولكنه لا يمثل استراتيجية اقليمية للتنمية. وتركز المكاتب الاقليمية في البرنامج الانمائي على مشاريع المقترحات البرنامجية ثم تناقشها مع الشركاء في المنطقة. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي، يخطط البرنامج الانمائي لتقديم إطار إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وسيجري النظر في مشكلة المخدرات غير المشروعة في التحضيرات للإطار العالمي.

٢٠٤- وأكد مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة لمكتب الدعم والخدمات بالأمم المتحدة على الدور الانمائي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مشدداً على أنه ليس منظمة إغاثة. وفضلاً عن ذلك، فإن الدور

الرئيسي للبرنامج الانمائي في التنسيق هو المساهمة في وضع نهج شمولي إزاء احتياجات البلدان التي تواجه أزمة وضمان التصدي للاحتياجات الانمائية كاستجابة متكاملة. وأشار إلى المناقشات المعقودة مع المنسقين المقيمين، وإدارة الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في صياغة المبادئ التوجيهية، وأكد التزام البرنامج الانمائي بإجراء مزيد من المناقشات والايضاحات داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وخاصة حول الجوانب المتصلة بالتنسيق وتطوير إطار استراتيجي، بما في ذلك علاقته بآليات التمويل القائمة. ولاحظ أنه لئن كانت المبادئ التوجيهية لا تذكر هذه اللجنة بالتحديد، فإنها تشير إلى المشاركة الوثيقة لفريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، اللذين يعملان كامتداد تشغيلي للجنة المذكورة على الصعيد القطري. ورداً على سؤال حول دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في استعادة الهياكل الأساسية، ذكر أن البرنامج الانمائي لا يعتزم أن يكون هناك ازدواج بين دوره ودور المؤسسات المالية الدولية، وهو لا يتوقع استخدام الموارد الأساسية لتقديم مساعدة رأسمالية للتعمير. بل يركز البرنامج الانمائي أساساً على توفير دراسات تقييمة وسابقة للاستثمار. وسيحافظ البرنامج الانمائي، في المساعدة على تزويد أنشطة الإصلاح ذات الصلة بموارد مشتركة التمويل، على دوره الراسخ في الاضطلاع بمشاريع صغيرة وإعادة إنشاء الهياكل الأساسية لدعم نقل السلع، فضلاً عن الخدمات المتعلقة بالمياه، والمرافق الصحية والكهرباء، وذلك أساساً لتيسير إعادة توطين السكان المهجرين ودعم النشاط الاقتصادي المنتج.

خلاصة

٢٠٥- شكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على تعليقاته وأكد له أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيتعاون مع شركائه، وخاصة بشأن البند ١-١-٣. ولا بد من رسم مناحي المسؤولية بوضوح لضمان الرابطة بين الإغاثة والتنمية. وفيما يتعلق بتنفيذ ترتيبات البرمجة فإن منحى المساءلة يعود إليه هو ثم إلى المجلس التنفيذي.

٢٠٦- وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأنه نشأت تفاوتات صغيرة في تطبيق منهجية تخصيص الموارد المعتمدة في المقرر ٢٣/٩٥. والبرنامج الانمائي يقوم حالياً بالتعديلات اللازمة، وإن تكن طفيفة جداً، ويقيّد ذلك على الاحتياطي غير المخصص، الذي أنشئ لهذا الغرض. أما المخصصات من الموارد للبلدان الأخرى فتظل كما هي. وأبلغ المجلس أيضاً بأن توزيع الموارد الاقليمية (تحت البند ١-٢) على المناطق المفردة سيستند أساساً إلى النسب المئوية المعنية من الهدف القطري لتخصيص الموارد من الموارد الأساسية، بل سيراعي أيضاً عدد البلدان في كل منطقة لأن ذلك ضروري لسلامة البرامج الاقليمية.

٢٠٧- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمذكرة مدير البرنامج عن المسائل المتصلة بدورات البرمجة (DP/1996/21) والتعليقات المُبداة عليها.

باء- طلب من حكومة ناميبيا

٢٠٨- عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الاقليمي لأفريقيا مذكرة مدير البرنامج بشأن الطلب المقدم من حكومة ناميبيا لمنحها مركزاً خاصاً معادلاً لمركز أقل البلدان نمواً (DP/1996/24 وAdd.1). ولاحظت أنه في حين أن الناتج القومي الاجمالي للفرد الواحد في ناميبيا هو أعلى من العتبة المحددة لأقل البلدان نمواً، فإن مستوى الدخل لأغلبية السكان في ناميبيا مماثل لدخل الأشخاص الذين يعيشون في أقل البلدان نموا. وذكرت أن الفقر قضية رئيسية، وأن هذا عامل يسعى البرنامج الانمائي إلى معالجته. وطُلب إلى المجلس التنفيذي، بناء على طلب الحكومة كما ورد هو مشروح في الوثيقة، أن يمنح ناميبيا مركزاً خاصاً معادلاً لمركز أقل البلدان نموا فيما يتعلق بدورة البرمجة المقبلة.

٢٠٩- وأعرب أحد الوفود، نيابة عن وفود كثيرة وبدعم من عدة وفود، عن موافقته على طلب حكومة ناميبيا. وذكر أحد الوفود، وهو يمتدح التقدم المحرز في ناميبيا وينوه بتعاون حكومته مع ناميبيا، أنه لا يؤيد هذا الطلب نظراً إلى أن الدخل القومي الاجمالي للفرد الواحد في ناميبيا هو أعلى بكثير من مثيله لأقل البلدان نمواً، وأنه ينبغي عدم الاستمرار في منح ناميبيا مركزاً خاصاً. ولكن الوفد المذكور قال إنه لن يعارض توافق آراء لصالح منح المركز الخاص، ولا يعارض مشروع المقرر الذي عُمّم بشأن هذه المسألة.

٢١٠- وأعرب ممثل ناميبيا عن تقديره للدعم الذي تلقته حكومته في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٤٦، الذي طلبت الجمعية العامة فيه إلى الدول وإلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى أن تولي اهتماماً خاصاً لإمداد ناميبيا ... بمساعدة خاصة تماثل في نطاقها المساعدة المقدمة إلى أي بلد من أقل البلدان نمواً. وذكر الممثل أنه ينبغي النظر إلى هذا الطلب في ضوء الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة في ناميبيا وهي الحالة الملخصة في الوثيقة DP/1996/24/Add.1. وأضاف أن السلم والاستقرار السياسي قد يصبحا مهددين في ناميبيا إن لم يجر التصدي للقيود الاجتماعية - الاقتصادية.

٢١١- وافق المجلس التنفيذ على المقرر التالي:

٣٠/٩٦- ناميبيا: مركز خاص معادل لمركز أقل البلدان نمواً

إن المجلس التنفيذي،

١- يحيط علماً بمذكرة مدير البرنامج (DP/1996/24 وAdd.1)؛

٢- يسلم بأوجه التماثل الموجودة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً؛

٣- يقرر منح ناميبيا مركزاً خاصاً معادلاً لمركز أقل البلدان نمواً وذلك خلال السنوات الثلاث القادمة ابتداء من عام ١٩٩٧.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

تاسعا - تكاليف دعم الوكالات

٢١٢- عرض المدير المعاون هذا البند مشيراً إلى أن الموضوع قد نُوقش من قبل في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ وفي المشاورات غير الرسمية التي جرت في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وعقب هذه المشاورات، أُعدت ورقة غرفة اجتماعات (DP/1996/CRP.10، متاحة بالإسبانية والانكليزية والفرنسية) لتسهيل إجراء مزيد من المناقشات.

٢١٣- وأشار أولاً، في تلخيصه للمناقشات التي دارت بشأن تكاليف دعم الوكالات، إلى أن المجلس التنفيذي قد وافق في مقرره ٢٣/٩٥ على مجموعة مبسَّطة وموحَّدة من ثلاثة مخصصات لما يمكن أن يُطلق عليه "تكاليف دعم الوكالات"، وهي ستحل محل الخطوط التسعة المنفصلة لدورة البرمجة الحالية. وأشار ثانيا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اقترح أن تُتاح لبلدان البرنامج إمكانية الوصول، بناء على طلبها، إلى جميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي هي في وضع يمكنها من تقديم خدمات الدعم على صعيدي السياسة العامة والبرامج. وثالثا، أعرب عن رغبته في توضيح أن تكاليف دعم الوكالات تمثل مبالغ إضافية للرقم المستهدف المراد تحقيقه على الصعيد القطري بالنسبة إلى تخصيص الموارد من الأموال الأساسية وليس عبئا على هذه الموارد. ورابعا، قال إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد قدم مقترحاً متواضعاً لتبسيط نظام رد تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية المتكبَّدة في تنفيذ المشاريع. وقد صيغ هذا المقترح استجابة للاقتراحات التي قدمتها المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعاملون التنفيذيون الآخرون الذي طالبوا بتبسيط النظام. ونتيجة لذلك، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدلاً موحداً بلغ ١٠ في المائة لرد تكاليف هذه الخدمات بدلاً من وضع مجموعة من المعدلات التجميعية التفاضلية ثبت أنها مرهقة. ولا يعتقد برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن المقترحات ستعرِّض للخطر الأهداف الأصلية لنظام تكاليف الدعم على النحو الذي شُرح في ورقة غرف الاجتماعات. واختتم كلمته قائلاً إن بعض الوفود قد طلبت أن تُقدَّم خيارات أخرى لضمان مزيد من الانفتاح والمرونة في نظام تكاليف الدعم. وقد وُصفت تلك الخيارات في ورقة غرف الاجتماعات. إلا أنه أوضح أنه تتوافر بالفعل في النظام الحالي درجة عالية من الانفتاح والمرونة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، يمكن الحصول في إطار المشاريع المنفَّذة وطنياً على خدمات التنفيذ من أي كيان مختص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وإن تقديم هذه الخدمات ليس قاصراً على الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كذلك، وحتى على الرغم من أن خدمات الدعم التقني يتم الحصول عليها من وكالات الأمم المتحدة، فإن هذه الوكالات تقوم بدورها بالحصول على هذه الخدمات من مصادر خارجية من مجموعة متنوعة من المؤسسات المختصة غير التابعة للأمم المتحدة. ويُقدَّر أن تكاليف هذه الخدمات يمكن أن تبلغ قرابة ٤٠ في المائة من تكاليف مجموع الخدمات.

٢١٤- ولاحظت الوفود التأييد الواسع النطاق لاجراء تغيير في نظام تكاليف الدعم. بيد أن البعض قد حذَّر من أنه ينبغي عدم إجراء تغييرات بدون فحص الصورة الكاملة المتعلقة بأداء النظام لمهامه. وطلب أحد الوفود رأي برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن ما إذا كان النظام يؤدي مهمته أم لا، وما إذا كانت الوكالات المتخصصة تستجيب لطلبات التعاون. وركزت عدة كلمات على ضرورة القيام بعمليات تنقيح للنظام فيما يتصل بتنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف.

٢١٥- وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان ينبغي قصر استخدام تكاليف الدعم على مؤسسات معينة، وعما إذا كانت هناك مخاطر من أن يؤدي هذا النظام إلى جعل المؤسسات المعنية أقل فعالية وكفاءة، ومن ثم

يؤدي إلى زيادة التكاليف العامة. وبغية تسهيل الأنشطة على الصعيد القطري، أوصى متكلمون عديدون بتصميم نظام بسيط ومفتوح ومرن ومن شأنه تشجيع التنفيذ الوطني باعتباره الأولوية الأولى، وزيادة فعالية التكاليف. وإذا أُختيرت وكالة خارجية من أجل تقديم خدمات الدعم فعندئذ ينبغي للنظام أن يسهل اختيار مؤسسة مناسبة على أساس تنافسي لضمان فعالية التكاليف. وأكد ممثل لأحد الوفود، يؤيده ممثلون آخرون، على أهمية تضافر أوجه التعاون فيما بين الوكالات والخبرة التقنية الأساسية المتاحة لدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي ينبغي عدم إغفالها أو نقص استخدامها. وقدَّم هذا الممثل أيضاً منظوراً تاريخياً لنظام تكاليف الدعم لقي تقديراً كبيراً من جانب وفود أخرى. وأكد وفد آخر على أنه وإن كانت الحاجة إلى التنسيق ليست موضع تشكيك، فإنه ينبغي عدم قصر خدمات الدعم التقني على الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

٢١٦- وأشار بعض الوفود إلى أنه يمكن استخدام مجموعة كبيرة من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في تنفيذ المشاريع، وأكد على أنه يجب تحديد الاختيار على الصعيد القطري. وأعرب أحد المتكلمين عن تقديره الكبير للإشارة إلى استخدام مؤسسات البحوث والسياسة العامة في ورقة غرف الاجتماعات. وشدَّد متكلم آخر على أنه ينبغي للبلدان المتلقية أن تمارس مزيداً من الاختيار في مجال تنفيذ البرامج عن طريق شراء الخدمات من وكالات منفّذة شتى مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العامة، والكيانات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة. وعند شراء الخدمات من وكالات قطاعية غير تابعة للأمم المتحدة، ينبغي استخدام المناقصات وعمليات الشراء التنافسية العادية.

٢١٧- وكان هناك تأييد عام لتطبيق معدَّل موحد يبلغ حده الأقصى ١٠ في المائة في حالة الوكالات الكبيرة، بالنظر إلى أن هذا المعدل يعبر عن المتوسط في التجارب الماضية. وتطبيق متوسط قدره ١٣ في المائة في حالة الوكالات الأصغر. إلا أن أحد الوفود قد تساءل عن مبرر استخدام رقم الـ ١٠ في المائة نظراً إلى الانخفاض في تنفيذ الوكالات والزيادة في التنفيذ الوطني للمشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأيَّد عدة متكلمين صيغة من شأنها أن تؤدي إلى رد قيمة التكاليف المتوسطة الفعلية المتكبَّدة إذا انخفضت التكاليف الفعلية إلى أدنى من ١٠ في المائة.

٢١٨- وألقى ممثلو منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كلمات أكدوا فيها على أن الاعتبارات المتعلقة بهذه القضية أكثر من أن تكون اعتبارات مالية صرفة: وقد شجعوا المجلس التنفيذي على دعم إجراء مزيد من الحوار بشأن دور الوكالات المتخصصة في تنفيذ المشاريع على الصعيد القطري. وأكد المتكلمون على دور الحكومات في انتقاء الخبرة الفنية.

٢١٩- ووجه المدير المعاون الشكر إلى المجلس التنفيذي على تعليقاته على هذه المسألة. وذكر أن نظام تكاليف دعم الوكالات سليم حقاً ولكن من الممكن أيضاً تحسينه. فكما ذُكر في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦، فإن نظام تكاليف دعم الوكالات هو شراكة مع جميع الكيانات التي تشكل جزءاً من الصورة الأكبر لمنظومة الأمم المتحدة. وإن الهدف الإجمالي هو تزويد البلدان المتلقية بأفضل المساعدات المتاحة من أجل تحقيق أهدافها. ورداً على استفسار، أكد أن متوسط معدل رد التكاليف يبلغ ١٠ في المائة. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوافق على الاقتراح الذي أُثير فيما يتعلق بالحالات التي تقل فيها التكاليف الفعلية عن ١٠ في المائة. ورداً على سؤال آخر، أعلن أن اللجان الإقليمية لا تتلقى مخصصاً خاصاً في النظام وأن تعاونها يعتمد على قرارات الحكومات الوطنية فيما يتعلق بانتقاء الخبرة الفنية اللازمة لمشاريع معينة.

٢٢٠- وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٣١/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١- يحيط علماً بتقريري مدير البرنامج الواردين في الوثيقتين DP/1996/13 وDP/1995/49، وبالمعلومات الإضافية التي قُدمت عن تكاليف دعم الوكالات؛

٢- يعيد تأكيد استمرار ملاءمة وأهمية الأهداف الرئيسية الأصلية لترتيبات تكاليف دعم الوكالات، التي تؤكد على أن هذه الترتيبات تفيد في:

(أ) تقديم حوافز من أجل التنفيذ الوطني وضمان أن تُتاح للحكومات، ولا سيما للبرامج و/أو المشاريع المنفَّذة وطنياً، خدمات الدعم التقني المقدَّم من الوكالات؛

(ب) تحسين موضع التركيز التقني الخلفي للوكالات وخفض مشاركتها الإدارية والتشغيلية في تنفيذ البرامج و/أو المشاريع؛

(ج) تخصيص موارد تتيح لبلدان البرنامج أن تمارس المزيد من الاختيار فيما يتعلق بتنفيذ البرامج و/أو المشاريع؛

٣- يرحب بما عبَّر عنه ممثلو الوكالات من تأكيد مؤداه أنه عقب تنفيذ المقرر ٣٢/٩١ ازداد الدعم التقني المقدم من الوكالات للتنفيذ الوطني كما ازداد موضع التركيز التقني للوكالات؛

٤- يقرر أن يستمر، في إطار ترتيبات البرمجة الخلف، تطبيق المبادئ التوجيهية الحالية لتكاليف الدعم، وألا تُعدَّل هذه المبادئ إلا بالقدر الضروري اللازم لما يلي:

(أ) ضمان الاتساق مع الاجراءات الإجمالية، ونظام استعراض البرامج ورصدها ومراقبتها الذي يجري إنشاؤه لترتيبات البرمجة الخلف؛

(ب) عكس الخبرة المكتسبة بخصوص ترتيبات تكاليف الدعم من دورة البرمجة الخامسة؛

(ج) مواءمة النظام الأبسط لتخصيص تكاليف الدعم؛

٥- يطلب إلى مدير البرنامج أن يضمن أن تصبح ترتيبات تكاليف دعم الوكالات أكثر استجابة للأولويات والمطالب القطرية داخل إطار البرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦- يطلب أيضاً إلى مدير البرنامج أن يعزز ملاءمة الدعم التقني الخلفي المقدم من الوكالات للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج الوطنية، وأن يعزز أيضاً الصلة بينهما؛

٧- يقرر أن تقوم المكاتب القطرية بإدارة تسهيلات تكاليف الدعم، إدارة مباشرة، بالتعاون والتشاور الوثيقين مع بلدان البرنامج، وأن تُستخدَم هذه التسهيلات لتشجيع التنفيذ الوطني للبرامج والمشاريع، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يعزز مشاركة المؤسسات الوطنية والإقليمية المختصة وذات القدرة على المنافسة في دعم وضع السياسات والبرامج والتنفيذ التقني؛

٨- يؤكد على أهمية الطابع المرن والمفاهيمي للمخصصات الخاصة في إطار البنود ١-٦ (الموارد المخصصة للتنفيذ)، و٢-٢ (دعم منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج)، و٢-٣ (خدمات الدعم التقني المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة)، ويحيط علماً بإدراج اللجان الإقليمية في ترتيبات تكاليف الدعم؛

٩- يحث مدير البرنامج على ضمان أن يتركز الدعم المقدم من اللجان الإقليمية بصفة رئيسية على العمل الخلفي الرامي إلى دعم وضع البرامج الوطنية والإقليمية، ويطلب اليه إبلاغ المجلس بالإجراءات ومجالات التركيز المتعلقة باستخدام الدعم في وضع السياسات والبرامج فيما يتعلق باللجان الإقليمية عندما يتم انجازها؛

١٠- يقرر أنه بغية تدعيم الحوافز المقدمة للتنفيذ الوطني، وفقاً للفقرة ٢٢ من الوثيقة DP/1996/13، فإن أي موارد مخصصة لتنفيذ البرامج والمشاريع يجري توفيرها عن طريق التنفيذ الوطني، ستصبح متاحة لبرمجة إضافية من جانب البلد، بما في ذلك تعزيز بناء القدرات فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني؛

١١- يقرر أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تبسيط النظام، أن يرد تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم إلى الوكالات الخمس الكبرى (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وإدارة خدمات دعم البرامج والخدمات الإدارية) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وذلك بحد أقصى قدره ١٠ في المائة، والذي بيَّنت الخبرة أنه المتوسط الحالي لمعدل رد التكاليف بخصوص المدخلات المختلفة. وإذا انخفضت التكاليف الفعلية إلى أدنى من ١٠ في المائة، فلن تُسدَّد سوى قيمة التكاليف الفعلية المتكبَّدة؛

١٢- يقرر أيضاً في إطار الفقرة ١٠ من هذا المقرر، وجوب أن يضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن تُبقي الوكالات على نظام قياس التكاليف القائم، ووجوب أن يواصل مدير البرنامج تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي كل سنتين عن التكاليف الفعلية المتكبَّدة؛ وأن يقدم توصيات، إذا لزم الأمر، من أجل إعادة النظر في معدل رد التكاليف، بالنسبة أيضاً إلى فرادى الوكالات؛

١٣- يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبذل كل جهد، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة، لضمان نشر خبرة فرادى البلدان في كل مكونات المنظومة، واستخدامها لصالح المجتمع الإنمائي الأكبر؛

١٤- يشجع الوكالات المتخصصة على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لدعم فعالية التكاليف والكفاءة لديها في تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛

١٥- يطلب إلى مدير البرنامج أن يستعرض الخبرات الحديثة العهد فيما يتعلق بترتيب تكاليف دعم الوكالات على الصعيد القطري، استناداً إلى التقييم الذي قـُدم بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٤، وتقديم تقرير عن ذلك، يورد وصفاً للدروس المستخلصة ويقترح بدائل مختلفة، إلى المجلس التنفيذي في الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٧ في إطار استعراض ترتيبات البرمجة الخلف؛

١٦- يطلب إلى مدير البرنامج أن يبلـّغ الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية بهذا المقرر.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

عاشراً - متطوعو الأمم المتحدة

٢٢١- قدمت المنسقة التنفيذية تقرير مدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/1996/22). وأشارت إلى التركيز الأكثر حدة على أعمال متطوعي الأمم المتحدة في استئصال شأفة الفقر وتطور الأنشطة في المجالات الإنسانية وفي مجالي بناء السلم والإدارة الصالحة، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان. وقالت إن وحدة التفتيش المشتركة كانت قد أوصت مؤخراً بالمزيد من الاستخدام المكثف لمتطوعي الأمم المتحدة في معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات. وأضافت أن دعم المجلس التنفيذي لازم لتشجيع مؤسسات الأمم المتحدة على اللجوء إلى مزيد استخدام الأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة والعاملين الميدانيين في كامل طيف أنشطة التنمية والأنشطة الإنسانية وأنشطة السلم.

٢٢٢- وأبرزت الأوجه المتعددة لعمليات متطوعي الأمم المتحدة التي تشمل ما يلي: قيود التمويل الحادة لبرنامجين نُقلا إلى متطوعي الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ وهما: الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين؛ والتشريع الذي منحت الجمعية العامة بموجبه (القرار ١٩/٥٠) متطوعي الأمم المتحدة المسؤولية العملية عن مبادرة الخوذ البيض؛ واستخدام التبرعات المقدمة إلى صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة في المبادرات الشعبية المحلية، مع التأكيد على الحاجة إلى نقل الأموال في وقت مبكر.

٢٢٣- وأضافت قائلة إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة بصدد إعادة تصميم عملياته ويقوم حالياً بتبسيطها بقصد مواكبة توسع الطلب من بلدان البرامج والمنظمات الشريكة مواكبة أفضل. وتحويل الموارد إلى قبرص ونقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون يولّدان بعض الوفورات في التكلفة. وكذلك فإن الانتقال إلى بون بوصفها أول مقر لمؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة في ألمانيا يوفر لمتطوعي الأمم المتحدة مجالات تآزر وتحديات محتملة جديدة.

٢٢٤- وأخبرت المنسقة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن متطوعي الأمم المتحدة يحتاجون، من أجل الحفاظ على جودة برنامج المتطوعين وكفاءته التنفيذية، إلى نسبة دنيا قدرها ١٠ في المائة كتكلفة دعم للأنشطة الخارجة عن الميزانية. وذلك يعادل، كما لاحظت، ما تتقاضاه معظم المنظمات الأخرى ويتفق مع المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بخصوص تكاليف دعم الوكالات. والأساس الذي يُحدد تكلفة الدعم هو تكلفة المتطوعين، وهو لا يولد إلا دخلاً ضئيلاً.

٢٢٥- وأُدرجت في البرنامج العبر المستخلصة كتغذية مرتدة، ويجري إضفاء الصبغة النهائية على عدد من عمليات التقييم، بما في ذلك تقييم استخدام صندوق التبرعات الخاص ومتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين واسهامات المتطوعين في مجال المساعدة الإنسانية وبناء السلم. كما أنه يجري التحضير لاستراتيجية عام ٢٠٠٠، بالنسبة للأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم المجلس التنفيذي مطلوب لتعيين سنة ٢٠٠١ بوصفها السنة الدولية للمتطوع، وهي فكرة اقتُرحت في محفل للسياسات العامة بطوكيو في وقت سابق هذا العام وأيدها في أيار/مايو ١٩٩٦ تأييداً كاملاً ٤٠ من الوكالات المرسلة للمتطوعين. وتعتقد هيئة متطوعي الأمم المتحدة أن تعيين سنة دولية من جانب الجمعية العامة من شأنه أن يعبّئ الاعتراف بجهود التطوع المحلية والوطنية والدولية وتوسعها في جميع أنحاء العالم.

٢٢٦- وتقدم أحد الوفود بمشروع مقرر، أيدته وفود عديدة أخرى، تضمن تعيين سنة ٢٠٠١ بوصفها السنة الدولية للمتطوع.

٢٢٧- وذكر وفد آخر أن عام ١٩٩٦ ما زال يمثل نقطة تحول بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، ذلك لأنه يسجل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس البرنامج، ولأن المجلس التنفيذي قد قرر تأييد اقتراح الأمين العام قبول عرض حكومة ألمانيا نقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في منتصف عام ١٩٩٦. ولاحظ ممثل هذا الوفد أن تزايد مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في الاغاثة الإنسانية وعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي تُبرهن عليه الزيادات المتناسبة في الأموال المخصصة لميزانيات المشاريع والمتلقاة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ومتطوعو الأمم المتحدة يخدمون بشكل متزايد منظومة الأمم المتحدة بأسرها ويضفون قيمة إضافية على مختلف العمليات. ومثال جيد على ذلك هو مبادرة الخوذ البيض، التي تدعمها حكومته. ومن خلال إقامة وتعزيز القدرات المحلية في شكل فرق متطوعين وطنية في مجالات الوقاية والإغاثة وإعادة التأهيل، يمكن بدء عملية تكون البلدان المتأثرة بموجبها أقل اعتماداً على خبراء المساعدة الإنسانية المرتفعي التكلفة الذين يفدون إليها لأجل قصير وفقط لفترات قصيرة من الزمن. وأضاف أن حكومته تدعم الدور المركزي للتنمية في عمل متطوعي الأمم المتحدة. وبذلك الخصوص فإن برنامج خدمات التنمية المحلية التابع لمتطوعي الأمم المتحدة، والذي يعتمد على القدرات المتاحة محلياً، يستحق دعماً أكبر وأوسع نطاقاً، بما في ذلك من برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وهذا البرنامج يغطي مجالات أساسية من مجالات نهج برنامج الأمم المتحدة الانمائي تجاه التنمية. ودعم هذا البرنامج جاء في وقت ازداد فيه انخفاض الأموال المتلقاة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي هبطت إلى قرابة ٣٦ في المائة من ميزانيات مشاريع متطوعي الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥، مقارنة بنسبة ٤٧ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٤. ونقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون من شأنه أن يقرّب هذا البرنامج من بروكسل وأوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة فضلاً عن أنه سيزيد أيضاً من التعريف به وبوجوده في المنظومة وسيمكنه من خلق شراكات جديدة. وقيام مدير البرنامج بالمزيد من الجهود، كما نص على ذلك المقرر ٢٨/٩٥، لزيادة الأنشطة البرنامجية التي يشارك فيها متطوعو الأمم المتحدة في ضوء التكاليف والوفورات المتوقعة للانتقال إلى بون، سيكون أمراً مرحباً به.

٢٢٨- وهنأ متكلمون عديدون برنامج متطوعي الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٢٥ لعملياته وأشاروا إلى دعمهم لتنوع أنشطة متطوعي الأمم المتحدة، وأشار البعض منهم بشكل خاص إلى وجهات نظر إيجابية فيما يتعلق بعمل هذه الهيئة في إعادة التاهيل ومنع نشوب النزاعات، وبشكل خاص فيما يتصل بمبادرة الخوذ البيض. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان متطوعو الأمم المتحدة قد قاموا بأي تقييم لتاريخ هذه المنظمة. وأعرب هذا الوفد، الذي أيده في ذلك في وقت لاحق وفد آخر، عن قلقه لأن الروابط مع مؤسسات الأمم المتحدة المتمركزة في جنيف قد تُفقد، نتيجة لانتقال هذا البرنامج إلى بون.

٢٢٩- وأكد وفد آخر الحاجة إلى الاهتمام بعناية بالوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وأثره على متطوعي الأمم المتحدة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالعمل الانمائي لبرنامجي الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين. ووافق ذلك الوفد أيضاً المنسقة التنفيذية على أنه يجب تطبيق تكلفة دعم بنسبة دنيا قدرها ١٠ في المائة على الأنشطة الخارجة عن الميزانية. وطُلب المزيد من التفاصيل حول إدارة البرامج، والحوافز لجلب متطوعين من نوعية راقية، والكفاءة، كما طُلبت معلومات عن أصل المتطوعين وتخصصاتهم. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء الحاجة

إلى تنفيذ أسرع لمشاريع صندوق التبرعات الخاص. وطلب وفد آخر إيضاحات حول الإجراء المتعلق بمشاريع مقررات المجلس التنفيذي، وحول ما إذا كان عملية تقديم مشاريع القرارات بصورة مشتركة أمراً لازماً بما أن المقررات تُعتمد بتوافق الآراء.

٢٣٠- وأعرب أحد الوفود عن تأييد حكومته القوي لعمل برنامج الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة، الذي يتعاون مع القطاع الخاص في بلده. وذكر الممثل أن البرنامج يفيد كلاً من متطوعي الأمم المتحدة والشركات المتعددة الجنسية على السواء، كما يقدم مساعدة كبيرة للبلدان المتلقية. وقال إن حكومته تؤيد توسيع نطاق هذا البرنامج في المستقبل، وأعلن التعهد بدفع ٠٠٠ ١٠٠ دولار في عام ١٩٩٦ لتجديد موارد الصندوق الاستئماني لمتطوعي الأمم المتحدة.

٢٣١- وأشار ممثل برنامج الأغذية العالمي إلى أن البرنامج هو أحد أكبر المستعملين للاخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة الذين يؤدون دوراً حاسماً في عمليات البرنامج، سواء في مشاريع الغذاء مقابل العمل، أو بصورة متزايدة في العمليات المتصلة بحالات الطوارئ. وأعرب عن امتنان برنامج الأغذية العالمي للتعاون المثمر الذي حظي به مع متطوعي الأمم المتحدة وهنأ هذا الجهاز على الذكرى السنوية لتأسيسه.

٢٣٢- وشكرت المنسقة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، وأخبرتهم بأن "استراتيجية متطوعي الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠"، التي ستتاح بلغات العمل، ستشمل الآراء والتعليقات المتعلقة بأداء متطوعي الأمم المتحدة في الماضي. وفيما يتعلق بتقييم الأداء في الماضي، لاحظت أن خمس عمليات تقييم موضوعية و١٢ عملية تقييم متعمقة قد أُجريت في العام الماضي وحده. وأضافت أنها توافق على أنه ينبغي تعزيز برنامج خدمات التنمية المحلية، وأعربت عن أملها في أن يكون لبرنامجي الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين قاعدة أوسع في أوروبا والبلدان النامية في المستقبل. وأحاطت علماً بالملفات الموجزة الحالية لسير الأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة فأشارت إلى الوثائق ذات الصلة المتاحة للمجلس. وأعربت عن أسفها الفائض المرحل الخاص بصندوق التبرعات الخاص والملاحظ في التقرير، وذلك نظراً إلى كون تصميم البرامج الشعبية وتنفيذها القائمين على المشاركة قد استغرقا وقتاً أطول مما كان متوقعاً. غير أنها مقتنعة الآن، وقد أقيمت آليات للعمل مع منظمات المجتمعات المحلية، بأن عمليات الدفع ستتم بسرعة. أما فيما يتعلق بالروابط مع المنظمات المتمركزة في جنيف وغيرها من المنظمات فأكدت هدف إبقاء هذه الروابط في المستقبل من خلال آليات تشاورية مثل شبكة "لأصدقاء متطوعي الأمم المتحدة".

٢٣٣- وشكرت جميع الوفود على دعمها لمتطوعي الأمم المتحدة، وأعربت عن تقديرها لجمهورية كوريا للمساهمة التي أعلنت عنها في الجلسة. وأحاطت علماً بالدعم القوي لبرنامج الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة، وأعادت تأكيد عزمها على السعي إلى تعزيز قاعدة موارده.

٢٣٤- وأعربت المنسقة التنفيذية عن امتنانها العميق لحكومة سويسرا لاستضافتها جهاز متطوعي الأمم المتحدة حتى الوقت الحاضر، ولحكومة ألمانيا التي ستستضيفها في المستقبل. ومن المتوقع أن يفتتح الأمين العام المقر الجديد لمتطوعي الأمم المتحدة في بون في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٣٥- ونظمت حفل خاص احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس جهاز متطوعي الأمم المتحدة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه سيتاح لأعضاء المجلس التنفيذي تقرير عن وقائع هذه المناسبة. ورحبت بالاقتراح الداعي إلى أن يعقد المجلس اجتماعاً غير رسمي في بون لمتابعة المواضيع المتعلقة بأدوار المتطوعين في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والتي نوقشت في هذه المناسبة الخاصة.

٢٣٦- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي.

٣٢/٩٦ - متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي؛

١- يحيط علماً بتقرير مدير البرنامج (DP/1996/22)؛

٢- يلاحظ المساهمة الكبيرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في الأنشطة الإنسانية والأنشطة المتعلقة بحفظ السلم وبناء السلم وحقوق الإنسان وإعادة التأهيل، وكذلك في استئصال شأفة الفقر؛

٣- يشجع متطوعي الأمم المتحدة على تكثيف اشتراكهم في كامل مجموعة الأنشطة الإنمائية والإنسانية والأنشطة المتعلقة بالسلم التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتصلة بها؛

٤- يدرك الأعمال التي يضطلع بها متطوعو الأمم المتحدة عن طريق صندوق التبرعات الخاص في دعم الجهود المجتمعية؛

٥- يوصي بأن يقف متطوعو الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للتعاون مع الحكومات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تكرار تحقيق النتائج الناجحة على الصعيد القطري؛

٦- يشدد على الحاجة إلى تقديم مزيد من المساهمات، بما في ذلك تقديمها على سبيل المثال، عن طريق ترتيبات التمويل المشترك إلى صندوق التبرعات الخاص لأنشطة متطوعي الأمم المتحدة، والموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة، ونقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين، والعمليات الأخرى لمتطوعي الأمم المتحدة؛

٧- يشدد في هذا الصدد على أهمية المساءلة والشفافية وكذلك على الحاجة إلى تقديم التقارير في الوقت المحدد إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة متطوعي الأمم المتحدة؛

٨- يساند متطوعي الأمم المتحدة باعتبارهم الذراع التنفيذي للأمم المتحدة فيما يتعلق بمبادرة الخوذ البيض، ومن أجل التنفيذ الفعال لهذه المبادرة يدعو البلدان التي تستطيع أن تفعل ذلك إلى أن تقدم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، إلى الشباك المعني في صندوق التبرعات الخاص

لمتطوعي الأمم المتحدة، وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء و ١٩/٥٠، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٩٥؛

٩- يسلّم بأهمية المساهمة التي يقدمها المتطوعون في كافة أنحاء العالم، ويساند الجهود التي يبذلها متطوعو الأمم المتحدة بغية تعزيز الاضطلاع بمزيد من أعمال المتطوعين؛

١٠- يحيط علماً في هذا السياق بالمقترح المقدم من جهاز متطوعي الأمم المتحدة للنظر في جعل سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين، باعتبار ذلك إحدى أدوات تعزيز الروح التطوعية.

١٠ أيار/مايو ١٩٩٦

حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٣٧- قام مدير البرنامج المعاون بعرض البند. وذكر أنه نتيجة لتدابير الإدارة الدؤوبة والتعبئة القوية للموارد، قطع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة خطوات واسعة في التعافي من مشاكله المالية لعام ١٩٩٥ وأكد للمجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل مراجعته المدققة ودعمه المباشر فيما يتعلق بالأحوال المالية لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وشكر المجلس على اهتمامه البناء، كما شكر الجهات المانحة التي زادت من مساهماتها المالية في الصندوق. وقال إن هذا الدعم يساعد على ضمان بقاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المؤسسة القوية التي تتوافر لها مقومات الاستمرار وتحتاج اليها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز النهوض بالمرأة.

٢٣٨- وأشار إلى أن مدير البرنامج قد تعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بدء عملية التقييم المتعمق لبرنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تمشياً مع مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٥، والاختصاصات التي أقرها المجلس. وسيتيح هذا التقييم فرصة هامة لاستعراض أداء صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة حتى تاريخه، وضمان أن تكون البرامج مركزة استراتيجياً من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن لها.

٢٣٩- ووفقاً للمقرر ٣٢/٩٥، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعملية انتقاء دولية تتسم بالشفافية الكاملة، وعلى نحو يتفق اتفاقاً دقيقاً مع قواعده واجراءاته المالية. وقدمت أربع منظمات مقترحات جرى تقييمها بعناية من جانب لجنة لتقييم العطاءات. ووافقت اللجنة بتوافق الآراء على أن شركة Management Systems International، وهي شركة للبحوث تضطلع النساء بإدارتها، ومقرها واشنطن العاصمة، هي أنسب شركة لإجراء التقييم. وخضعت هذه العملية للمزيد من المراجعة من جانب اللجنة الاستشارية لاستعراض المشتريات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي صدقت عليها أيضاً. وأخيراً وبموافقة مدير البرنامج، أذن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لموظفي المكتب بالدخول في مفاوضات مع الشركة المذكورة أعلاه، وأدت المفاوضات إلى زيادة تحسين مقترح الشركة بغية ضمان أن يغطي النهج المقترح الاختصاصات تغطية كاملة. وبدأ فريق الشركة، الذي ضم أعضاء أساسيين من البلدان النامية، في عملية التقييم في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦. واستغرقت المرحلة الأولية فترة ستة أسابيع، وتضمنت استعراضاً شاملاً لوثائق صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بالإضافة إلى إجراء استعراضات متعمقة. وأُجريت مشاورات مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس.

٢٤٠- وتضمنت المرحلة الثانية من التقييم التي يتعين اتمامها بحلول منتصف أيار/مايو إجراء زيارات لبلدان جرى انتقاؤها وفقاً للاختصاصات. وهذه البلدان هي: اندونيسيا، والبرازيل، وتنزانيا، والسنغال، والفلبين، والمغرب، والمكسيك، وناميبيا، والهند. ومن المقرر إجراء المرحلة النهائية من التقييم في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٦، وستُعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

٢٤١- وأبلغ المدير المعاون المجلس التنفيذي أن مدير البرنامج قد أنشأ صندوقاً استئمانياً لتسهيل إعلان التبرعات لتغطية التكاليف المرتبطة بالتقييم. وقد غطت التبرعات المقدَّمة إلى الصندوق الاستئماني

الميزانية الكلية المقدَّرة للتقييم وقدرها ٠٠٠ ٢٨٩ دولار تغطية كاملة. وأعرب عن التقدير للبلدان التي قدمت تبرعات. وأشار إلى أن التقييم سيساعد على تمكين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من القيام بالدور الرئيسي الذي دعاه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إلى القيام به.

٢٤٢- وقدمت مديرة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة تقريرا شفويا إلى المجلس التنفيذي. وقد أشارت إلى أن الصندوق أنهى عام ١٩٩٥ برصيد غير منفق من الموارد العامة قدره ٤,١ ملايين دولار. وقالت إن الايرادات من الموارد العامة في عام ١٩٩٦ تُقدَّر بمبلغ ١٣,٨٩ مليون دولار. أما تكاليف مشاريع الصندوق في عام ١٩٩٦ فتُقدَّر في الوقت الحالي بـ ١١ مليون دولار. أما التكاليف الإدارية فقد ظلت ثابتة عند حد ٣,٢ ملايين دولار. ونتيجة لذلك، يتوقع الصندوق أن تكون لديه أموال كافية تمكنه من إعادة تكوين الاحتياطي التشغيلي في أواخر عام ١٩٩٦. وسيُقدم مقترح تفصيلي بشأن هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وبدأ الآن عدد من الأنشطة تنفيذاً لخطة عمل بكين. وبالإضافة إلى المعلومات المالية، قدمت المديرة التنفيذية معلومات عن مجالات التركيز البرنامجية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وقد أُنشى الصندوق الاستئماني للقضاء على العنف الذي يُرتكب ضد المرأة.

٢٤٣- وأعلنت عدة وفود أنها تشعر بالاغتباط للتقدم المحرز في مجالي الشؤون المالية والبرامج الخاصين بصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة اللذين تناولتهما التقارير، وأوضحت أنها تتطلع إلى استعراض تقرير التقييم في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وهنأت عدة وفود صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة على تعزيز شراكته مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المانحين. وأشارت إلى أنه ينبغي للصندوق أن يعمل في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وأن يركز أنشطته على التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، وتفادي تبعثر المشاريع الصغيرة. وطلب أحد الوفود معلومات أكثر تحديداً عن برنامج عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لا سيما فيما يتعلق بأنشطته في المناطق المختلفة، لا سيما أفريقيا. وعرض بعض الوفود بإيجاز التدابير التي اتخذتها حكوماته الوطنية فيما يتعلق بتمكين المرأة، والتي تتمشى مع مجالات التركيز البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. وطالب وفد بمشاركة مزيد من المانحين في الصندوق الاستئماني للقضاء على العنف الذي يُرتكب ضد المرأة. واقتُرح أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بعد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، تقريره إلى المجلس التنفيذي على أساس سنوي فقط.

٢٤٤- وردت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الأسئلة والتعليقات التي أُثيرت. وأشارت إلى أن الصندوق قد تحول عن المشاركة في كثير من المشاريع الصغيرة، لصالح نهج برنامجي. وسيتضمن التقرير السنوي للصندوق، الذي سيتاح للمجلس التنفيذي، لمحة عامة عن المشاريع، بما في ذلك توزيعها حسب المناطق. وأكدت للمجلس التنفيذي أن معظم موارد الصندوق تُنفق في أفريقيا. وأشارت أيضا أن لدى الصندوق برامج لمساعدة النساء في البلدان الأفريقية التي مزقتها الحروب. وردا على استفسار فيما يتعلق بتحقيق التوازن فيما بين موظفي الصندوق، على أساس نوع الجنس، أبلغت المجلس أن الصندوق لديه سبعة من الموظفين الذكور. وردا على سؤال آخر، أعلنت أن المشاريع التي لم يكن بالإمكان تنفيذها أثناء السنة السابقة بسبب القيود المالية سوف يعاد تحريكها على مراحل بمجرد تحسن الوضع المالي. وقالت إن الصندوق يتطلع أيضا إلى الاضطلاع بمشاريع جديدة. قالت إن من المأمول فيه أن يتمكن الصندوق، بغية القيام بدوره في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، من مضاعفة قاعدة موارده بحيث تصبح ٢٥ مليون دولار في المستقبل.

٢٤٥- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الشفوية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثاني عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٤٦- عرض المدير التنفيذي تقريره عن التغييرات التنظيمية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1996/23). ووصف التدابير التي اتخذها المجلس في السنة الأولى من وجوده ككيان مستقل، بغية تحسين أدائه فيما يتعلق بجودة خدماته، وتحقيق ثقة العملاء فيه وانتعاش حافظة مشاريعه. وأشار إلى أنه أمكن، كنتيجة ترجع بقدر كبير إلى الجهود الكبيرة التي بذلها موظفو المكتب، عكس الاتجاه النزولي السابق في حافظة المكتب، وأنه قد أعيد بناء هذه الحافظة إلى مستوى مساو لما كانت عليه قبل المناقشات المتعلقة بالدمج.

٢٤٧- وشدّد المدير التنفيذي على عنصرين في عملية الإصلاح التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. أما الأول فيتعلق بالتركيز على الأفرقة التشغيلية المتكاملة التي تضم تحت إدارة واحدة القدرات الوظيفية والسلطة اللازمة لتلبية احتياجات العملاء. ويتعلق العنصر الثاني بمواصلة سياسة المكتب بشأن تحقيق اللامركزية التي قدم المدير التنفيذي بشأنها تقريرا عن موافقة لجنة التنسيق الإداري على النقل المقترح لشعبة مشاريع الشراء إلى كوبنهاغن، ونقل وحدة إعادة التأهيل والاستدامة الاجتماعية إلى جنيف، والمقرر تنفيذهما في منتصف عام ١٩٩٦.

٢٤٨- وأشار المدير التنفيذي، وهو يوضح الاختلاف القائم إلى حد ما في استخدام مصطلحات الأمم المتحدة عند تطبيقها على كيان منفّذ، إلى أن الوحدة التنظيمية المعروضة في الصفحة ٧ من الوثيقة DP/1996/23 بصفتها شعبة السياسة العامة والشؤون القانونية قد أعيد تسميتها، عقب إصدار التقرير، فأصبح اسمها "شعبة السياسة العامة والعقود".

٢٤٩- وأعطيت الكلمة لخمسة وفود من أجل التعليق على هذا البند، فأعربت عدة وفود عن تقديرها لإدراج رسوم بيانية في الوثيقة مما جعل بعض المفاهيم أوضح. وأعرب جميع المتكلمين عن تأييدهم لمبادرات إعادة التنظيم، وبشكل أخص للاتجاه نحو تشكيل الأفرقة المتكاملة. وأعرب متكلمان عن اهتمامهما بمعرفة المزيد عن الاتجاهات الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معربين على وجه التحديد عن رغبتهم في الحصول على معلومات إضافية بشأن عملية التخطيط لأنشطة الأعمال المذكورة في الوثيقة.

٢٥٠- وأكد أحد الوفود على أهمية إبقاء موظفي المكتب في الميدان على اتصال وثيق ومنتظم بعضهم مع بعض بغية ضمان تجنب المشاكل أو حلها على وجه السرعة على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، أعرب المتكلم أيضا عن الأمل في أن يكون للوحدات التي تُضفي عليها اللامركزية كامل ملاكها من الموظفين وأن تُمنح السلطة اللازمة من أجل الاستجابة الكاملة لاحتياجات العملاء. كما حث الوفد أيضا المكتب على مواصلة إيلاء اهتمام دقيق للمعدلات التي يفرضها على خدمات الشراء لغير المشاريع، وعلى ضمان قيام المكتب بإجراء اتصالات واضعة مع مصادر التمويل فيما يتعلق بالاعتبارات التي تحدّد الرسوم وفقا لها.

٢٥١- ونوّه المدير التنفيذي بالاهتمام الذي أُبدي بعملية تخطيط لأعمال المكتب، وأوضح دور خطة العمل كأداة داخلية للإدارة تسهّل تحقيق توافق في الآراء داخل المكتب والتفاعل مع لجنة التنسيق الإداري. وأشار إلى أن وثيقة تشغيلية مثل خطة العمل لا يمكن أن تكون في العادة جزءا من الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي، وذكر أنه سيسعد المكتب أن يتيح للوفود المهتمة خطة العمل والوثائق الأخرى من هذا القبيل.

٢٥٢- وأشار المدير التنفيذي إلى أن المكتب يولي اهتماماً جدياً للغاية لاتصالاته مع عملائه الرئيسيين، وأنه يعتزم موالاة الاعتماد على الاجتماعات التي تقوم على الاجتماعات الثنائية المباشرة التي يعقدها مع هؤلاء العملاء. وتناول التعليقات المتعلقة بتفويض السلطة إلى وحدات المكتب الكائنة في الخارج، فشدد على أن سياسة المكتب بالنسبة إلى تحقيق اللامركزية تشمل التفويض الكامل للسلطة اللازم لتفادي خلق مستويات إضافية من البيروقراطية. وأوضح أن هذا النهج يكفل أيضا توفر الأوضاع اللازمة لتحقيق المساءلة الكاملة.

٢٥٣- وفيما يتعلق بمسألة تحديد الأسعار، أوضح المدير التنفيذي أن الأسعار المرتبطة بالخدمات غير المتعلقة بمشاريع تقل بشكل واضح عن الأسعار المرتبطة بخدمات المشاريع. إلا أن المكتب سيواصل السعي إلى تحقيق التوازن الصحيح بين كل من احتواء التكاليف ومراقبة المخاطر على الموارد التي يسببها عملاء يخضعون لإشراف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٥٤- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٦/٣٣- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١- يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي (DP/1996/23)؛

٢- يشجع المدير التنفيذي على مواصلة جهوده الرامية إلى جعل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أكثر ابتكارية وفعالية من حيث التكاليف، كما أوصت بذلك لجنة التنسيق الإداري؛

٣- يطلب إلى المدير التنفيذي أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بالنتائج التنفيذية والآثار المالية لإعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار التقارير السنوية المقبلة، التي تُقدَّم عن طريق لجنة التنسيق الإداري.

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

ثالث عشر - مسائل أخرى

ألف - برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية (هيف)/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)

٢٥٥- أدلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ببيان أمام المجلس التنفيذي، بناء على طلب دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وذكر أن الأولوية الرئيسية للبرنامج خلال الشهور الأربعة الأولى لعملياته كانت على الصعيد القطري، حيث أنشئت ١٠٣ أفرقة مواضيع ذات أساس قطري ويغطي نشاطها ١٠٩ بلدان. وقال إن المنظمات الست المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الايدز، حيث وجدت، أعضاء في هذه الأفرقة، وهناك عدد آخر من منظمات الأمم المتحدة أعضاء بها في كثير من البلدان، والحكومات أيضاً ممثّلة في أغلبية أفرقة المواضيع، سواء كأعضاء كاملي العضوية أو كمراقبين. وأشار أيضا إلى أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الأفرقة يرأسها ممثل منظمة الصحة العالمية، بينما يرأس الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي نسبة ١٦ في المائة. وبغية زيادة التنوع، يوصى بأن يجري اختيار رؤساء أفرقة المواضيع بأسلوب التناوب فيما بين المنظمات المشتركة في الرعاية.

٢٥٦- وأبلغ المدير التنفيذي المجلس التنفيذي بأن ١٢ مستشارا من مجموع ٢٠ مستشارا تم اختيارهم للبرامج القطرية التابعة للبرنامج المشترك للايدز يشغلون مناصبهم بالفعل. ويتوقع تعيين نحو ٣٠ مستشارا آخرين في موعد أقصاه حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٥٧- ووقع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي اتفاقا ينشئ ترتيبا للعمل من أجل توفير خدمات الدعم الإداري للأنشطة التي يجريها البرنامج المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، بما في ذلك إنفاق الأموال على الأنشطة الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأُبلغ المجلس التنفيذي بأن اثنين من موظفي البرنامج الوطنيين البالغ عددهم ٢٢ موظفا، في تايلند وبوتسوانا، يعملان كجهة اتصال لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز وأن أخصائيا من متطوعي الأمم المتحدة يعمل كجهة اتصال لهذا البرنامج في السلفادور. كما أن البلدان التي سيعمل بها موظفو البرنامج الوطنيون كجهات اتصال لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز يجري تحديدها على أساس كل حالة على حدة. وفيما يلي الترتيبات المتعلقة بإدماج موظفي البرنامج الوطنيين بالكامل: (أ) في حالة عدم وجود مستشارين للبرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، يمكن أن يقوم موظفو البرنامج الوطنيون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بعمل المستشارين بالبرامج القطرية، حيث يخصصون نصف وقتهم لعمل أفرقة المواضيع؛ (ب) بهذه الصفة، ينبغي أن ترفع جهة اتصال برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز تقاريرها، على غرار ما يفعله مستشارو البرامج القطرية الآخرون، إلى رئيس الفريق المعني بموضوع بعينه أولا، ثم إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز؛ (ج) يدخل جميع موظفي البرنامج الوطنيين (سواء أكانوا جهات اتصال لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز أم لا) في شبكة معلومات برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز ويمكنهم الحصول على نفس التدريب المتوافر للموظفين الميدانيين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز.

٢٥٨- وأبلغ المجلس التنفيذي بأن موظفي برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز سيعينون في مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. وهناك أيضا تدريب جار في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب للمنسقين المقيمين؛ على المستوى القطري وفي مركز تورينو على

السواء. ويجري أيضا اتخاذ الخطوات لزيادة تنسيق أنشطة المنظمات المشتركة في الرعاية على المستوى العالمي، وهو مجال يحتاج إلى عمل مستمر. وأكد المدير التنفيذي ضرورة تركيز الجهود على الشباب، إذ أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يحدث بين من تقل أعمارهم عن ٢٤ عاما، وأغلبية هؤلاء تقل أعمارهم كثيرا عن ٢٠ عاما. وفي هذا الصدد، يشكل التعليم عنصرا رئيسيا في عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، وقد تجلى بالفعل التعاون الناجح فيما بين منظمات الأمم المتحدة.

٢٥٩- وتشكل تعبئة الموارد أولوية رئيسية نظرا إلى المصاعب المالية التي تعاني منها بعض المنظمات المشتركة في الرعاية. ورغم أنه كان هناك أمل في البداية في أن يأتي التمويل من الميزانيات الأساسية للمنظمات المشتركة في الرعاية، فقد اتضحت الآن الحاجة إلى التمويل التكميلي. وناقشت لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية مؤخرا بذل جهد مشترك لتعبئة الموارد اللازمة لأنشطة هذه المنظمات وهو ما يعرف باسم "النداء العالمي" وسيتم قريبا وضع الشكل النهائي لخطة عمل في هذا المجال.

٢٦٠- وفي الختام، عدد المدير التنفيذي العقبات التي تعترض سبيل إنشاء برنامج مشترك ومشمول برعاية عدة جهات، ويشمل ذلك مقاومة أي برنامج جديد، ومزامنة ترتيبات الادارة، والاختلافات الهيكلية والبرنامجية فيما بين المنظمات المشتركة في الرعاية، وافتقار ممثلي بعض المنظمات المشتركة في الرعاية إلى سلطة اتخاذ القرارات على المستوى القطري، وتباين دورات التخطيط. وأشار أيضا إلى أن عدد موظفي برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز لم يكتمل بعد. وتشمل الخطط الخاصة بالمستقبل القريب، والتي ستجري مناقشتها في مجلس تنسيق البرنامج في حزيران/يونيه ١٩٩٦، مواصلة تطوير الأنشطة المزمعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، والخطط المشتركة المتجانسة مع المنظمات المشتركة في الرعاية، والملكية المشتركة مع جميع المنظمات المشتركة في الرعاية، وبخاصة على المستوى القطري، ووضع إطار للتقييم والرصد، وصياغة أفضل الممارسات.

٢٦١- وأعطيت الكلمة لعدة وفود لإبداء تقييمها للبيان. وأُثيرت أسئلة بشأن ما يستطيع المجلس التنفيذي عمله لتيسير عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، وبشأن دور المنظمات غير الحكومية في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، وفعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز على المستوى القطري، وأسباب المشاكل التي تكتنف تعيين الموظفين. كذلك طُلبت معلومات عن أولويات برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز، وبخاصة في أضعف البلدان.

٢٦٢- وأجاب المدير التنفيذي قائلا إن باستطاعة المجلس التنفيذي أن يضمن حصول برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الموارد اللازمة لاستمرار العمل في الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب. ويستطيع المجلس أيضا أن يشجع دعم المنظمتين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز والعمل التعاوني لموظفي البرنامج الوطنيين مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز. وأشار إلى أن هناك خمسة ممثلين للمنظمات غير الحكومية في مجلس تنسيق البرنامج، وهناك عمل فعال جار في البلدان التي يوجد بها تعاون قوي، مع الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بالأولويات، أكد أن عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز ينصب على الأجل الطويل للغاية، وأن تعزيز قدرة البلدان هو شاغل أساسي. وقال في هذا الصدد إنه لا يمكن اتباع نهج وحيد نظرا إلى أنه على برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز أن يشجع استراتيجية مزدوجة، تشمل تقليل المخاطر وتقليل درجة التعرض في آن واحد. وذكر أن إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالغ الفعالية وأنه يجري حاليا، بالتعاون مع الأفرقة المشتركة بين البلدان، دراسة شراء عوازل ذكرية

كمحاولة لتقليل المخاطر. ويجري اختيار موظفي برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز على أساس الجدارة والمكانة بالإضافة إلى التنوع الجغرافي. وأشار إلى أن النساء يشكلن نسبة ٤٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالايدز.

باء - عملية الموائد المستديرة

٢٦٣- اقترح أحد الوفود أن يُناقَش موضوع عملية الموائد المستديرة في دورات مقبلة للمجلس التنفيذي. وأشار الممثل إلى أن عملية الموائد المستديرة قد أُنشئت لتلبية معايير معينة، وأن اجتماعات المائدة المستديرة التي عُقدت مؤخرا لم تحقق أهدافها، وهو عامل ينبغي أن يبحثه المجلس. ويمكن أن تدور المناقشة حول ما إذا كان ينبغي لاجتماعات المائدة المستديرة أن تكون أكثر تقنية وأكثر تركيزا على الأهداف الإنمائية، وحول ما إذا كان ينبغي أن تضم مزيداً من الشركاء.

جيم - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٦٤- أبلغ أحد الوفود المجلس التنفيذي بالمشاورات فيما بين المانحين الرئيسيين المقدمين للمعونة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وأشار الممثل إلى التحدي الذي طرحه الصندوق على المانحين بأن يقدموا في عام ١٩٩٥ تمويلا يمكن التنبؤ به بالنسبة إلى الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. ففي ذلك الوقت، وضع الصندوق أهدافا واتجاهات جديدة للسياسة العامة، وحدد أنه إذا قُبِل مقترحه سيستطيع التركيز على جوهر مهامه بدلا من التركيز على جمع الأموال في تلك السنوات الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، وفي نهاية تلك الفترة، سيجري تقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة، وعلى أساس أداء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، سيتحدد مستقبل هذا الصندوق. وترغب البلدان الثمانية في الاستجابة بجدية لهذا التحدي، واتفقت على العمل من أجل هدف توفير إمكانية التنبؤ من الناحية المالية التي يسعى إليه الصندوق.

٢٦٥- وتلا الممثل البيان المتعلق بنية التمويل الذي ستقدمه البلدان المانحة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية "إن البلدان المانحة الثمانية (بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، النرويج، هولندا، اليابان) تدرك أن الإطار الجديد للسياسة العامة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يستهدف إعطاء زخم جديد لعمل هذه المؤسسة وأنه ينبغي أن تتاح للصندوق الفرصة للتركيز على تقديم مُنتَج سليم وعلى إثبات قدراته. وتحقيقا لهذا الغرض، طلب الصندوق توفير إمكانية التنبؤ له فيما يتعلق بالمساهمات المالية لفترة ثلاث سنوات، ضامنا أن تبقى الميزانية، على الأقل، عند مستواها الحالي. وتدرك البلدان المانحة الثمانية معا احتياجات الصندوق بالنسبة إلى التمويل، وتعلن عن هدفها المتمثل في تقديم موارد تتناسب مع هذه الاحتياجات رهنا بالاجراءات والموافقة البرلمانية، وأخذا لتنفيذ الميزانية السنوية في الاعتبار. وسوف تجتمع البلدان المانحة الثمانية سنويا لتقييم مدى تحقيق نيتها هذه. وسوف تُجري عملية تقييم في عام ١٩٩٩ من أجل تقييم عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ولوضع الأساس لاتخاذ قرار بشأن أنشطته مستقبلاً. وتشجع البلدان المانحة الثمانية الصندوق على البحث عن مانحين جدد له".

٢٦٦- وأخذ الكلمة عدة متكلمين لشكر البلدان المانحة الثمانية على قرارها الذي سيضمن لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية قدرة أكبر على التنبؤ فيما يتعلق بالموارد. وأشاروا إلى أن الصندوق أداة هامة في القضاء على الفقر. وقال أحد المتكلمين إن ما حدث مثل جيد للبرامج الأخرى، وأنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يناقش الصلة بين التمويل والموارد، ولا سيما عقب اختتام متابعة قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨. وأثنى مدير البرنامج على البلدان المانحة الثمانية لالتزامها هذا، وأكد على الدور الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية داخل أسرة الأمم المتحدة. وأشار إلى الحاجة إلى توفير قابلية مماثلة للتنبؤ

بالموارد بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف.

دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الأولمبية الدولية

٢٦٧- أبلغ مدير المكتب الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس التنفيذي بأن مدير البرنامج ورئيس اللجنة الأولمبية الدولية قد وقعا اتفاقا للتعاون بين المنظمتين على الصعيدين الوطني والدولي من أجل رعاية الأنشطة التي تسهم في استئصال شأفة الفقر وتعزيز التنمية البشرية. وهذه المبادرة التي يُطلق عليها "نداء الرياضيين الأولمبيين لمكافحة الفقر" قد أعدت بشكل مشترك وهي تسترعي الانتباه إلى السنة الدولية لاستئصال الفقر. وسيجري التشديد على اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي تشترك فيها المجتمعات المحلية والشباب، ومن المأمول فيه أن تستمر هذه الإجراءات إلى ما بعد السنة الحالية. وقدمت اللجنة الأولمبية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موقعا في القرية الأولمبية الدولية يُعرض فيه هذا النداء ويوقّع عليه الرياضيون الأولمبيون.

هاء - مسائل متنوعة

٢٦٨- طلب أحد الوفود الحصول على قائمة محدَّثة بموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٦٩- ودعا الوفد ذاته إلى زيادة اشتراك ممثلي الوكالات المتخصصة في المناقشات الموضوعية التي تجرى أثناء انعقاد المجلس التنفيذي.

واو - اختتام الدورة

٢٧٠- اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٩٦/٣٤- استعراض المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.7/Rev.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1995/17 وCorr.1)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:	١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ - نيويورك
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في الدورة الثالثة لعام ١٩٩٦ والدورة الأولى لعام ١٩٩٧ على النحو الوارد في المرفق،

البند ٢: النظام الداخلي

اعتمد المقرر ٢٥/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي، للمجلس التنفيذي ووثائقه وأدائه لعمله.

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

أحاط علما بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٥ ((DP/FPA/1996/17 (Part I) آخذا في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الوفود أثناء المناقشات المتعلقة بهذا البند على النحو الذي ينعكس في التقرير المتعلق بالدورة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/FPA/1996/19)؛

أحاط علما بالتقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/1996/20)؛

اعتمد المقرر ٢٦/٩٦ المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وطلب سلطة الترخيص بالنفقات البرنامجية؛

اعتمد المقرر ٢٧/٩٦ المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن دعم القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المتلقية، ولا سيما في أفريقيا؛

البند ٤: بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد المقرر ٢٨/٩٦ المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ((DP/FPA/1996/1 (Part II)، وتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1996/18/Add.2) ووافق على إحالة التقريرين مشفوعين بما يلي كمرفقات: (أ) المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يتناول الجزء المشترك بين البرنامج والصندوق؛ (ب) المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس الذي يتناول تنفيذ ترتيبات البرمجة؛ و(ج) المقتطف من التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٦ الذي يتناول التقييم؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تحقيق التناسق في عرض الميزانيات والحسابات مشفوعا بالتعليقات التي أُبديت بهذا الشأن.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٥: مقدمة (DP/1996/18)؛ وسجل البرنامج الرئيسي (DP/1996/18/Add.1)؛ وتقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1996/18/Add.3)؛ ومرفق إحصائي، (DP/1996/18/Add.4)، مع أخذ وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود أثناء مناقشة البند في الاعتبار، على النحو الذي وردت به في التقرير المتعلق بالدورة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (DP/1996/20)؛

اعتمد المقرر ٢٩/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائـــــي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن تنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف مشفوعا بالتعليقات التي أُبديت بهذا الشأن (DP/1996/21)؛

اعتمد المقرر ٣٠/٩٦ المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ الذي يمنح ناميبيا مركزا خاصا يعادل مركز أقل البلدان نموا؛

البند ٩: تكاليف دعم الوكالات

اعتمد المقرر ٣١/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن تنفيذ مكونات تكاليف الدعم لترتيبات البرمجة الخلف؛

البند ١٠: متطوعو الأمم المتحدة

اعتمد المقرر ٣٢/٩٦ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

البند ١١: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٢: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٣٣/٩٦ المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ١٣: مسائل أخرى

أحاط علما بالعرض الذي قدمه ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المرفـــق

توزيع المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثالثة (٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

البند ١ المسائل التنظيمية

البند ٢ المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي ووثائقه وأدائه لعمله

البند ٣ خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و٢٦/٩٥

البند ٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية (بما في ذلك متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٩٦ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشاريع وتقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات)

البند ٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٧ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و٣٢/٩٥

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

البند ٩ صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن زيارة ميدانية لأفريقيا

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

البند ١١ صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير شفوي عن التنسيق بين الوكالات في سياسة الشؤون الصحية وبرمجتها

البند ١٣ مسائل أخرى

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

- المسائل التنظيمية

- المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي، للمجلس التنفيذي وبوثائقه وأدائه لعمله

- خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- تقارير مراجعة الحسابات

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له (٣٧/٩٥)

- تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتعلقة بدورة البرمجة: تقرير عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (٠١/٩٦)

- تقارير مراجعة الحسابات (٣/٩٥)

- أُطر التعاون بين الأقطار (٢٥/٩٥)

- أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الأمم المتحدة (٢٧/٩٤)

- - - - -